وليد حسني زهرة

حيرة الشاهد

الإعلام الأردني في الربيع العربي والحراك الشعبي





طُبع بدعم من وزارة الثقافة
2014

حيرة الشَّاهد

الإعلام الأردني في ظلِّ الربيع العَربي والحراك الشعبي

- حِيرة الشَّاهِد **الإعلام الأردني في ظل الربيع العربي والحراك الشعبي**
- وليد حسني زهرة / **مؤلف من الأردن**
- **الطبعة الأولى** : 2015
- **حقوق النشر والتوزيع محفوظة:**



دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع

P.O. Box 927651 Amman 11190 Jordan
Tel. +962 6 5606 263 - Fax +962 6 5606 263
E-mail : wardbookjo@yahoo.com
E-mail : info@wardbookjo@.com

www.wardbookjo.com



طبع بدعم من وزارة الثقافة الأردنية / عمان، الأردن

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الجهة الداعمة

- الإشراف الفني : محمد الشرقاوي
- لوحة الغلاف : مهداة من الفنان المبدع خالد شاهين

بعنوان "إرتباك " ومقاسها الأصلي 100 سم * 100 سم .

- رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : 2013/7/2770
- (ردمك) ISBN 978 - 9957 - 565 - 59- 6

وليد حسني زهرة

حِيرة الشّاهِد

الإعلام الأردني في ظل الربيع العربي والحراك الشعبي





الحيرة ..

البحث عن دليل وسط المتاهة

المحتويات

"حيرة الشاهد...."

عنوان لهذا الكتاب، حاولت فيه التوقف قليلاً أمام حيرة الإعلامي "الشاهد" وهو يقف وجها لوجه على مفترق طرق تتداخل فيه الإتجاهات والأسهم والأدلة، فتنبثق الحيرة في موقف من يبحث عن الدليل وسط المتاهة..

وهو ينبيء عن حيرة"المواطن الشاهد"، وقد تسربت إلى عقله ومخيلته كل صور الكون، وملايين الأحرف والكلمات وهو يتابع عن بعد او عن قرب متسمِّرا أمام تلفازه كل ما يجري في ساحات"الربيع العربي"، يبحث هو الآخر عن دليل وسط المتاهة .

وهو يختزل"حيرة السياسي"، وحيرة المراقب، وحيرة المسؤول، وحيرة الخائف، وحيرة المترقب، وهو يتابع ويرى بأم عينيه سلسلة تحولات كبرى ضربت بسرعة لم يتوقعها أحد في عمق الرواسخ من الأنظمة التي بقيت لعقود مضت بعيدة تماماً عن توقعات "الثوري " بسقوطها بكل هذه السرعة الجارفة.

وهو كتاب في الأول والتالي وضعته في مناسبات، وفي ظروف متغيرة، ومُناخات متقلبة، كان كل الحاضرين فيها يبحثون عن"دليل وسط المتاهة " للخروج من الحيرة، وقسوتها .

....

ولا بد لي من الإعتراف الموضوعي هنا بأن"الحيرة " نفسها تملكتني تماماً وأنا أهم بمراجعة مضمون هذا الكتاب، ولعلي لا أجافي الحقيقة أبدا إذا اعترفت هنا، بأنني لم أشعر بكل هذه الحيرة التي فرضت نفسها عليَّ وأنا أقرر الدفع به في نسخته الأولى كما صدر في حينه منجَّما الى يد الناشر.

واتساقا بذلك، فقد كانت كل الظروف التي رافقت وضعي لهذا الكتاب مسكونة بالحيرة، سواء ما رافق وضع الدراسة الأولى"الوصول للجرأة.."،أو الدراسة الثانية "الشاهد والشهيد.."، فكلتيهما ولدتا في مُناخ حائر، وفي ظروف حائرة، وفي تداعيات مُحيِّرة أيضاً.

وفي ظل هذه الظروف جاءت هوية هذا الكتاب"حيرة الشاهد.."، فقد كانت كل الظروف التي رافقت وضع مضمونه تتوالد في مساحات من الحيرة، والتردد، والتنقل، والتململُ..

ولهذا كله كان"حيرة الشاهد.." أمرا طبيعيا فرضته الظروف، وإملاءات الواقع التي عايشت هذا الكتاب، وعايشتني، وعايشتها..

و"حيرة الشاهد.."

نتاج علاقة طارئة، وتفاصيل ضاغطة، كانت أقرب إلى استجلاء بواطن الحيرة منها إلى تجلية الحيرة نفسها..

وتحت ضغط الحيرة، والتردد، ولد التوأم الذي ينضوي بين أوراق"حيرة الشاهد.."، فهو يضم بين دفتيه دراستين نشرتا بفارق سنة كاملة عن بعضهما البعض، واحتاجتا لحوالي سنتين إضافيتين لتكونا بين دفتي كتاب.

التوأم الأول"الوصول للجرأة .. علاقة الأمني والإعلامي في عالم متغير" دراسة نشرت في شهر حزيران سنة ٢٠١١.

والتوأم الثاني"الشاهد والشهيد.. الإعلام الأردني في ظل الربيع العربي والحراك الشعبي" دراسة أعلن عنها رسميا في شهر أيار مايو سنة ٢٠١٢ وتحديداً في اليوم العالمي لحرية الصحافة

الذي يصادف سنويا اليوم الثالث من شهر أيار مايو من كل عام؟.

......

....

و"حيرة الشاهد.." حصيلة عمل استكشافي كان يسعى ليكون عملا تأصيليا ومفتاحيا في حقل قراءة دور الإعلام وتحديداً دور الإعلام الأردني في ظل الربيع العربي والحراكات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والإقتصادي.

الدراسة الأولى التي حملت "الوصول للجرأة.. علاقة الأمني والإعلامي في عالم متغيّر"وضعت مبكراً لصالح مركز القدس للدراسات السياسية وبطلب من رئيس المركز الزميل الأستاذ عريب الرنتاوي لتكون ورقة رئيسية في مؤتمر عقده المركز في شهر حزيران يونيو سنة ٢٠١١ وكان الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي ما يزالان في بواكيرهما وإن كان"الربيع.." قد حقق منجزات على الأرض في تونس ومصر، إلا أن ليبيا كانت تشتعل، وسوريا تأخذ مكانتها في الطريق ذاته، واليمن يتصارع في داخله، والتظاهرات الإحتجاجية في الأردن تتلمس طريقها المطلبي والهيكلي من خلال بناء الحراكات التي اتسعت وتشعبت.

وعقد المركز مؤتمره في شهر حزيران، وشارك فيه مسؤولون، بعضهم يقود مؤسسات أمنية، وبعضهم يقود مؤسسات إعلامية تراقب وتنخرط في تحولات العلاقة بين الأمني والإعلامي.

لقد بدت هذه الدراسة في حينه وكأنها نقطة انطلاق لإستكشاف علاقة الأمني بالإعلامي في عالم عربي بدأ يتغير بشكل جذري وجاذب ومُربك، وفي داخلٍ أردني كان يشي تماماً بأن ثمة انتفاضات وتغيرات في خارطة العلاقة التي رسمت هيمنة

الأمني وسلطته على الإعلام أولاً قبل أن تلوح في الأفق مظاهر تفكيك وضعف في سلطة الأمني على الشارع وعلى حريات التظاهر والإحتجاج والتعبير، كانت في معظم الأحيان عن قصدية مطلوبة رأى الأمني فيها"ضرورة أمنية "، بينما رأى الإعلامي فيها"ضرورة إصلاحية ومصلحية ".

هذا الفضل يعود أولاً وآخرا إلى امتدادات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن ووصولها مبكراً إلى الأردن، وإن كانت الصورة اختلفت كلياً في نهاياتها عما كان الشارع الشعبي الأردني يتوقعه من تلك الثورات التي دفعت بالمواطن الأردني للخروج إلى الشارع بزخم لم يسبق له مثيل من قبل، وبسقف مطالب لم يسبق لها مثيل أيضاً.

وكان على الإعلام الأردني مواكبة ما يراه أمامه، ووجد نفسه مُجبرا على التماهي مع ما يفرض نفسه عليه من أخبار واحداث يتوجب عليه تغطيتها، وبين القيود التي لا تزال تربكه وتعيق حركته، وتوقفه عند حدود وقيود وجد نفسه سريعاً وقد تجاوزته الأحداث وخلَفته وراءها يركض خلفها فلا يلحق بغبارها..

و"الوصول للجرأة .."عمل استهدف استجلاء الموقف بين جدلية الأمني والإعلامي، وكان مخاضه قريبا من توقيت كتابته، فقد كان الصحفيون والإعلاميون الأردنيون يخوضون أول تجربة تمرد على"الأمني" على دوار محمود الكايد بالقرب من جريدة الرأي...

وكان المكان في حد ذاته يوحي بالكثير لمن وقفوا هناك يعلنون تمرداً مباشراً على سلطة الأمني..

وكان الزمان في حد ذاته يشير إلى تجليات مقبلة تخضع لإحتمالات وسيناريوهات مختلفة ومتضادة إلى أبعد حدود الإختلاف والتضاد..

وجاءت رغبة مركز القدس للدراسات السياسية للبحث فيما جرى لإستجلاء ما يمكن أن يجري لاحقا بهدف المقاربة والإستكشاف والبحث عن خارطة طريق في مفترق طرق كان الشيء الوحيد الأكثر وضوحا فيه هو"الحيرة..".

وتصديت لهذه المهمة وليس أمامي غير بضعة معطيات لم تكن وحدها كافية لهدايتي وإخراجي من حيرتي كصحفي أولاً، وكباحث ثانياً، فلا تزال الدراسات المرجعية في هذا الحقل المعرفي ضئيلة وشحيحة في تلك الفترة بالذات، ولذلك تحتَّم عليَّ أن أضع خطتي ودليلي من واقع تجربتي كصحفي وباحث.

....

....

والدراسة الثانية"الشاهد والشهيد .. الإعلام الأردني في ظل الربيع العربي والحركات الإحتجاجية " وضعت بطلب من الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين الزميل الأستاذ نضال منصور بعد مرور ما يقارب السنة على وضع الدراسة السابقة، وأعلن عنها رسميا في مؤتمر صحفي في سياق الإعلان عن تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن وبالذات في اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف سنويا الثالث من أيار مايو.

جزء من دراسة"الشاهد والشهيد .." وضع في بيروت، وجزء ثاني منها وضع في ظروف شتى لم تبتعد في مضامينها عما يألفه الكاتب حين يكتب في أمكنة وأزمنة تفرض نفسها عليه بقوة

حضورها، وبقوة جبروتها أحيانا.

فقد كانت إرادة الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين الزميل نضال منصور تذهب هي الأخرى للحفر في أرضية خصبة لم تتوافر فيها مرجعيات سابقة للبحث في مدى التحولات التي فرضت نفسها على الإعلام العربي وتحديداً الإعلام الأردني في ظل الربيع العربي والحراك الشعبي المحلي.

لقد جاءت هذه الدراسة بعد عقد مؤتمر شارك فيه العشرات من الإعلاميين والخبراء العرب نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين في شهر كانون الأول سنة ٢٠١١ في العاصمة عمان، وكان الهدف منه الإجابة على سؤال مركزي كبير"هل كان الإعلام العربي صانع للثورات ام ناقل لها" وتحت هذا الشعار تشعبت الموضوعات والمحاور[١].

وقد قمت لاحقا بإعداد وتحرير وقائع الملتقى كاملاً وصدر عن مركز حماية وحرية الصحفيين في كتاب ضخم أعتقد أنه يمثل عملا مهما يتيح له القيام بدور العمل المرجعي لكل باحث ومهتم في الإعلام العربي ودوره في الربيع العربي[٢].

وكان لهذا الكتاب جملة أهداف لم يخرج عنها حين تمت صياغة مضامينه كل في توقيته وفي مكانه.

ـ هل ثمة تغير في قواعد اللعبة بين الإعلامي والأمني في ظل إرهاصات الربيع العربي التي بدأت تمشي في شوارع عمان والمحافظات الأخرى، ولا تنظر بأي عين للسقوف، ولا تنظر للخوف من سلطة الأمني؟.

---

(١) عقد المؤتمر تحت عنوان"الملتقى الأول للمدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي " في العاصمة عمان في الفترة الواقعة ما بين ٥ - ٧ كانون الأول ٢٠١١ .

(٢) وليد حسني زهره أعداد وتحرير " صناعة الثورات.. الإعلام في الربيع العربي ناقل أم محرِّض" منشورات مركز حماية وحرية الصحفيين الأردن عمان أيار مايو ٢٠١٣ .

ـ ما مدى جرأة الإعلامي بالتمرد على سلطة الأمني في ظل تلك الإرهاصات الربيعية سياسياً، وفي ظل مُناخات إحتجاجية بدت وكانها لا ترغب بوضع سقف لمطالبها، ولا ترغب بتحديد سقوف لتوقيت انتهائها وانسحابها من الشارع؟.

ـ وهل وصل الإعلاميون فعلا الى حاجز الجرأة وتجاوزوه، أم أنهم لا يزالون يلعبون في محيط المربع الذي عاشوا فيه وتعايشوا معه طيلة عقود مضت شهدت الكثير من المد والجزر في العلاقة بين سلطتي الأمني والإعلامي؟.

ـ وما هي التأثيرات الإيجابية على حرية الإعلام والتعبير في ظل مُناخات الربيع العربي ومدى تأثر الإعلام بها سلباً وإيجاباً؟.

ـ وهل قام الإعلام بدور الحاضنة الأم للحراكات الشعبية ومعطيات الربيع العربي، أم أنه كان مجرد ناقل للأحداث وليس صانعا لها؟.

ـ وما هي تأثيرات وسائل الإعلام الإجتماعي على حرية التعبير والنشر وعلى الإعلام المقروء والمسموع، وإلى أي مدى نجحت وسائل الإتصال الإجتماعية الجديدة"فيس بوك، تويتر، يوتيوب، الهواتف الخلوية، المدونات الشخصية، المواقع الإخبارية الإلكترونية"في حمل وسائل الإعلام على التماهي مع الأحداث التي بدت وكانها تجاوزتها إلى حد بعيد؟.

-وإلى أي مدى نجح الإعلاميون والصحفيون في التعامل مع الأحداث التي رافقت الربيع العربي والإحتجاجات الشعبية"الحراكات الشعبية "، ومدى تأثير كل منها في الآخر؟.

- وإلى أي مدى استطاعت الحكومات إدارة أزمتها مع المحتجين عليها، ومع المطالبين بالإصلاح، ومع وسائل الإعلام المختلفة التي

وجدت نفسها مضطرة لرفع سقوفها للتماهي مع سقوف المطالب الحراكية التي لم تعد تعترف بالخطوط الحمراء والتابوهات التقليدية؟.

....

....

وحين توجهت لجمع التوأمين في حضن واحد في هذا الكتاب كانت أمامي طرق من الحيرة شائكة، ومُحيِّرة، تبعث التساؤلات بالجملة، وتبقي صاحبها أسيرا لها يدور في فلكها باحثا عن مخرج وسط لجة من التطورات المتسارعة، وكان أمامي خيارين لا ثالث لهما.

الأول، هل أدفع بهذا الكتاب كما ولد في بواكيره الأولى بدون زيادة أو نقصان، ليبقى حاملا لمؤثرات الأحداث التي رافقت وضعه ونشره لأول مرة؟.

والثاني، هل أترك هذا الكتاب جانبا حين صدر في نسخته الأولى، وأعيد كتابته من جديد للحاق بالتطورات التي توالت تباعا خلال الفترة التي أعقبت النشر لأول مرة؟.

ولم يكن أمامي غير الانحياز للخيار الأول لأسباب رأيت فيها من الوجاهة والموضوعية ما تستحق الانحياز اليها.

ولعل في مقدمتها أن ما ورد في مضمون الكتاب في نسخته الأولى لم يتغير كثيراً في الجانب المتعلق بموضوع ومضمون الكتاب نفسه، فالتغيرات التي ضربت في إعادة توجيه العلاقة بين الأمني والإعلامي لا تزال على حالها، كما أن التأثيرات المتعلقة بالإعلام نفسه لا تزال هي الأخرى على حالها.

لقد تغير المعطى السياسي والإجتماعي على الأرض، لكن بقي المُعطى الإعلامي على حاله، إلا من بعض التغييرات التي لم أرى فيها ما يشكل انقلابًا جذريا يستدعي إعادة النظر في المعطى الصحفي والإعلامي على الأرض.

ولأنني أومن بأن أي نص يوضع هو ابن بيئته ومعطياته التاريخية الآنيَّة والسياسية والإجتماعية والحياتية، وهو مرآة لواقع ينعكس على النص وفيه، فقد رأيت أن أبقي على الدراستين كما نشرتا لأول مرة، وقررت أن لا أضيف إليهما أي جديد..

وليد حسني زهرة

تنويه وشكر

لم يكن من الممكن أن يكون هذا الكتاب على ما هو عليه لولا جهود زملاء ونقاشات جرت بيني وبينهم أثناء إعداد الدراستين كل في وقتها، فقد كان لهذه المناقشات والحوارات المستفيضة فعلا في غاية الإيجابية دفعني للإسترشاد بآرائهم وتوجيهاتهم القيِّمة.

ولا بد لي من الإعتراف بأن الحوارات التي أجريتها مع رئيس مركز القدس للدراسات السياسية الزميل عريب الرنتاوي، والرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين الزميل نضال منصور وأصدقاء وزملاء آخرين كان لها قوة فعل المفاتيح التي لفتت انتباهي لمسائل كان بعضها غائبا عني، وبعضها الآخر كان ثاويا يتأبى الخروج والإنفلات.

فقد كان للحوارات التي جمعتني بالزميل عريب الرنتاوي قوة مؤثرة في تلمس مفاتيح ومعطيات كانت في غاية الأهمية لـ"الوصول للجرأة.." وهو ما كانت الدراسة تطمح بالوصول إليه، فله شخصياً أتوجه بخالص الشكر والإمتنان.

وعلى مدى خمسة أشهر من العمل المتواصل والمضني في دراسة"الشاهد والشهيد.."، فإن الزميل نضال منصور كان حاضرا تماماً في جُل تفاصيلها، منذ اقتراحه للدراسة وموضوعها، وما تلا ذلك من عشرات الإجتماعات والمناقشات التي جمعتنا وكان لها أكبر الأثر في تجلية العديد من القضايا المهمة التي أغنت الدراسة ووجهتها التوجيه الأسلم، فله مني خالص التقدير والعرفان.

ودراسة"الوصول للجرأة.."مدينة كثيراً للزميلة الإعلامية هنادي فؤاد من مركز القدس للدراسات السياسية، فقد ساعدت

بكل قوة وإيمان بإجراء عدد من اللقاءات والشهادات المباشرة أو عبر الهاتف مع إعلاميين ومسؤولين أمنيين ساهمت إلى حد بعيد في إغناء هذه الدراسة، كما كان لها فضل مراجعة المسودة بكاملها ووضع ملاحظاتها عليها حتى صدرت بالصورة التي صدرت عليها، فلها مني كل الشكر والعرفان.

وللزميل الإعلامي فتح منصور من مركز حماية وحرية الصحفيين كل الشكر والتقدير، فقد شارك في العديد من الإجتماعات لمناقشة"الشاهد والشهيد.." وكان لآرائه وتعليقاته أهمية قيمة استفدت منها كثيراً.

وللزميل محمد غنيم من مركز حماية وحرية الصحفيين خالص الشكر والتقدير فقد بذل معي جهدا مضنيا في المتابعة والمراجعة والتدقيق والتنسيق، وبجهده ومبادرته نجحت بتجاوز العديد من العقبات الفنية.

ولكل الزملاء الصحفيين والإعلاميين الذين تجاوبوا معي في تقديم شهاداتهم مكتوبة أو مسموعة لصالح الدراستين عظيم الشكر والإمتنان، فقد منحوني جانبا مهما من وقتهم، وهذا أمر يستحق التقدير، فقد شكلت شهاداتهم إضافة نوعية ومهمة للدراستين.

ويبقى القول أن كل ما ورد في هذا الكتاب هو مسؤوليتي الشخصية أتحملها باطمئنان، وليس لكل الذين قدموا يد العون والمساعدة بآرائهم وأعمالهم غير الشكر والتقدير.

وليد حسني زهرة

الوُصولُ للجُرأة

علاقة الأمني والإعلامي في عالم متغيّر

الأمن والدولة والإعلام

تخضع الدول عادة لسطوة النظرية الأمنية التي تنعكس وبالضرورة على معظم مناحي الحياة خاصة في الدول غير الديمقراطية او في دول التحول الديمقراطي الأردن مثلاً التي لا تستطيع التخلص فجأة وبسرعة من نظرية السطوة الأمنية على كل مكونات المجتمع.

وتنطلق النظرية الأمنية في الأساس من موقف اتهامي لوسائل الإعلام، مما يجعل الدولة تعتقد أن استمرار السيطرة المباشرة والتدخل المباشر الخشن والناعم في وسائل الإعلام سيكفل إبقاءها تحت السيطرة التامة حتى لا تشذ عن القاعدة، وتحاول التاثير سلباً على الرأي العام، فيما ينظر الإعلام الى الأجهزة الأمنية باعتبارها قوة ضاغطة لا تملك المشروعية الكاملة في بسط كل قوتها ونفوذها على الإعلام.

وينعكس هذا الأمر في جملة القوانين والتشريعات التي تفرض على المجتمع في هذا السياق، ففي الدول غير الديمقراطية فإن نظام الحكم يبقى هو صاحب السطوة والسلطة، فلا يسمح بالتعددية السياسية، ولا يسمح بالاختلاف مع الدولة وعقلها وخطابها السياسي، وحتى يتم فرض هذه المباديء والمنطلقات فإن التشريعات هي فقط من يمكّن الدولة من إحكام سيطرتها ونفوذها على الصحافة والإعلام باعتبارها إحدى أبرز العوامل المؤثرة في صياغة الرأي العام.

وأكثر ما يتبدّى هذا الأمر في شكل ومضمون العلاقة التي تربط الدولة بالإعلام المحلي أو الإعلام الوطني، فلا تسمح الأنظمة غير الديمقراطية بحرية واسعة للإعلام، ولا تسمح بإطلاق حرية الرأي والتعبير للمعارضة، أو للرأي الآخر بالظهور والإنتشار، وهو ما يبقي الإعلام والصحافة في مثل ذلك النوع من الأنظمة مقيداً ومحاصرا أكثر مما يجب، بخلاف نصوص الشرعة الدولية، ويبقي الإعلام بكامل مكوناته ومخرجاته رهينا لخطاب الدولة الرسمي، فيما يتم تشكيل الرأي العام وفقاً لخطاب الدولة، ولنظريتها القائمة أساسا على سيطرة أكثر نفوذا للنظرية الأمنية على المجتمع بكامله.

وفي دول التحول الديمقراطي فإن هذه الدول لا تستطيع التخلي فجأة عن نظريتها الأمنية بسرعة كبيرة، كما أن دول التحول الديمقراطي لا تستطيع التخلص فجأة من إرث السلطة الأمنية لصالح إطلاق الحريات على إتساعها.

وتلجأ دول التحول الديمقراطي إلى وضع تشريعات وقوانين تتكفل فيها برفع سقف الحريات الإعلامية تدريجياً وعلى جرعات، وفي معظم التجارب - الأردن مثلاً - فإن السيطرة الأمنية على الإعلام لا تستطيع مغادرة المشهد الإعلامي بسرعة، بل يبقى الهاجس الأمني هو المسيطر، ويبقى المتدخل الأكثر تأثيراً وسلطة ونفوذا في المشهد الإعلامي.

وهذا ما يمكن تطبيقه على المشهد الأمني والإعلامي في الأردن، ففي المرحلة التي سبقت التحول الديمقراطي عام ١٩٨٩ فإن السلطة الأمنية كانت هي صاحبة القرار في معظم ما تنشره وسائل الإعلام الأردنية، وفي هذا السياق يستذكر العشرات من الصحفيين والإعلاميين الأردنيين الذين قضوا فترة عملهم في تلك المرحلة كيف كانت الرقابة على أعمال الصحفيين، وكيف كان رقيبا

أمنيا يجلس كزميل الى جانب الصحفيين ويتولى إجازة ما يكتبونه او منعه، بينما كانت وظيفة رئيس التحرير مجرد مهمة برتوكولية أكثر منها مهمة فعلية تمنحه دور القائد الحقيقي للصحيفة او لوسيلة الإعلام التي يرأسها ويقودها.

ولم يختلف الأمر كثيراً في السنوات الأولى التي رافقت عملية التحول الديمقراطي في الأردن، فقد تعزَّز دور سلطة الأجهزة الأمنية على الإعلام، وإن اختلفت الوسائل، ففي الوقت الذي لم يعد فيه الرقيب الأمني يأخذ مكانه في مكتب في الصحيفة، فقد اتخذ نفس الرقيب وسائل جديدة لبسط نفوذه وسيطرته على المؤسسة الإعلامية والخطاب الإعلامي، من خلال عدة وسائل من بينها:

١- الإتصال المباشر بالصحفيين لمنع أو إجازة ما يعتقد العقل الأمني أنه يضر بمصالحه أو بمجال عمله.

٢- الترهيب والترغيب للصحفيين.

٣- الإحتواء الناعم والخشن على حد سواء، ففي الوقت الذي كان الأمني فيه يقدم ما يشبه الرشى مادية وعينية للصحفيين للإبقاء على ولائهم للمؤسسة الأمنية، فقد كان يلجأ في أحيان كثيرة إلى وسائل خشنة على نحو الإعتقال أو حتى الطرد من المؤسسة الإعلامية في حال لم تنجح مع الصحفيين أساليب الإحتواء الناعم.

زاد مستوى الرقابة الذاتية عند الإعلاميين على الرغم من تراجع سطوة التدخلات الأمنية المباشرة في عمل الصحافة وهو ما يقوله رئيس تحرير صحيفة الغد الزميل مصطفى صالح"في الوقت الذي انتهى فيه دور الرقيب من قبل دائرة المطبوعات والنشر أصبحنا نحن الرقباء على أنفسنا وأصبحنا نمارس كبت الحريات خوفا من الهاجس الأمني ".[٣]

(٣) مداخلة له خلال ورشة عمل الأمن والإعلام والراي العام

قانونية التدخلات الأمنية وفقاً للدستور والتشريعات الدولية:

تثار عادة قضية في غاية الأهمية وهي مدى دستورية وقانونية التدخلات الأمنية في عمل الصحافة، ومدى انسجامها مع القوانين والتشريعات المرعية وفي مقدمتها الدستور الأردني الذي منح الصحافة والطباعة حرية واضحة لا جدالً فيها في المادة ١٥ التي نصت على أن الدولة"تكفل حرية الرأي ولكل أردني أن يُعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون، والصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون، ولا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلا وفق أحكام القانون ".

وأجازت المادة ١٥من الدستور"فرض رقابة محدودة على الصحف والنشرات والمؤلفات والإذاعة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني، في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارىء ..".

والجدل القانوني يتشعب كثيراً في هذا الجانب، فإن العديد من القوانين النافذة تسمح بمحاكمة الصحفيين، لكن بالمقابل لا يوجد أي تشريع أو قانون يُعتبر مظلة قانونية لتشريع التدخلات الأمنية في الصحافة والإعلام خارج سياق القوانين والتشريعات المعمول بها في الأردن .

وبالرغم من أن التدخلات الأمنية المباشرة وغير المباشرة في الصحافة لا تزال قائمة وإن اختلفت أدواتها وأذرعها، إلا أن هذه التدخلات تبقى تحمل بصمة الماضي باعتبار أن الأجهزة الأمنية هي فقط من يملك حق تصنيف الآخرين بأنهم وطنيين أو غير

وطنيين، كما أنها تنطلق من تدخلاتها في الإعلام من قناعات أمنية بأنها الأكثر حرصا على الأمن الوطني من الصحافة والإعلام.

ويرى الباحث والخبير القانوني الزميل الصحفي يحي شقير أنه لا يجوز بالمطلق "إخضاع وسائل الإعلام لتقييدات بهدف الحفاظ على الأمن الوطني، مضيفا أن كلمة" مطاطية "كالأمن الوطني ليست ورقة مفتوحة للتقييد، وهناك مباديء جوهانسبرغ[٤] و"مبادىء سيراكوزا" التي تقدم توضيحاً لكيفية إحداث التوازن بين هاتين المصلحتين المتنافستين في ضوء المصلحة العامة".[٥]

ويشير شقير الى نص المادة"١٩" من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي وقع الأردن عليها نصت على أن:

١- " لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة".

٢- لكل إنسان الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني بأي وسيلة أخرى يختارها.

---

(٤) وترد في مبادئ جوهانسبرغ المعايير الخاصة بحماية حرية التعبير في سياق قوانين الأمن المحلية، وتم تبنيها في ١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥ من قبل مجموعة من الخبراء في القانون الدولي والأمن القومي وحقوق الإنسان، بتنظيم "Article 19" والمركز الدولي لمناهضة الرقابة بالتعاون مع مركز الدراسات القانونية التطبيقية التابع لجامعة ويتواترسراند في جوهانسبرغ، وأقر المبادئ مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير وأحالها إلى اللجنة لمراجعتها للتقارير السنوية لحرية التعبير التي تُعقد كل عام منذ ١٩٩٦، وهي متوفرة على الموقع التالي :
www.1umn.edu/humanrts/instree/johannesburg.html .

(٥) مقابلة شخصية معه.

ويضيف إن هذه المادة لا تعترف بتلك الحرية بشكل مطلق ولكنها تضع لها بعض الضوابط القانونية وهذا ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة(١٩):

٣- تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية: -

أ) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

ب) لإحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ويخلص للقول "إن أية تقييدات على حرية التعبير يجب إخضاعها أولاً لـما يُعرف بالفحص الثلاثي الأجزاء وهي:

١- بنص القانون.

٢- ضروري، أي أن يكون التقييد ضروريا وأن تكون سلبياته في حدها الأدنى، وأن يكون هناك تناسب بين التقييد والهدف المشروع المبتغى منه" مبدأ التناسبية .

٣- لتحقيق هدف مشروع أجدر بالرعاية، كحماية الأمن الوطني وحماية الخصوصية.

ويقول العميد د. صالح بن محمد المالك "إن الجدل حول الحرية الإعلامية ما زال قائماً بين الإعلاميين ورجال الأمن منذ ظهور فكرة الحرية الإعلامية، حيث يؤمن الإعلاميون أن الحرية الإعلامية تساعد على تحقيق العدالة وإخضاع رجل الأمن إلى تحري الدقة وصولاً إلى الهدف الحقيقي، وهو إظهار العدل ومحاربة الجريمة، ويرى مسؤولوا الأمن أن الحرية الإعلامية تساعد على نشر البلبلة

وتخويف الآمنين, ونشر المعلومات المضللة للعدالة، وتلفيق الأقاويل التي تؤدي إلى عرقلة العدالة، إضافة إلى أن حرية الصحافة والإعلام تتشابك مع الكثير من الحريات والحقوق الفردية التي يرى رجال الأمن أنهم مسؤولون عن حمايتها، وتكمن مشكلة الحرية في الإعلام العربي في فهمه لمعنى الحرية، حيث يتصور أن الإعلام الحر هو الإعلام الذي يناصب الحكومات العداء، حيث تكون قاعدته هي الإختلاف مع هذه الحكومات ومصارعتها بأية صورة من الصور "[٦].

الأجهزة الأمنية الأكثر تدخلاً في وسائل الإعلام

يتكون القطاع الأمني والعسكري في المملكة الأردنية الهاشمية من العديد من الأجهزة الأمنية الرئيسية وهي:

١. القوات المسلحة "الجيش ".
٢. الأمن العام.
٣. الدرك.
٤. المخابرات العامة.
٥. الدفاع المدني.

ومن بين جميع الأجهزة الأمنية هذه فإن دائرة المخابرات العامة هي التي كانت الأكثر تدخلاً ونفوذا وسيطرة على وسائل الإعلام المختلفة وفق شهادات إعلاميين، في الوقت الذي يتعامل

(٦) مقالة "الإعلام الأمني بين الإعلاميين ورجال الأمن" العميد د. صالح بن محمد المالك استاذ في كلية الملك فهد الأمنية، على رابط :

/http://www.al-jazirah.com.sa/2004jaz:

الصحفيون والإعلاميون فيه مباشرة مع ثلاثة أجهزة أمنية أخرى هي الأمن العام، والدرك، والدفاع المدني.

ولا تجيز التشريعات والقوانين الأردنية التعرض من قريب او بعيد للقوات المسلحة، وفي حال مخالفة ذلك فإن العديد من القوانين تتكفل بفرض عقوبات صارمة على الإعلاميين.

وفي شهر تموز / يوليو من عام ٢٠١٠ أصدرت مديرية التوجيه المعنوي قرارا منعت بموجبه نشر أية أخبار تخص القوات المسلحة أو أي من مؤسسات الجيش أو منتسبيه من العاملين والمتقاعدين تحت طائلة الملاحقة القضائية لأية جهة إعلامية تخالفه.. وجاء هذا القرار إثر بدء المواقع الإلكترونية بنشر بيانات لمتقاعدين عسكريين ذات بُعد سياسي في سابقة كانت الأولى من نوعها في المملكة.

وعمليا تعتبر جميع الأجهزة الأمنية من المحرمات التي لا يجوز للصحفي الإقتراب منها أو نشر ما لا ترغب تلك الأجهزة بنشره، وهو ما يصنف عادة ضمن"الخطوط الحمراء " او"التابوهات ".

ويمكن إجمال واقع التدخلات من الأجهزة الأمنية الثلاث على النحو التالي:

أولاً:دائرة المخابرات العامة :

من الثابت تماماً أن أكثر الأجهزة الأمنية تدخلاً وسطوة على وسائل الإعلام هي دائرة المخابرات العامة التي تعرضت في الأشهر القليلة الماضية إلى ما يشبه المواجهة المباشرة بينها وبين الصحافة ووسائل الإعلام، بعد أن تراجع دور المخابرات خطوة واحدة للخلف.

وفي هذا السياق يقول المدير التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين نضال منصور إن"العلاقة بين الأمن والإعلام وتحديدا

المخابرات في العامين الاخيرين شهدت تحولات باتجاه عدم التدخل المباشر والواضح للمخابرات في المشهد الإعلامي الأردني، ولا يستقيم هذا الإستنتاج إلا من خلال مقارنته بالواقع السابق الذي كان يقول إن الصحفيين يتلقون هواتف متكرره ودائمه تتدخل في أدق أعمالهم ".[٧]

ويضيف إن"المسؤولين عن الإعلام في جهاز المخابرات كانوا الأكثر تأثيراً في كل تفاصيل المشهد الإعلامي الأردني حتى إنهم كانوا يعرفون على وجه اليقين كم عدد الأصوات التي سيحصل عليها كل مرشح في انتخابات مجلس نقابة الصحفيين النقيب والاعضاء ".

ويقول " وبعد بداية الحراك في الوسط الإعلامي الذي سبق الثورات بقليل بدأ التذمر من هذا التدخل الأمني في أدق التفاصيل، وصارت هناك إشارات في لقاءات متعددة مع جلالة الملك الذي أوعز لجهاز المخابرات بالتراجع خطوة للخلف لإعادة صياغة اللعبة الإعلامية ".

ويرى أن"هذه الخطوة للوراء لم توقف قدرة المخابرات على أن تبقى لاعبا رئيسياً في المشهد، وإنما غيّرت قواعد اللعبة، فبدلا من التواصل مع المؤسسات الإعلامية والصحفيين تم التركيز على أن يتم تمرير الموقف الأمني من خلال رؤساء التحرير أو مدراء التحرير، ونتج عن هذا التغيير نوع من تبادل الأدوار بمعنى أن الوظيفة الأخيرة في جزء منها بدأ يتولى تطبيقها الصحفيون أنفسهم ".

(٧) مقابلة شخصية معه.

ويضيف"هناك أيضاً معادل جديد في المشهد الإعلامي أصبح الإمساك به أصعب بل وأكثر صعوبة من قبل، وهو الإعلام الالكتروني، فلم تكن الصحافة اليومية مصدر قلق المخابرات بل الصحافة الأسبوعية، وبالتالي كانت توجه وسائل الضغط والحصار على الصحافة الأسبوعية التي كانت أكثر تمرداً على السياق الإعلامي الرسمي، والصحافة الأسبوعية اجهضت وخنقت بوسائل متعددة أبرزها الحصار المالي الذي استبدل عن الحصار الأمني، ووجد الصحفيون صانعوا الصحافة الأسبوعية في الإعلام الالكتروني منفذاً جديداً للمشاغبة والمناورة وبكلف مالية اقل، وبقدرة أكثر على المناورة والتهرب من المواجهة مع المخابرات، والأهم هو القدرة على التنصل من الالتزامات القانونية ".

ويرى الزميل الصحفي بسام بدراين[٨]"أن المخابرات العامة كانت طوال سنوات في الماضي الجهاز الأكثر تدخلاً في عمل الإعلام والصحفيين لكن العامين الأخيرين شهدا انحساراً في هذا التدخل فيما تتدخل عموما بقية الأجهزة الأمنية مثل الأمن العام ولكن بصورة غير مباشرة ".

ويؤكد نقيب الصحفيين الزميل طارق المومني[٩] "على أن تدخلات جهاز المخابرات في الإعلام سابقاً كانت تحدث باستمرار، ولكن تدخلهم الأن أصبح في حدوده الدنيا، ففي السابق كنت أتلقى عشرات الشكاوى من مسؤولين في الصحف بسبب التدخلات الأمنية .. مثلاً صحيفة المجد كنت أتلقى العديد من الشكاوى من رئيس تحريرها حول كثرة التدخلات الأمنية في عمل الصحيفة والرقابة المسبقة على ما تنشره ".

---

(٨) مقابلة شخصية معه.

(٩) مقايلة شخصية معه.

ثانياً : الأمن العام

يعتبر الأمن العام الجهاز الأمني الأقرب للتعامل مع المواطنين وبالتالي التعامل مع الصحفيين والإعلاميين، وفي الوقت الذي سجل فيه على هذا الجهاز تدخلات مباشرة محدودة ومتواضعة جداً في عمل الصحافة والإعلام، فإن هذا الجهاز يعتبر أكثر الأجهزة احتكاكا بالصحفيين لا سيما في الميدان.[١٠]

ويعترف مدير المكتب الإعلامي في مديرية الأمن المقدم محمد الخطيب[١١] في شهادته الخاصة لهذه الدراسة بحدوث بعض الإشكالات بين الصحفيين ورجال الأمن العام إلا أنه يرى أنها"ناتجة عن أخطاء فردية وغير مقصودة، ومنذ إنشاء المكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام عام ٢٠٠٥ فإن العلاقة بين جهاز

---

(١٠) قدمت الزميلة الصحفية ليندا معايعه التي تغطي القطاع الأمني منذ عدة سنوات لصالح جريدة العرب اليوم شكوى بحق رجال الأمن العام الى مدير الأمن العام ولنقابة الصحفيين بتاريخ ١٦ /٥/ ٢٠١١ قالت فيها "تعرضت من قبل أحد أفراد الأمن العام خلال عملي الميداني في منطقة صرح الجندي المجهول في الشونة الى اعتداء لفظي تخلله شتم"المرحوم والدي " حيث قام رجل الأمن بالطلب مني بالتحرك نحو احتشاد المعتصمين خاصة وأني اخترت منطقة حيادية بعيدة عن الأمن العام والمعتصمين التي كانت تشهد احتكاكات خفيفة بين الجهتين وأثناء ذلك وقف خلفي مباشرة واخذ يدفع بي للتوجه للأمام وكنت عندها اطلب منه التحدث بهدوء وضبط النفس الا أنه اخذ يصرخ بوجهي فقلت له أني لم اعطل عملك فأنا صحفية واقوم بواجبي بعيدا عن الطرفين الا أنه اخذ يصرخ"تحركي من هون أنقلعي وأنصرفي " وكان يقف بجواره عدد من الأشخاص من اهل المنطقة وبحوزتهم عصي وبالفعل تحركت الى مقدمة ساحة الجندي المجهول ليختم قوله"أنقلعي يلعن ابوكي " وفي المقابل قام شخص مدني من اهل المنطقة كان يمشي معه بالشتم بعبارة مسيئة"اردنية بلا شرف "عندها تدخل زملائي لتهدئتي الا أنني عدت وقلت بصوت عال وعلى مسمع من رجل الأمن والشخص المدني بأني ابنة عائلة وعشيرة وأنا ابنة عشيرة المعايعة الا أن المدني اخذ بالشتم عندها تدخل مدير شرطة البلقاء وطلب منه أن يسكت فيما قام زملائي من قناة العربية بابعادي وعلى الفور قمت بابلاغ الناطق الإعلامي في مديرية الأمن العام".

(١١) مقابلة شخصية في مكتبه.

الأمن العام والإعلام علاقة ممتازة.

ويقول المقدم الخطيب"نعترف بوقوع أخطاء فردية في الميدان وهي حتما أخطاء غير مقصودة .. ولنتحدث عن آلية عمل الأمن العام مع الإعلام في الميدان، ففي كل حدث ميداني نحاول وضع ضباط ارتباط ونطلب من الصحفيين الموجودين لتغطية الحدث التنسيق مع ضباط الميدان حول المكان الأمثل لتواجدهم فيه وهذا الأمر يتطلب من الصحفي أن يميز نفسه بواسطة الباج الذي يدل على هويته واسم مؤسسته الصحفية وارتداء سترة خاصة مكتوب عليها كلمة"صحافة " وبدون ذلك لا يمكننا أن نميز الصحفيين من غيرهم، فما بالك بالشرطي العادي كيف يمكن له أن يتعرف على الصحفي ".

ويضيف"للأسف لا يلتزم الصحفيون بهذه التعليمات .. وأريد أن اؤكد هنا أن حمل المايكروفون أو الكاميرا ليس دليلا كافيا بالنسبة لنا على أن حاملها صحفي .. القانون يلزمنا بعدم التعامل مع غير الأعضاء في نقابة الصحفيين ... ولكننا نغض الطرف عن ذلك في أحيان كثيرة لنسهل على الصحفيين أعمالهم ".

ويشير المقدم الخطيب إلى أن"بعض الصحفيين لا يلتزمون بسلامتهم، فكثيراً ما نواجه صحفيين يلقون بأنفسهم في خضم المتظاهرين .. نحن نعتقد في الأمن العام أن وظيفة الصحفي نقل الحدث وليس صناعته .. ونعتقد أن بعض الصحفيين يتعمدون التواجد في مناطق خطيرة ... مهمة الصحفي أن يحمي نفسه إذا لم يكن يريد أن ينسق مع ضباط الإرتباط من الأمن العام المتواجدين في الموقع ... في مثل هذه الأوضاع تقع إصابات بين الصحفيين نتيجة حالة الإرباك التي تكون حاصلة خلال فض الإعتصامات

أو المسيرات المخلة بالقانون .. ونحن نعتقد أن سببها مخالفات الإعلاميين وعدم التزامهم بالقوانين .. اضافة لذلك بعض وسائل الإعلام تتعمد تصوير الإحتكاكات مع الشرطة فقط بهدف الإساءة لدورهم ".

وعن الإعتداء على الصحفيين في اعتصام ميدان جمال عبد الناصر وأحداث الكرامة حمّل المقدم الخطيب مسؤولية الإعتداء على الصحفيين للصحفيين أنفسهم قائلاً" لقد تعمدوا أن يكونوا جزءا من الإشكالات التي حدثت بين المتظاهرين ورجال الأمن ... للأسف بعض الصحفيين لا يلتزمون بأخلاق المهنة ويتعمدون إثارة المشاكل للحصول على خبر مثير ".

ويؤكد المقدم الخطيب على أن واجب المكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام هو"تسهيل مهمة مندوبي الوكالات والصحف والمحطات الفضائية ويتم ذلك حسب القوانين المرعية فنحن لا نبخل على وسائل الإعلام بأية معلومة ويكون ذلك حسب السياسات الأمنية المتبعة والتي تتركز في مراعاة القوانين والأعراف والتقاليد والابتعاد عن التشهير والتأويل، وواجبنا أن نبلغ وسائل الإعلام بالمعلومات الأساسية عن أية قضية ونركز في ذلك على اختيار المعلومة التي تهم الصحفيين .. ولكن بعض الصحفيين لا يكتفون بما نزودهم به ويريدون تفاصيل إضافية .. نحن لسنا مسؤولين عن تزويدهم بالتفاصيل الإضافية ومهمة ذلك تقع على الإدعاء العام إذا رغب بتزويدهم بالمعلومات التفصيلية ".

ويقول المقدم الخطيب إن مديرية الأمن العام عقدت ومنذ بداية العام الحالي العديد من ورشات العمل التثقيفية والتدريبية لكوادر الأمن العام في كيفية التعامل مع الجمهور والإعلاميين

تحديداً خلال الأزمات، وقلت إن هناك أخطاء فردية تقع ونحن مستعدون لمحاسبة أي رجل أمن تقدم بحقه شكوى عن ارتكابه لمخالفات ولكن ما يحصل أن الشكاوى التي تقدم عمومية .. فكيف سنتابعها والحالة هذه؟؟.

ثالثاً : قوات الدرك

يعتبر جهاز قوات الدرك من أحدث الأجهزة الأمنية تأسيسا في المملكة، ومع ذلك كان طرفا رئيسياً في حوادث الإعتداء على الصحفيين والإعلاميين خلال الفترة القليلة الماضية.

ولا يختلف جهاز الدرك كثيراً في علاقته مع الصحافة عن شقيقه جهاز الأمن العام، ورغم أنه لم يسجل على قوا ت الدرك أي تدخل مباشر في عمل الصحفيين، إلا أن ما يؤخذ على هذا الجهاز التعامل الخشن في الميدان وفي المناطق الساخنة التي يتواجد الصحفيون فيها لتغطيتها.

وفي هذا السياق يؤكد مدير المكتب الإعلامي في مديرية الدرك المقدم أحمد أبو حماد في شهادته هنا[١٢]على أن"قوات الدرك تؤمن بحرية الإعلام بإعتبار أن ذلك توجها ملكيا يركز على حماية وصيانة حقوق الصحفيين والإعلاميين أثناء تغطية الأحداث ومن أجل أن يؤدي رجل الدرك واجبه على أكمل وجه ورجل الإعلام أيضاً وكما هو مطلوب منه .. ولذلك وضعت قواعد ومباديء تحدد طبيعة العلاقة بين رجل الأمن ورجل الإعلام من خلال تفهم الطرفين لأدوار كل منهما والعمل على القضاء على التجاوزات الفردية الصادرة من الطرفين وبما يضمن إنشاء علاقة ايجابية راسخة تنشأ من مضمون مدونة السلوك المهني لرجل الإعلام من

(١٢) مقابلة شخصية في مكتبه.

جهة، ووعي قوات الدرك بطرق إنفاذ القوانين لا سيما قانون حق الحصول على المعلومة من جهة أخرى ".

ويشير المقدم أبو حماد الى أن قوات الدرك تعمل وباستمرار على تدريب وتطوير قدرات منتسبيها وخاصة العاملين في الميدان على التعامل مع الإعلاميين ووسائل الإعلام بما يتوافق ويتناسب مع مدونة السلوك والعمل على مد جسور أواصر التعاون وإدامة الحوار ما بين قوات الدرك والإعلام ".

ويعترف المقدم أبو حماد بوقوع"أخطاء فردية خلال الأحداث الكبرى .. ونحن في الدرك لدينا مؤسسة مساءلة قوية فمن يتهم من أفرادنا بإرتكاب مخالفات توقع بحقه عقوبات قاسية، ولكننا لا نتلقى شكاوى على أفراد محددين بالإسم، والحالة هذه لا نستطيع أن نتابع الشكاوى ".

ويضيف"نحن في الدرك ننفذ التعليمات ونتدخل بناء على طلب الأمن العام ومهمتنا فرض الأمن والنظام، والصورة النمطية عن قسوتنا في التعامل مسؤولة عنها بعض وسائل الإعلام التي لا تهدف سوى تحقيق الإثارة .. لا نلجأ لإستخدام القنوات"العصي " لتفريق أي مظهر يشكل تهديدا للأمن إلا بعد أن نستنفذ كافة الوسائل .. بداية نستخدم السماعات أكثر من مرة لنطلب من المعتصمين إخلاء المنطقة .. ونستمر بتكرار ذلك وإذا لم يستجيبوا نلجأ للحواجز البشرية وإذا لم يستجيبوا نستخدم خراطيم المياه .. وفي حالات الإعتداء علينا أو على الممتلكات العامة نستخدم الهراوات ونحن نطبق النظام الفرنسي في التعامل مع مثل هذه الأحداث ".

ويقول المقدم أبو حماد"إن رجال الدرك يتعرضون في الميدان لإستفزازات من قبل بعض الإعلاميين والمتظاهرين، فمثلاً خلال

أحد الإعتصامات بالقرب من السفارة الإسرائيلية .. كان أحد رجالنا يقوم بربط حذائه .. فإذا بإحدى الإعلاميات تستفزه وتقول له"ألا تخاف الله أن تقوم بحماية سفارة اليهود" ولم يجبها رجل الأمن رغم الإستفزاز الواضح في كلامها .. ولكن في النهاية رجل الأمن بشر ويتعرض لكافة أنواع الضغوط ".

ويؤكد مدير المكتب الإعلامي في مديرية الدرك على أن الصحفيين"لا يلتزمون بالقوانين .. فهم لا يضعون ما يعرّف على هويتهم من بطاقات خاصة كما أنهم لا يرتدون أيضاً السترات التي تعرف عليهم .. ومعظمهم لا يقومون بالإتصال بضباط الإرتباط في الميدان الذين من واجبهم مساعدة الإعلاميين وإرشادهم الى الأماكن الآمنة التي يستطيعون من خلالها القيام بواجباتهم في تغطية الأحداث ".

ظاهرة"البلطجية " ضد الإعلاميين
هل هم موظفون أم متطوعون أم مرتزقة

إن بروز ظاهرة"البلطجية" بشكل لافت للإنتباه بعد الثورات العربية وامتدادها وصولا للأردن تعد من أبرز الظواهر الخطيرة الناتجة عن التغيرات الحاصلة في علاقة الأمني بالإعلامي .

فلم تتوقف ظاهرة البلطجة عند حدود الإعتداء الصارخ على المتظاهرين والمطالبين بالإصلاح بل وصلت إلى ما يشبه الإعتداء المنظم على الصحفيين والإعلاميين، وهو ما يشكل خطورة واضحة وتحولاً كبيراً في تلك العلاقة من المؤكد أن استمرارها وتطورها سيحمل سلبيات عديدة وخطيرة في المستقبل.

ولا تبدو حالة الإعتداء على الصحفيين بالحالة الجديدة في الأردن، فقد شهدنا عشرات الحالات في أوقات سابقة ومختلفة، على نحو الإعتداء على مدير مكتب الجزيرة في عمان الزميل ياسر ابو هلالة أثناء تغطيته لإعتصام أمام السفارة الإسرائيلية في عمان خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر عام ٢٠٠٩، إضافة الى الإعتداء على عشرات الصحفيين الآخرين في مواقع مختلفة سواء في الميدان وأثناء تغطيتهم للأحداث الساخنة، أو حتى في أوقات وأماكن أخرى كانت بعيدة تماماً عن الميدان.

وإضافة إلى العنف الجسدي تعرض الصحافيون لعنف نفسي تمثل في التهديد عبر الإتصالات الهاتفية من مجهولين وزادت هذه الظاهرة مع بداية الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح السياسي، الأمر الذي دفع السلطات لتخصيص حماية أمنية على مكاتب بعض وسائل الإعلام كما هو حاصل مع مكتب قناة الجزيرة الفضائية.

وفي هذا الإطار يمكن التوقف قليلاً أمام حالة الإعتداء على الكاتب الصحفي الزميل جميل النمري الذي تعرض للإعتداء المباشر والمخطط له مسبقا باستخدام أدوات حادة عام ٢٠٠٨.

وكان هذا الإعتداء في حينه يستهدف معاقبته على رأيه، أو إسكاته، أو توجيه رسائل من خلاله إلى جميع الصحفيين والإعلاميين الذين أدانوا في حينه وبشدة هذا الإعتداء الذي كتب عنه رئيس تحرير جريدة العرب اليوم الزميل فهد الخيطان قائلاً"كان الجناة يهدفون من وراء فعلتهم إلى مس كبرياء وكرامة زميل عزيز بأسلوب مقزز وبالكشف عن وجوههم فشلوا في تحقيق هذا الهدف ".

وأضاف الخيطان إن"الوسط الصحافي والإعلامي من جهته كان معنيا بهذه النتيجة, فلو كتب لهذه السابقة الشنيعة أن تمر من دون حساب لتجرأ آخرون بالإعتداء على زملاء اخرين ولتضررت حرية الصحافة في الأردن، وبهذا المعنى كانت قضية الزميل جميل النمري قضيتنا جميعاً، وعلى المستوى الشخصي شعر كل زميل أن الجرح أصاب وجوهنا جميعاً ".

وعندما ألقي القبض على الجناة والمتورطين في هذا العدوان كان الخيطان يعلن"لو أن الحادثة الاخيرة بحق الزميل النمري قيدت ضد مجهول لكانت أسست لشكل جديد من أشكال التهديد للصحافيين يصعب حصر تداعياتها، نشعر جميعاً بالإرتياح اليوم لأن منطق القانون انتصر في مواجهة البلطجيّة ".(١٣)

ولعل آخر اعتداءات البلطجية على الصحفيين والإعلاميين ما تعرض له مكتب وكالة الصحافة الفرنسية في عمان والذي يثير الكثير من التساؤلات عن هوية هؤلاء البلطجية، وهل هم متبرعون من أنفسهم للقيام بمثل تلك الجرائم، أم أن جهات تقف وراءهم وتوجههم وتسيّرهم، وتقوم بتنظيمهم وتوظيفهم باعتبارهم قوى ضاربة يتم استخدامها في الوقت المناسب ووفقاً لرغبة ومصالح تلك القوى باعتبارهم قوات مرتزقة.

إن"البلطجية " ظاهرة تستحق التوقف عندها مطولاً، ودراستها بمنظور أمني واجتماعي وسياسي واقتصادي، خاصة وأنه ليس من المتوقع أو المرجح أن تختفي تلك الظاهرة أو أن تتقلص أعمالها القذرة في المدى المنظور، بل إن كل التوقعات تذهب إلى الإعتقاد بأن تلك الظاهرة ستمتد وسيتم ترسيخها، وربما ستعمل على تطوير

---

(١٣) فهد الخيطان"الكشف عن مرتكبي الإعتداء على الزميل النمري يقطع الطريق على تكرار الجريمة.." جريدة العرب اليوم عدد ٦ / ٢ / ٢٠٠٨ .

أساليب عملها مما سيزيد من احتمال حدوث مخاطر أوسع.

إن هذه الظاهرة ليست جديدة بالتأكيد، ولكن الجديد فيها أنها تحولت لظاهرة جماعية ممتدة، ففي الوقت الذي كانت فيه سابقاً تعمل بشكل شخصي، وربما بتوجيه من أفراد او أشخاص بعينهم، واستخدام عدد محدود جداً من الأفراد في تنفيذ أعمال البلطجة ضد الصحفيين، نجد أن هذه الظاهرة امتدت لتصل إلى الاستعانة بالعشرات من البلطجية الذين يتولون الإعتداء المباشر والمنظم على المطالبين بالإصلاح السياسي، ومن بينهم الصحفيين الذين يعملون في الميدان لتغطية تلك الأحداث.

والسؤال الأبرز الذي يطرح حول تلك الظاهرة هو من الذي يقف وراء البلطجية تنظيما وإعدادا وتوجيها وربما تمويلاً وتخطيطاً؟.

هل البلطجية أشخاص متطوعون يقومون بتنظيم أنفسهم في مجموعات ويتولون التخطيط والتنفيذ من قبل أنفسهم فقط؟.

وهل البلطجية ظاهرة طارئة من المتوقع لها أن تنتهي وتتلاشى في المستقبل المنظور؟ أم أنها ظاهرة راسخة تعمل ضمن تنظيم سري مبرمج وتقف وراءها جهات وأشخاص يتولون عملية التنظيم والتوجيه والدعم المالي والتنفيذ؟.

وهل يعمل البلطجية بتوجيه رسمي وبرعاية رسمية "ربما أمنية"،أم أنهم يعملون لدى أشخاص وأفراد يملكون النفوذ المالي والسياسي ويستخدمونهم للحفاظ على مصالحهم، ولحماية أنفسهم؟.

مثل تلك الاسئلة وعشرات غيرها طرحت وستطرح لاحقا، ومن هنا تبرز أهمية دور الجهات الأمنية المعنية بالكشف عنهم، وتحديد هوياتهم، وهوية من يقف وراءهم، تمويلاً وتنظيماً وإشرافاً وتنفيذاً.

وفي هذا الجانب يمكن التوقف أمام تظاهرة الجامع الحسيني الشهيرة التي ظهرت فيها بشكل لافت للإنتباه ولأول مرة قوات البلطجية وكأنهم قوات منظمة، عندما قاموا بالإعتداء المباشر على المتظاهرين والصحفيين بالعصي، وتم إلقاء القبض على بعضهم، إلا أن نتائج التحقيق لم تظهر حتى الآن، بالرغم من أن وزير العدل في حينه حسين مجلي أعلن بوضوح أمام مجلس النواب أن نتائج التحقيق ستظهر قريبا جداً.

والسؤال هنا لماذا لم يتم الإعلان عن نتائج التحقيق مع البلطجية الذين ألقي القبض عليهم؟ ومن الذي وقف وراءهم لحمايتهم، وربما حماية من يقف وراءهم؟.

بعد هذه الحادثة أصبحت ظاهرة البلطجية ظاهرة قائمة بذاتها، وأصبح المطالبون بالإصلاح يتخوفون من البلطجية ومن ردات فعلهم أكثر من تخوفهم من قوات الأمن وردات فعلهم، لأسباب وجيهة في مقدمتها أن رجال الأمن واضحون تماماً ولديهم تعليمات وتوجيهات لا يحيدون عنها، بينما البلطجية مجهولون ولا أحد يعرف هوياتهم، ولا أحد يستطيع التكهن إلى أي حد يمكن استخدامهم للعنف والقوة ضد المتظاهرين المطالبين بالإصلاح السياسي.

وأمام كل تلك المعطيات فإن الشكوك والأسئلة التي تثار في كل وقت عن هوية هؤلاء البلطجية، ومن يقف وراءهم ستبقى قائمة، في الوقت الذي تذهب كل الشكوك فيه إلى أنهم إما عناصر أمنية تتخفى بلباس مدني، وإما أن الأجهزة الأمنية تتولى تجميعهم من أصحاب السوابق والسجلات الجرمية لتوظيفهم واستغلالهم، وإما أنهم يعملون لدى أشخاص متنفذين تقوم الأجهزة الأمنية

بالإستعانة بهم، وإما أنهم متطوعون من أنفسهم وهو الإحتمال البعيد جداً.

في هذا الجانب يقول الكاتب الصحفي الزميل د. محمد ابو رمان[١٤]"لا يمكن القول أن ظاهرة البلطجة التي طالت المطالبين بالإصلاح والإعلاميين لا تحظى برعاية رسمية أو على أقل المستويات صمت رسمي والتحريض على الإعلام والإعتداءات على الإعلاميين من قبل البلطجية لا ينفصل عن ظاهرة الإعتداء على كافة المطالبين بالإصلاح ".

ويقول ابو رمان"المفارقة أن حجم التحريض على الإعلام من قبل الأوساط الرسمية كبير ومذهل فهناك شكوى من قبل الرسميين من سقف الحرية الإعلامية المرتفع في هذه الاونة .. وشكوى الرسميين ليست من الإعلام المبتذل بل من الحرية الإعلامية وهنا تكمن المفارقة ".

ويعتقد ابو رمان" أن الإعتداءات التي وقعت على الصحفيين في مسيرة العودة والإعتداء على الزميل ياسر أبو هلالة والزميلة رشا الوحش واخرها الإعتداء على مكتب وكالة الصحافة الفرنسية هو نتيجة لعملية تعبئة رسمية ضد الإعلام، وهو ما يشير الى أن الدولة رفعت غطاءها عن الإعلاميين رغم أن واجبها توفير الحماية لهم

ويعتقد أبو رمان" أننا مقبلون على مرحلة تكسير الإعلام، فإضافة لتقييد الإعلام بتشريعات وقوانين سيتم اللجوء أكثر الى البلطجية لترهيب وترويع الإعلاميين ".

---

(١٤) عبر الاتصال الهاتفي.

ومن المؤكد أن هذه التخوفات هي نفسها التي دفعت بوزير الإعلام والاتصال طاهر العدوان للإعلان عن قلقه مما يتعرض له الصحفيون والإعلاميون من اعتداءات متكررة عندما أعلن على صفحته على الفيس بوك عقب أحداث الكرامة عن"شعوري عميق بالقلق على حرية الصحافة بعد تكرار الحوادث التي يتعرض فيها الصحافيون وكاميراتهم للضرب والتكسير، وهو ما يتطلب جهداً رسمياً وأمنياً أكبر لحماية الصحافيين وتمكينهم من أداء عملهم ".

لاحقاً قدم العدوان استقالته من الحكومة احتجاجاً على"الأجواء السائدة ضد الإعلاميين بالإعتداءات المتكررة عليهم فيما هم يقومون بواجباتهم المهنية، وهذا يتنافى مع دعوات الإصلاح السياسي الذي لا يمكن أن يقوم على قواعد قانونية وأخلاقية ثابتة بدون مناخ ديمقراطي من الحريات الإعلامية وتحت سقف قوانين الحريات "مؤكدا على انحيازه لحرية الإعلام قائلاً"أنحاز إلى حرية الإعلام والصحافة كما كنت دائما، ومع إدانة القدح والذم واغتيال الشخصية، وأفهم الإصلاح بأنه الحرية بكل جوانبها وفي مقدمتها حرية التعبير".

وقال إن"وقوع أخطاء مهما بلغت لا يعطي الشرعية لأي كان أن يستخدم العنف ضد وسائل الإعلام ومكاتبها ويحطمها بمزاعم الوطنية والولاء "، في إشارة واضحة الى الإعتداء على مقر وكالة الأنباء الفرنسية.

ووصف نقيب الصحفيين طارق المومني البلطجية الذين يقومون باعتداءات على الصحفيين بأنهم"ميليشيا " تريد أن تأخذ القانون بيدها، مطالبا الحكومة باتخاذ إجراءات حقيقية لوقف الإعتداءات على الصحفيين من قبل البلطجية .[١٥]

(١٥) مداخلة له خلال ورشة عمل الأمن والإعلام والراي العام.

وأضاف"هناك تراخي وتهاون في مواجهة ظاهرة الإعتداءات التي يريد البعض من خلالها أن ينقل البلاد من أجواء الإحتجاجات والإعتصامات الهادئة التي مكنت الأردن من تجاوز أزمات خطيرة إلى حالة من الفوضى ونشر الكراهية وإشاعة عقلية الإنتقام والتصرف فوق القانون وبقوانينه الخاصة، وهو ما يقود النظام والبلد إلى نفس الخانة التي غرقت في مستنقعاتها بعض الأنظمة من حولنا ".

وعن المعارضة وحقها في التعبير عن نفسها قال العدوان إن هذا الوطن للجميع"من معارضة وغير معارضة أصحاب رأي ورأي آخر، فالمعارضة أيضاً موالية للنظام والوطن، ومن يحاسب الجميع هو القانون العادل والقضاء ".

وختم بالقول"يبدو أن قوى الشد العكسي وأنصار الفساد والمفسدين والمضللين لهم الصوت العالي والقدرة على إجهاض كل إرادة وطنية مخلصة وصادقة وهذا ما أحذر منه، لأنني أرى موجات من أبناء هذا الشعب الطيب ينساقون بحسن نية إلى صفوف المعادين للاصلاح ".

اللجنة الدولية لحماية الصحفيين وعلى لسان مديرها في شمال افريقيا والشرق الأوسط محمد عبد الدايم اتهم الحكومة الأردنية بـ"تأييدها الضمني " للإعتداءات على الصحفيين.

وأشار عبد الدايم إلى أن وعود المسؤولين الأردنيين بتقديم المعتدين على الصحفيين - في أحداث سابقة - للعدالة لم تتحقق، وأبدا عدم وثوقه بأن تقوم الحكومة بتقديم المعتدين على مكاتب وكالة الصحافة الفرنسية (AFP) إلى القضاء.

وطالبت اللجنة الدولية لحماية الصحفيين الحكومة الأردنية بالكشف عن اسماء المتورطين في الإعتداء على مكاتب"الفرنسية

" وطاقمها وتكسير معداتها، وتهديد مديرة المكتب الزميلة رنده حبيب وتقديمهم للعدالة.

طرق التدخل الأمني في وسائل الإعلام

تعددت طرق ووسائل التدخل الأمني في عمل الصحفيين والإعلاميين خلال العقود الماضية فمن التدخل المباشر"التدخل الخشن " الى التدخل غير المباشر" التدخل الناعم " إلى جانب لجوء الصحفيين إلى فرض ما يسمى"الرقابة الذاتية " على أعمالهم.(١٦)

أولاً : التدخل الأمني الخشن"الإحتواء الخشن ":

امتد التدخل الأمني الخشن في عمل الصحافة عقودا طويلة من السنوات، وبقي مستمرا إلى ما بعد مرحلة التحول الديمقراطي وظهر التدخل الخشن في أشكال متعددة يمكن إجمالها فيما يلي :

١. الرقابة الأمنية المباشرة على كل ما ينشر في الصحافة: وامتد هذا النوع من العمل الرقابي طيلة عقود ماضية، كانت الأجهزة الأمنية فيها تخصص مندوبا لها في المؤسسات الإعلامية لمراقبة كل ما ينشر فيها، وكان الرقيب الأمني يقوم بدور رئيس التحرير المباشر، ولم تكن قراراته تخضع في العادة للنقاش.

---

(١٦) للمزيد من الإطلاع مراجعة الدراسة التي اعدها الزميلان وليد حسني ومحمد ابو رمان"الوهم والحقيقة..التابوهات والخطوط الحمراء في الإعلام الأردني " نشر في تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن ٢٠٠٩ " الصفحات من ١٥٠ الى ٢٤٧ " الصادر عن مركز حماية وحرية الصحفيين سنة ٢٠١٠.

٢. السجن والإعتقال ومنع النشر: وكان الصحفيون يتعرضون للسجن والإعتقال والتهديد المباشر والمنع من النشر دون إبداء **الأسباب.**

٣. المنع من التوظيف أو الطرد من الوظيفة.

٤. وضع عشرات التابوهات والممنوعات على قضايا متسعة لا يسمح للصحافة بالإقتراب منها أو مسها من قريب أو بعيد على نحو قضايا الفساد، أو توجيه أية انتقادات مباشرة أو غير مباشرة لأي مسؤول أو وزارة أو دائرة حكومية.

٥. إنتهاج سياسة أمنية صارمة بالإبقاء على المؤسسات الصحفية تحت السيطرة الأمنية المباشرة، وجعلها مجرد ناطق باسم الحكومات.

٦. التشدد غير المحدود وغير المبرر في منح ترخيص لإصدار الصحف، وخلال فترة السبعينيات والثمانينيات فإن عدد التراخيص التي منحتها الحكومة لإصدار صحف يومية تعد على أصابع اليد، فمنذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٠ فإن عدد الصحف اليومية التي كانت تصدر في المملكة لم يتجاوز أصابع اليد الواحدة وهي، الرأي والدستور، ثم جريدة الأخبار"اغلقت"، جريدة الصباح"أغلقت"،جريدةال شعب"اغلقت"، جريدة"صوت الشعب "أغلقت "، وجريدة الأسواق"اغلقت ".

أما الصحف الأسبوعية فقد صدرت في المملكة صحيفة"أخبار الأسبوع"و"اللواء"التي لا تزال مستمرة، بينما صدرت عدة مجلات لم تستمر طويلاً مثل"مجلة الأفق الاقتصادي"اغلقت "، مجلة"الاثنين"اغلقت، بينما صدرت جريدتان في الثمانينيات بتراخيص غير أردنية وهما"صوت الأمة"اغلقت، وجريدة شيحان،

قبل أن تتحول الى جريدة أردنية وبترخيص أردني في مطلع التسعينيات ولا تزال مستمرة بالصدور.

إن التدخل الأمني الخشن في الصحافة ووسائل الإعلام كان في حقيقته جزءاً من مستحقات المرحلة العرفية التي تنظر الى وسائل الإعلام نظرة أمنية صرفة تستند أساسا إلى نظرة الشك والريبة التي تنظر الأجهزة الأمنية من خلالها إلى الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة، في الوقت الذي يرى فيه"الأمني " أهمية وخطورة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في المجتمع الذي يخضع إلى السياسة العرفية، وهو ما يعطي"الأمني " مبررا غير محدود لبسط سيطرته ونفوذه الكامل على عمل الصحافة وعلى كل من يعمل في القطاع الإعلامي.

ثانياً : التدخل الأمني الناعم"الإحتواء الناعم ":

بالرغم من أن التدخل الأمني الخشن"الإحتواء الخشن " سجل تراجعاً محدوداً للغاية في السنوات القليلة الأخيرة، إلا أنه بقي قائما وضاغطا، بالرغم من أن الأجهزة الأمنية لجأت إلى أسلوب أكثر تأثيراً وعمقا وهو التدخل الأمني الناعم أو"الإحتواء الناعم " الذي فرض نفسه بقوة على العلاقة بين الصحافة والأجهزة الأمنية طيلة السنوات الماضية.

ولعل من أبرز نتائج سياسة"الإحتواء الناعم والخشن " أن الصحفيين لجأوا إلى فرض رقابة ذاتية على أنفسهم، كانت ناتجة في الأساس عن تخوفهم من التعرض للمساءلة القانونية والأمنية، وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج أوسع.

ولا يمكن أن نربط الرقابة الذاتية بسياسة الإحتواء الناعم فقط، وإنما هي نتيجة لكل أشكال التدخلات الأمنية الخشنة

والناعمة في عمل الصحفيين، لكن الجديد في هذه القضية أن الوسط الإعلامي في السابق لم يكن قد تمرَّس على سياسة الإفصاح عما يتعرضون له من تدخلات أمنية مباشرة وغير مباشرة.

وتكشف أحدث الدراسات الإستطلاعية التي نفذها مركز حماية وحرية الصحفيين عن أن ٩٤٪ من الصحفيين الذين استطلعت الدراسة اراءهم اعترفوا بقيامهم بفرض رقابة ذاتية على أنفسهم، وهيٍ ذات النسبة التي تكررت خلال السنوات الثلاث الماضية وفقاً لما تقوله الدراسة.(١٧)

وتبقى في هذا الجانب بالذات نتائج الدراسة الهامة والرائدة التي نفذها مركز القدس للدراسات السياسية حول قضية الإحتواء الناعم للصحفيين(١٨)ونشرت نتائجها في شهر شباط عام ٢٠٠٩، فقد أظهرت أن ٤٩٪ من قادة الرأي في الوسط الإعلامي الأردني خضعوا لأنماط من الاحتواء الناعم، وأن ٧٠ ٪ من الصحافيين والإعلاميين يعتقدون بأن الحكومة تلجأ"بدرجة كبيرة ومتوسطة " إلى استخدام أنماط"الإحتواء الناعم " لكسب تأييد الإعلاميين وتفادي انتقاداتهم، وقد شكلت هذه الدراسة صدمة حقيقية للوسط الصحفي في حينه.(١٩)

(١٧) "على الحافة.. حالة الحريات الإعلامية في الأردن ٢٠١٠ " أعده مركز حماية وحرية الصحفيين وأعلن عنه رسميا في ٢ /٥ / ٢٠١١ صفحة ١٠٦ وما بعدها.

(١٨) دراسة"أثر الإحتواء الناعم على حرية الصحافة واستقلالية وسائل الإعلام في الأردن " أشرف على إجرائها مركز القدس للدراسات السياسية بدعم من الصندوق الكندي، وهي اول دراسة من نوعها في الأردن، وشملت حوالي ٥٠٠ إعلامي وإعلامية من مختلف المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة والحزبية، وأعلن رئيس المركز عريب الرنتاوي عنها في ورشة عمل عقدت لهذه الغاية في ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٩ ويمكن مراجعتها على موقع مركز القدس للدراسات السياسية http://www.alqudscenter.com

(١٩) أعدت دائرة المطبوعات والنشر تقريرا لمتابعة ردود الفعل على هذه الدراسة، ويمكن مراجعته على الرابط التالي html.8/http://www.dpp.gov.jo/2009، ورأت دائرة المطبوعات في تقريرها وجود"اسباب عديدة تضعف قدرة الإعلاميين على مقاومة الاحتواء الناعم او الخشن من بينها حاجة الصحافي الى تحسين دخله،

وتحدثت الدراسة عن أشكال وأنماط متعددة من الإحتواء الناعم الذي يتعرض الصحفيون له، على نحو التعيين الدائم أو المؤقت في مناصب حكومية أو شبه حكومية، والمنح والأعطيات المالية، ومنح المعلومات، والدعوة لحضور اللقاءات والإجتماعات مع كبار المسؤولين، والإعفاءات الجمركية والعلاج خارج أنظمة التامين الصحي، والمنح الدراسية للأقارب وغيرها.[٢٠]

وأشارت الدراسة الصادمة الى أن إنتهاج سياسة"الإحتواء الناعم " لا تقتصر فقط على الحكومات والأجهزة الرسمية بل إن القطاع الخاص ورجال الأعمال يمارسون هذه السياسة على الصحفيين، إلى جانب الشخصيات النافذة، والأحزاب والنواب والأعيان، ومؤسسات المجتمع المدني، والأجهزة الأمنية ووجهاء العشائر، من خلال الحصول على المنح والهبات المالية، أو تلقيهم وعودا بالسفر، أو بتقلد مناصب، أو الحصول على إعفاءات جمركية وعلاج وتعليم.[٢١]

ويمكن معالجة هذه القضية بالعمل مع المؤسسات الإعلامية لتحسين اجور الصحافيين والإعلاميين، كما يجب معرفة الاسباب الحقيقية لتفسير الظاهرة، وعلى ما يبدو فإن الإعلام بات سلطة بحد ذاته حتى وإن لم ينص عليها في هيكلية الحكم، وأن الإعلاميين باتوا يدركون ذلك ويسخرونه أحيانا لخدمة مصالح شخصية، وهو ما يجعل المسئولية مشتركة بين الطرفين.

(٢٠) بحسب نتائج الدراسة فإن حصة التعيين الدائم والمؤقت في مناصب حكومية أو شبه حكومية بلغت ٣٢ ٪، وبلغت نسبة الهبات والمنح والأعطيات المالية ١٧٪، ونسبة منح المعلومات لصحافيين وإعلاميين محددين ٧ ٪، والدعوة لحضور لقاءات واجتماعات مع كبار المسئولين ٦ ٪، والإعفاءات الجمركية والعلاج خارج إطار أنظمة التأمين الصحي والمنح الدراسية للأبناء والأقارب بنسبة ٣ ٪.

(٢١) تقول الدراسة أن ٨٣٪ من المستطلعة آراءهم أفادوا بوجود جهات أخرى غير حكومية تمارس سياسة الإحتواء الناعم على الصحفيين، وأبرزها رجال الأعمال وبنسبة بلغت ٩٦٪، و٩٠٪ من الشخصيات النافذة، و٧٠٪ من النواب والأعيان، و٦٤٪ من مؤسسات المجتمع المدني، و٥١٪ من الأحزاب السياسية، و٣٨٪ من الأجهزة الأمنية، و٣٥٪ من وجهاء العشائر، و١٨٪ من آخرين.

إن سياسة"الإحتواء الناعم " هي أقسى أنواع السياسات التي تستهدف فرض خطوطها الحمراء على الصحفيين على حساب الحقيقة أولاً، فالذي يدفع عادة يعرف تماماً ما الذي يفعله، وما هي الخدمات المقابلة التي سيحصل عليها.[٢٢]

ويتحدث الزميل الصحفي بسام بدارين[٢٣] عن تجربته الشخصية في هذا الجانب قائلاً"تعرضت من خلال عملي كمدير لمكتب صحيفة القدس العربي لتدخلات في عملي من قبل الأجهزة الأمنية وتحديدا المخابرات العامة لكن أغلب هذه التدخلات كانت على شكل ضغوط ونصائح تنطوي على تهديدات ودعوات للتعقل والتركيز على مصالحي العائلية والشخصية ".

ويقول إن أهم التدخلات والضغوط التي عايشتها كانت في الفترة ما بين عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٠ وهنا كان التدخل المعتمد تحويل الصحفيين للمحكمة حيث حولت أكثر من ٢٢ مرة، ولاحقا للعام ٢٠٠٠ خفَّت الضغوط والتدخلات نسبيا لكنها عادت بقوة عام ٢٠٠٧ وتحديداً في مرحلة التجاذب بين إدارة المخابرات العامة وقتها والديوان الملكي ".

وتؤكد الدراسة على أن ٤٣٪ من الصحفيين المستطلعة آراءهم اعترفوا أنهم تعرضوا شخصياً لأنماط من الإحتواء الناعم من خلال جهات مختلفة وبنسبة ٤٠٪ من الحكومة، و٣٦٪ من رجال الأعمال، و١١٪ من مؤسسات المجتمع المدني، و٦٪ من الأحزاب.

واشارت الدراسة إلى أن ٥٨٪ من الذين تعرضوا لأنماط الاحتواء الناعم قالوا أنهم وعدوا بالحصول على هبات ومنح مالية، و٢٧ ٪ قالوا أنهم وعدوا بالحصول على وظيفة أو منصب حكومي وشبه حكومي، و٥ ٪ وعدوا بالحصول على علاج وتعليم وإعفاءات جمركية، و ٢٪ قالوا أنهم تلقوا وعودا بالسفر والسياحة.

(٢٢) وليد حسني ومحمد ابو رمان"الوهم والحقيقة..التابوهات والخطوط الحمراء في الإعلام الأردني " في تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن ٢٠٠٩ " الصفحات من ١٥٠ الى ٢٤٧ " الصادر عن مركز حماية وحرية الصحفيين سنة ٢٠١٠.

(٢٣) شهادة شخصية مكتوبة.

ويصف هذه المرحلة بقوله"في تلك المرحلة ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ تعرضت والعشرات من الزملاء الإعلاميين لضغوط من شخصيات أمنية وصلت لحد التهديد بتحويلي للمحكمة بتهمة العمل على تأسيس تنظيم مسلح كما تعرضت صحيفة أسبوعية كنت قد أصدرتها لضغوط ومضايقات في النشر والتوزيع وحجب الإعلانات وتدخلات في مالكيها حتى توقفت الصحيفة عن الصدور جراء الحرب الخفية عليها ".

ويلخص بدارين أنواع التدخلات والضغوط على النحو التالي :

١. رسائل تهديد عبر زملاء وأصدقاء ومسؤولين وسياسيين على شكل نصائح بتجنب الخطوط الحمراء.

٢. تهديدات لفظية مباشرة من شخصيات رسمية أو مقربة من قادة الأجهزة الأمنية.

٣. مقالات وأخبار وتقارير في الصحافة الإلكترونية تسيء لي أو تشوه سمعتي نشرت بأوامر من شخصيات أمنية.

٤. حجب المعلومات الدائم عني كمراسل صحفي ومنعي من حضور إجتماعات رسمية لأصحاب القرار ومضايقة بعض الأصدقاء السياسين والموظفين الرسميين المتعاونين معي.

٥. إرسال تقارير مزورة ومزيفة لأصحاب القرار عن القصص الصحفية التي كنت أنشرها.

ويعترف بدارين بأنه خلافا لهذه الضغوط فإنه"لم يتعرض لأي إعتداء جسدي مباشر أو أي قرارات بالسجن والإعتقال، وانحسر نسبيا التدخل في عملي بعد عام ٢٠٠٨ ووصل إلى أضيق حدود ممكنة ".

ويرى بدارين أن كل الأخبار والتقارير التي لا تتبنى بالعادة روايات السلطة للأحداث المحلية أو تفند هذه الروايات وتنفيها لا تحبها الأجهزة الأمنية، لكن التدخلات وتحديدا في المراسلين تتزايد عندما يتعلق الأمر بطرح بعض القضايا أو تسليط الأضواء عليها ومن بينها قضايا سحب الجنسيات وقضايا الإصلاح السياسي وقانون الإنتخاب.

ويؤكد بدارين على أن التدخلات تحصل عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الأمنية نفسها أو بأي أخبار حول تفاصيل تفضل السلطة عموما إخفاءها.

ووفقاً لشهادة الزميل الصحفي ماجد توبه[٢٤] فإن التدخلات الأمنية لم تتوقف، وذلك من خلال ممارسة ضغوط على إدارات ورئاسة تحرير الصحف لمنع النشر في قضايا معينة ولأسباب متنوعة، وبما يتعارض مع حرية الإعلام، ومع إيماني الشخصي أن الرقابة المسبقة على الصحافة رغم مخالفتها للدستور والقانون، فإنها تمارس بصورة غير مباشرة، عبر تسريب بعض الأخبار مسبقا لأجهزة أمنية ما يدفع لتدخلها لمنع النشر، وقد ينجح ذلك أحيانا، وأحيانا أخرى لا ينجح لدى الصحف.

ويعتقد توبه أن"التدخلات والضغوط عبر سياسة الجزرة والعصا لا تتوقف، ولمستها في أكثر من محطة في عملي الصحفي، وتجلى ذلك في محاولات التأثير في قرارات التعين لصحفيين أو محاولات الضغط وظيفيا وإدارياً على صحفيين، أو الدفع باتجاه تسهيل بعض الترقيات او وأدها لصحفيين، إنطلاقاً من حسابات أمنية وسياسية!".

(٢٤) شهادة شخصية مكتوبة.

ويقول توبه"لقد تعرضت شخصياً لضغط أمني لافت قبل سنوات قليلة عندما تم إعاقة تجديد جواز السفر لزوجتي من قبل المخابرات العامة، مستغلين تمتع زوجتي برقم وطني فلسطيني دون حملها جواز سفر فلسطيني بجانب تمتعها بالجنسية الأردنية، وحملها لبطاقة جسور صفراء، وتم تعطيل التجديد لعدة أشهر وتم تهديدي بسحب الرقم الوطني لزوجتي - الجنسية الأردنية - وانصبت الضغوط على محاولة التأثير في توجهاتي الصحفية، وضرورة التنسيق مع الأجهزة الأمنية، فضلاً عن الضغط باتجاه أن تتعاون زوجتي أيضاً، وهي تعمل في مؤسسة صحفية أيضاً مع المخابرات ".

ويستطرد قائلاً"لم تنته هذه المشكلة الكبيرة والخطيرة لي ولعائلتي، إلا بعد أن كشفت ملابسات هذه الضغوط لشخصيات رسمية بمساعدة زملاء صحفيين، والتهديد بكشف الضغوط والتضييقات لمختلف مؤسسات الدفاع عن الحريات الصحفية والحقوقية ".

ويعتقد توبه"أن الضغوط الأمنية كانت تحدث دائما لدى الصحيفة كما أغلب الصحف والمؤسسات الإعلامية لمنع النشر في بعض القضايا، كما حدث من ضغوط كبيرة في الإنتخابات النيابية العام ٢٠٠٧، وكما حصل مؤخراً في قضية إشهار الجبهة الوطنية للإصلاح، وتغطيات أنشطة شباب ٢٤ آذار وغيرها ".

ويعترف توبه الذي كان عضوا لدورتين متتاليتين في مجلس نقابة الصحفيين من ٢٠٠٥ ٢٠١١ "برضوخ نقابة الصحفيين الأردنيين وتبعيتها للأجهزة الأمنية ورضوخها للتدخلات الحكومية، مضيفا بأن الخط العام سياسيا وأمنيا للنقابة ومجالسها ونقبائها لا يمكن أن يخرج عن خط التأثير الأمني والحكومي لإعتبارات وملابسات

كثيرة بالرغم من وجود مساحة لا بأس بها للحركة أمام النقيب ومجلس النقابة ".

ويؤكد توبه في شهادته على أن"الأجهزة الأمنية تتدخل بصور مختلفة في إنتخابات نقابة الصحفيين، وربما لم يعد ذلك سراً ويتحدث عنه العديد من الصحفيين في مجالسهم الخاصة، إذ يتم توجيه العديد من الصحفيين لإنتخاب مرشحين معينين وحجب الأصوات عن آخرين، ويبدو التدخل الأمني أكثر وضوحاً في معركة إنتخاب نقيب الصحفيين ".

ويرى أن أسباب"تدخل الأجهزة الأمنية في عمل الصحافة واضحة إلى حد كبير، أساسها أهمية الصحافة والإعلام في تشكيل الرأي العام، والتوجيه والتأثير حتى لدى صانع القرار، كما ان هناك مشكلة واضحة تتعلق بموقف بعض الصحفيين أنفسهم بتقبل مثل هذه العلاقة المشوهة مع الأمن والأجهزة الحكومية والإستجابة للضغوط أو الإغراءات".

وعن تبعية نقابة الصحفيين للحكومة وللأجهزة الأمنية قال نقيب الصحفيين الزميل طارق المومني[٢٥]"إن هذا الكلام مبالغ به وفيه ظلم كبير، وقد انتخبت نقيبا للصحفيين لدورتين وكان لي خط مفتوح مع دائرة المخابرات العامة والحكومة، ولكن ليس معنى أن تكون علاقتي الجيدة معهم سبباً للتاثيرعلى عمل النقابة واستقلاليتها، وكثيراً ما خالفنا في النقابة توجهات الحكومة والأجهزة الأمنية، وأذكر أنه وفي عام ٢٠٠٥ نظمت نقابة الصحفيين اعتصاما أمام رئاسة الوزراء للإحتجاج على مخرجات الأجندة الوطنية ونفذنا هذا الإعتصام رغم المعلومات التي وصلتنا عن غضب الحكومة والأجهزة الأمنية عن هذا الإعتصام ".

(٢٥) مقابلة شخصية.

ويضيف"إن السماح لأي جهاز بالتدخل في عمل النقابة والخضوع لإملاءاته أمر مرتبط بشخص النقيب ومجلس النقابة، ولكن تضارب المصالح وخوف بعض النقباء وأعضاء المجالس النقابية على مصالحهم يجعلهم يرضخون للإملاءات الحكومية والأمنية ".

ويؤكد نقيب الصحفيين على أن ٩٠٪ من المقالات التي تمنع في صحيفة الرأي مثلاً تمنع بناء على قرار مباشر من رئيس التحرير وليس من أي أحد اخر وذلك خوفاً على المصالح الشخصية ورغبة منه في الحفاظ على كرسيه .. نعم تتدخل الأجهزة الأمنية بطلب نشر بعض المقالات ولكنها لا تتدخل أبدا في منع المقالات والقرار في ذلك يعود لرئيس التحرير بالدرجة الأولى، وما ينطبق على جريدة الرأي ينطبق على بقية الصحف الأخرى التي نعلم أن بعضها يتدخل الناشر فيما ينشر في الصحيفة وليس رئيس التحرير وذلك خوفا على مصالحه الإقتصادية، خاصة إذا ما علمنا أن بعض ناشري الصحف هم من رجال الأعمال ".

أثر الثورات العربية في نسج علاقة جديدة بين"الأمني والإعلامي "

لم تكن احتجاجات الصحفيين الأردنيين في ميدان محمود الكايد في شهر اذار من العام الجاري[٢٦] ورفعهم شعارات لم يسبق أن رفعت للمطالبة بكف يد التدخلات الأمنية في عملهم"المخابرات تحديدا " بعيدة تماماً عن تأثيرات الثورات العربية"تونس ومصر واليمن " في كامل نسيج المجتمع العربي ومكوناته جميعها.

ومن المؤكد أن الصحفيين الأردنيين وصلوا إلى جرأة غير مسبوقة برفعهم تلك الشعارات التي كشفت بوضوح أن شيئا ما بدأ يتغيّر، وأن شيئا جديدا ومختلفا بدأ يظهر في الأفق.

ويؤكد نقيب الصحفيين طارق المومني على"أن ثورات الشعوب العربية التي تأثر الأردن بها زادت من جرأة الإعلاميين .. ونحن نؤكد أن شكل العلاقة بين الأمن والإعلام لا بد أن تسير نحو الأفضل مستقبلا لمصلحة الجميع لأن الأمور لن تعود للوراء .. ونحن نسعى لعلاقة مع الأمن يتفهم من خلالها دور الإعلامي وواجبه كما يتفهم الإعلامي دور رجل الأمن وواجباته ".

ويعتقد نضال منصور"أن روحاً جديدة ظهرت بوضوح لدى الصحفيين والإعلاميين في الأشهر الأخيرة رفعت فيها شعارات مباشرة لأول مرة تطالب بوقف تدخل المخابرات والأجهزة الأمنية في الصحافة والإعلام، وبدا ذلك واضحاً في الإعتصام الذي نفذه

(٢٦) سنة ٢٠١١.

صحفيون في ميدان محمود الكايد في شهر اذار من العام الجاري ".[٢٧]

ويستطرد قائلاً"لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد رفعت ذات الشعارات في الإعتصام الذي تم تنفيذه في دوار الداخلية في الشهر نفسه وتم فيه الإعتداء على المعتصمين وتفريقهم بالقوة، وكان في مقدمة من تعرض للضرب عشرات الصحفيين الذين تواجدوا في المكان لتغطية الحدث ".

ويقول منصور"هذا الحراك الذي جاء بعد مرحلة إنطلاق الثورات العربية امتد ليجري التعبيرعنه في بيانات والضغط على نقابة الصحفيين لإتخاذ مواقف لم يسبق لها أن اتخذتها من قبل، وإعلان المواقع الإلكترونية عن تعرضها للحجب بسبب تدخل الأمن والمخابرات والإفصاح عن تلقي تعليمات بحجب بعض المواد ".

وعن تأثيرات الثورات العربية على حجم وطرق تدخل الأجهزة الأمنية في الصحافة يقول بسام بدارين"إن أحداث الربيع العربي أثرت في كل مناحي الحياة المهنية والسياسية للصحفيين في الأردن، وأثر ارتفاع سقف المطالب والحراك العربي إيجابيا في رفع سقف النشر في البلاد، وبقي الإعلام الرسمي وحده مرعوباً وجالساً في مكانه السابق ومهتما بتفعيل مقص الرقيب لصالح السلطة وسيناريو التحكم المطلق بالإعلام ".

ويضيف"إن الصحافة الرسمية لعبت دوراً معاكساً في منع تأثيرات موجات الحراك الشعبي والربيع العربي في بعض تجلياتها

---

(٢٧) شارك فيه عدد كبير من الصحفيين ورؤساء التحرير وفي مقدمة المشاركين كان وزير الإعلام والاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة طاهر العدوان الذي ألقى كلمة في المعتصمين تعهد فيها بألا تتدخل أي جهة بوسائل الإعلام، وأن يعمل على رفع سقف الإعلام، قائلا"أنا أومن أن الصحفي لا يكون صحفيا والكاتب لا يكون كاتبا إلا إذا تمتع بالحرية الكاملة ".

الكبيرة للشارع الأردني، وعلى صعيد التغطية الميدانية يمكن ببساطة ملاحظة التشنج الذي تعاملت به القوى الأمنية خصوصاً الدرك مع الصحفيين في ميادين التغطية للإعتصام حيث سادت نظرية القمع وإخفاء الحقيقة ومنع التصوير وأحيانا الإعتداء على الصحفيين، لكن الجديد أن الأجهزة الأمنية وبينها الدرك بقيت حريصة على إحتواء التوترات وإبقاء قنوات إتصال مع الصحافة لإحتواء أضرار التشنج في الميدان ".

وليس لأحد أن يتجاهل تأثير الثورات العربية على الخطاب الإعلامي العربي بشكل عام والخطاب الإعلامي الأردني بشكل خاص، فقد ساهمت تلك الثورات بالدفع بسقف الحريات الإعلامية الى الأمام، مقابل تراجع"الأمني " الى الخلف قليلاً، ومن المتوقع أن تبدأ مرحلة جديدة في العلاقة بين الأمني والإعلامي في لحظات الهدوء، لكن ليس من المتوقع أن يكف الأمني عن الإعتداء على الصحفيين في لحظات الإحتجاجات الشعبية، لكون الأمني لا يزال يعتقد أن الإعلامي يعرقل مهماته في الميدان، وهو ما أشار اليه بوضوح كل من مديري المكتبين الإعلاميين في الأمن العام وقوات الدرك.

لقد ظهرت بوضوح التأثيرات الإيجابية للثورات العربية على الصحافة والإعلام في الأردن تحديداً وفي العالم العربي بشكل عام، إلا أن هذه التاثيرات لا تزال بحاجة ماسة لتوظيفها في إعادة نسج علاقة جديدة بين الأمني والإعلامي على قاعدة منح الصحفيين المزيد من الحرية والقدرة على تغطية البؤر الساخنة، والأحداث التي تستدعي فيها وجود الصحفيين في الميدان بين المحتجين وقوات الأمن دون أن يكونوا هم أول من يتعرض للإعتداء على نحو ما

حصل في تظاهرة الكرامة التي تعرض فيها الصحفيون للضرب من قوات الأمن مما أثر سلباً على عملهم في تغطية الأحداث.

وما جرى في تظاهرة الكرامة من قسوة في التعامل مع الصحفيين والإعلاميين دفع بوزير الإعلام والاتصال طاهر العدوان لتقديم"اعتذاره الشخصي لكل صحفي تعرض لمثل هذه الحوادث المؤسفة حسب قوله معلنا عن شعوره العميق بالقلق على حرية الصحافة بعد تكرار الحوادث التي يتعرض فيها الصحفيون وكاميراتهم للضرب والتكسير، وهو ما يتطلب جهدا رسمياً وأمنياً أكبر لحماية الصحفيين وتمكينهم من أداء عملهم ".(٢٨)

إن أبرز ما يمكن تسجيله من تأثيرات سريعة ومباشرة للثورات العربية على الإعلام الأردني تتمظهر في العناصر التالية:

أولاً: ارتفاع منسوب الجرأة في نقد الأجهزة الأمنية وفي مقدمتها المخابرات العامة:

وظهر ذلك واضحاً في الإعتصامات التي نفذها الصحفيون والإعلاميون في ميدان محمود الكايد وطالبوا فيها بكف تدخل الأجهزة الأمنية في عملهم، وقد نتج عن هذه الإحتجاجات تعزيز تراجع تدخل الأجهزة الأمنية المباشر في عمل الصحفيين.

وظهر ذلك أيضاً في حجم ومضمون ما بدأ الصحفيون والإعلاميون ينشرونه من إنتقادات مباشرة وصريحة للأجهزة الأمنية، وقد لعبت الصحافة الإلكترونية في هذا الجانب دوراً في غاية الأهمية برفع مستويات النقد المباشر للأجهزة الأمنية.

ويقول نضال منصور" إن الإنزعاج من السيطرة الأمنية على المشهد الإعلامي لم يعد مقتصراً فقط على الصحفيين الذين كانوا

---

(٢٨) تصريحات وزير الإعلام والاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة طاهر العدوان نشرت في ١٦ /٥/ ٢٠١١ .

يعترضون دائماً، بل انضم إليهم صحفيون كانوا يحسبون دائما بأنهم تحت المظلة الأمنية، وربما يكون أكبر دليل على ذلك ما حدث في الاعتصام الذي تم تنظيمه لأول مرة في ميدان محمود الكايد حيث رفعت فيه يافطات وشعارات مباشرة تنتقد التدخل الأمني وبالإسم، وليس بالضرورة أن هذا الاعتصام جاء على خلفية قضايا حريات فقط، وإنما كان جزءا منه تعبيرا عن حالة صراع المصالح ".

ثانياً: ارتفاع منسوب الجرأة لدى المواطنين في نقد تدخل الأجهزة الأمنية في حياتهم:

وظهر ذلك جليا في الشعارات والهتافات التي بدأ المتظاهرون والمعتصمون يرفعونها في نشاطاتهم الاحتجاجية، وقد ظهرت شعارات مباشرة تطالب بوقف تدخلات المخابرات العامة تحديدا في حياة المواطنين وفي الصحافة، وتحديدا في اعتصام دوار الداخلية في اذار الماضي .

ثالثاً: تراجع التدخلات الأمنية الخشنة المباشرة في عمل الصحفيين:

ويظهر ذلك من شهادات العديد من الزملاء الصحفيين الذين يؤكدون بأن حجم وشكل ومضمون التدخلات الأمنية في عملهم تراجع كثيراً خاصة ما يسمونه"التدخل المباشر بلغة آمرة ".

ويعترف رئيس تحرير وناشر وكالة"جراسا الالكترونية الزميل جمال المحتسب[٢٩]بانحسار واضح وكبير وملموس لتدخلات الأجهزة الأمنية في عمل المواقع الإلكترونية قائلاً"نحن نشعر باختلاف كبير وملموس في العلاقة بيننا وبين الأجهزة الأمنية فيما يتعلق بتدخلات تلك الأجهزة في عملنا كصحفيين".

(٢٩) عبر اتصال هاتفي معه.

ويقول المحتسب "تلاشى الخوف الذي كان يفرض نفسه على الصحفيين من التدخلات الأمنية التي كانت تتخذ في السابق أشكالا خشنة ومباشرة ولا تخلوا من التهديد والوعيد، واليوم لم نعد نتلقى مثل تلك الإتصالات أو نتلقى تلك التهديدات، وفي النهاية فإن الصحفي المرعوب لا يمكنه العمل بحرية وبسقف مرتفع لأنه يعيش تحت ضغط الخوف من الأجهزة الأمنية وتدخلاتها المباشرة وغير المباشرة ".

ويضيف المحتسب"هناك الآن تدخلات في غاية النعومة وتكشف عن نفسها من خلال التمنيات الشخصية فقط للأجهزة الأمنية بإعادة النظر في خبر أو تقرير ننشره، ويترك في النهاية حرية اتخاذ القرار للصحفي".

وينفي رئيس تحرير جريدة شيحان الأسبوعية ورئيس تحرير وناشر وكالة"المحرر" الإلكترونية الزميل جهاد ابو بيدر[٣٠]وجود أي تدخل أمني مباشر في عمل الصحفيين وهو ما يشكل تحولاً كبيراً في شكل العلاقة بين الإعلامي والأمني - على حد قوله - ".

ويقول ابو بيدر"لم يعد التدخل الأمني كالسابق، الآن يكتفون فقط بالإتصال عبر الهاتف من باب التمني الشخصي بإلغاء خبر أو تعليق، ولا يفرضون عليك قراراً أو توجهاً، وإنما يستخدمون سياسة التخجيل" .

ويعترف أبو بيدر بأن هذا التحول في العلاقة بين الأمني والإعلامي ظهر بوضوح قبل نحو خمسة أشهر أي مع بداية إنطلاق الثورات العربية، ولذلك فنحن مدينون للثورات العربية التي ساهمت في تغيير العلاقة الى ما هي عليه الآن، بينما كانت في السابق تقوم على التدخل الخشن وصولاً الى التهديد والوعيد".

(٣٠) اتصال هاتفي معه.

رابعاً: تراجع واضح للرقابة المسبقة على الصحف :

ولعل أكثر ما يمكن أن يؤكد على هذا الأمر هو رئيس تحرير جريدة"المجد" الأسبوعية الزميل فهد الريماوي[٣١] الذي لا ينفي بقاء الرقابة المسبقة إلا أن الذي تغير فقط"هو أن المراجعة من قبل الأجهزة الأمنية شهدت إنحسارا واضحاً في الفترة الاخيرة ".

ويضيف الريماوي"إن المضايقات وشكلها خفت حدتها عن السابق، لكن بين فترة وأخرى تتم مراجعتنا في خبر أو تقرير لإزالته أو تعديله، ولكن في النهاية فإن طريقة التدخل اختلفت أيضاً وأصبحت أقل حدة عنها في السابق ".

ويؤكد الريماوي على"أن التدخلات الأمنية في عمل الإعلام لم تتغير في مضمونها وإنما الذي تغير في العلاقة هو حجم الجزرة التي تم تكبيرها وتضخيمها في الوقت الذي تم التخفيف فيه من حجم العصا، مما يعني أن التأثير الأمني على الإعلام لا يزال على حاله ".

خامساً:ارتفاع منسوب سياسة"الإحتواء الناعم ":

وهذا ما يشير اليه الريماوي الذي يرى أنه بسبب التغير الواضح في السياسة الأمنية المتعلقة بالصحافة، وتراجع سياسة التدخل المباشر، فقد اتسعت حالة "الإحتواء الناعم" وارتفع منسوب هذا الإحتواء بشكل كبير قياساً بالسنوات والمراحل السابقة، مما يعني أن حجم الجزرة تضخم كثيراً ".

---

(٣١) عبر اتصال هاتفي معه.

وهذا ما أشارت اليه شهادات ناشري الصحف الإلكترونية المحتسب وابو بيدر، فقد أكدا على أن التدخل الأمني أصبح يستخدم"سياسة التخجيل والتمني" كبديل ناعم عن سياسة التدخل الخشن.

ومن المؤكد أن كافة أشكال التدخل الناعم أو الإحتواء الناعم ستبقى حاضرة تماماً في مشهد العلاقة بين الأمني والإعلامي، ولكن من المؤكد أنها ستتسع أشكالها وتتعمق أكثر، لأن الأمني لا يمكنه التخلي الكامل عن سلطته وسطوته على الإعلام، لكنه مضطر للبحث عن وسائل وأساليب جديدة تبقيه الأكثر تأثيراً في المشهد الإعلامي ولكن بطرق ناعمة متعددة ومختلفة.

سادساً: سقوط الكثير من التابوهات والخطوط الحمراء:

وبرز ذلك واضحاً في توجه الصحافة لإنتقاد العديد من المؤسسات والشخصيات العامة بشكل مختلف عن الإنتقادات التي كانت الصحافة تلجأ اليها سابقاً.

ولعل في هذا المشهد تظهر بقوة تأثيرات الصحافة الإلكترونية بشكل لافت للإنتباه والتي وصل الأمر بها إلى نشر أخبار وتقارير تنتقد مؤسسة العرش نفسها، وقد كانت في السابق ولا تزال أحد أبرز التابوهات التي لا يجوز للصحافة الإقتراب منها أو مسها، وتحضر هنا بقوة قضية الزميل الصحفي علاء الفزاع باعتبارها دليلا قويا على مصداقية تلك النتيجة، وكانت محكمة أمن الدولة أوقفت الفزاع لمدة ١٤ يوما على ذمة التحقيق بعد أن وجهت له تهمة الدعوة لتغيير الدستور بعد أن نشر موقعه الإلكتروني"خبر جو" مواد صحافية تدعو لتغيير منصب ولي العهد، وأفرج عن الفزاع بعد مرور أربعة أيام على اعتقاله نتيجة توجيهات للملك عبد الله

الثاني والضغوط التي مارسها الوسط الصحفي عبر الإعتصامات التي استمرت طوال أيام اعتقاله.

ولم تتوقف جرأة الصحافة عند هذا الحد، فقد ذهبت الصحافة الإلكترونية إلى كسر الحواجز المتعلقة بتابوهات الوحدة الوطنية، وقد تم مسها مرارا وتكرارا سواء من خلال نشر أخبار أو تقارير أو تعليقات عن هذا الملف الذي يصنف عادة بأنه من أبرز الخطوط الحمراء التي يتخوف الصحفيون من الإقتراب منها أو الحديث فيها.

الا أن تخوفات الصحفيين وحرصهم على عدم الإقتراب من تابوهات الأديان والقوات المسلحة أبقى هذين الملفين بعيدين تماماً عن المس بهما، ربما لأن أي مساس بالأديان سيثير المواطنين قبل أن يستثير الحكومة والقوانين، بينما بقيت القوات المسلحة هي الأخرى بعيدة عن أي مساس بها، فيما خضعت باقي الأجهزة الأمنية الأخرى الى انتقادات مباشرة وواضحة لا تحتمل التفسير.

وفي هذا الإطار يقول نضال منصور إن"الذي تغيّر أساساً بعد الثورات العربية هو أن التابوهات التي لم تكن تُمس في السابق من خلال الإعلام بدأ يتم مسها، وأن الخطوط الحمراء في كثير منها أو بعضها بدأت تتداعى وأصبحت المواجهة مكشوفة ".

سابعاً: تراجع سطوة الأمني على انتخابات نقابة الصحفيين الأخيرة :

يتفق معظم الصحفيين على أن"الأمني" تراجع خطوات ملحوظة الى الخلف عن سياسته السابقة المتمثلة بالتدخل المباشر في انتخابات مجلس نقابة الصحفيين، باعتبار الإنتخابات من وجهة نظر الأمني من اختصاصه المباشر ويجب أن تكون له الكلمة

الأخيرة فيمن سيصل الى مجلس النقابة.

ويعتقد الكثيرون أن تراجع"الأمني "عن دوره التقليدي في إنتخابات نقابة الصحفيين جاء في إطار تراجعه المكشوف خطوة أو خطوتين للخلف فقط، ليس بسبب توجيهات جلالة الملك المبكرة في هذا الجانب فقط، وإنما بسبب تأثير الثورات العربية الذي بسط حضوره على الكثير من ملامح التدخلات الأمنية في الإعلام، وظهر ذلك جليا في الإنتخابات الأخيرة لنقابة الصحفيين وبشكل لافت للإنتباه.

وفي هذا الإطار يؤكد نقيب الصحفيين الزميل طارق المومني على أن"إنتخابات الدورة الاخيرة لمجلس نقابة الصحفيين لم تشهد تدخلاً أمنيا كما كان في السابق ".

لكن المومني يستدرك قائلاً"إن أية حكومة وأي جهاز أمني في كل أنحاء العالم معني بنجاح أشخاص معينين ليس فقط في إنتخابات نقابة الصحفيين بل في مختلف الإنتخابات.. كما أنني أعتقد أنه لا توجد أية حكومة في العالم لا ترغب في السيطرة على الإعلام .. وفي انتخابات النقابة مثلاً قد يتلقى بعض الصحفيين تعليمات من الأجهزة الأمنية بانتخاب مرشح معين وحجم التدخلات يعتمد على مدى استقلالية كل دورة انتخابية ومدى استقلالية النقابة .. والتدخل الأمني لا يقتصر على إنتخابات نقابة الصحفيين بل يتعداه لنقابات أخرى ".

ويرى نضال منصور أن"إنتخابات مجلس نقابة الصحفيين الأخيرة جاءت لتعكس حالة جديدة ناشئة في الوسط الصحفي وهي عدم قدرة المخابرات على التدخل المباشر بشكل علني وسافر فيها ".

مستقبل العلاقة بين الأمني والإعلامي

أمام كل المعطيات السابقة فإن السؤال الأبرز هو إلى أين ستصل العلاقة الحالية بين الأمني والإعلامي؟ وكيف يمكن تأطير تلك العلاقة ووضعها في إطارها الصحيح؟ وهل الأمني لديه الإستعداد الكامل للتخلي عن دوره كرقيب"ناعم أو خشن " على وسائل الإعلام؟ وهل لديه خططا جاهزة للتراجع فعلا عدة خطوات للخلف من أجل منح الصحافة والإعلام مساحة أوسع من الحرية للعمل في إطارها؟.

وما هو الشكل الأنسب للعلاقة المستقبلية بين الأمني والإعلامي؟ وكيف يمكن أن يتفهم الأمني والإعلامي طبيعة عمل كل منهما؟.

في هذا الجانب يرى الزميل نضال منصور"أن العلاقة بين الأمن والإعلام أعمق من ذلك بكثير ولا يمكن أن تسقط الظلال الأمنية خلال أشهر أو سنوات أو حتى أن تكون إنعكاساً لظلال الثورات العربية مباشرة، فالصحفيين الذين لديهم مصالح متشابكة في هذا السياق ليس من السهل أن يخلعوا هذه العباءة، والصحفيون الذين اعتادوا على تلقي التعليمات خلال السنوات الماضية ليس من السهل عليهم أن تكون لديهم بوصلة جديدة بمعزل عن التوجيهات الأمنية المباشرة ".

وفي الإتجاه الاخر يؤكد منصور على"أن الأمني ليس من السهل أن يسلم وأن ينسحب من المشهد الإعلامي لغير رجعة، فهذه منطقة نفوذ له وهي منطقة يعتقد أنه من خلالها يشكل الرأي العام ومنها يتم صنع الأمن الوطني، وإذا انسحب خطوة للخلف فإنه سيبحث حتما عن وسائل بديلة ليكون مؤثرا ولاعبا، ولذلك فإن هذه التجاذبات بين الأمني والإعلامي لا يمكن أن تسفر عن

نتيجة نهائية، فتطور وسائل الاتصال يعطي ميزة تفضيلية للإعلام للافلات من السيطرة الأمنية، ولكن قدرة الأمن على الردع من خلال القوانين ومن خلال الإحتكاك المباشر كما حدث للإعلاميين في دوار الداخلية أو في الكرامة من إعتداءات أمنية مباشرة سيبقي الأجهزة الأمنية قادرة على التأثير والمواجهة ".

ويختم منصور بالقول"من غير المعروف إلى أين تسير هذه العلاقة والمواجهة بين الطرفين، ولكن من المؤكد أن الأشهر القادمة ومع تزايد وتيرة الحديث عن الإصلاح الدستوري والإصلاح بشكل عام، ربما ستنتج قواعد جديدة للعبة بحيث يعود الأمن إلى المربع الأول، ويرفع ظله عن المشهد الإعلامي ".

ولا يستطيع نقيب الصحفيين طارق المومني التأكيد على أن التدخل الأمني في الإعلامي قد انتهى"لا أستطيع القول أن التدخل الأمني في عمل الإعلام انتهى ولكنه في حدوده الدنيا حاليا، وعندما تتدخل الأجهزة الأمنية في عمل الإعلام فهي تتحدث عن ملاحظات فقط ولا يتدخلون في المحتوى الإعلامي ".

ويعتقد نقيب الصحفيين أن سبب تراجع التدخلات الأمنية في عمل الإعلام هو بسبب التوجيهات الملكية نتيجة كثرة الشكاوى من تلك التدخلات في عمل الإعلام والمطالبة بعدم تدخلهم ".

وعن رؤيته لحل الإشكالية القائمة بين الأمن والإعلام أشار المومني إلى"اتفاق تم توقيعه لتنظيم هذه العلاقة بين النقابة والمجلس الأعلى للإعلام والمركز الأردني للإعلام من جهة وبين الأمن العام من جهة أخرى بهدف تسهيل عمل الصحفيين في مواقع الأحداث، وبناء على هذه الإتفاقية قمنا بالفعل بشراء السترات التي ينبغي على الصحفيين ارتداءها في الميدان.. كما عقد المجلس

الأعلى للإعلام عدة دورات تدريبية حول كيفية تعامل الإعلاميين مع رجال الأمن .. وبعد مرور سنوات على هذه الاتفاقية فنحن نطالب بتفعيلها، وأريد أن اقول إنه لا يمكن للعلاقة بين الأمن والإعلام أن تكون علاقة محبة أو علاقة سوية .. هذا لا يمكن إذا أراد كل طرف أن يقوم بدوره ".

ويؤكد المومني على أن الإشكالية القائمة في العلاقة بين الأمن بشكل عام والإعلام تعود لأسباب عديدة، منها عدم فهم قوات الأمن للدور الحقيقي للصحفي والإعلامي خاصة خلال الأحداث الكبرى من مسيرات واعتصامات .. فالإنطباع السائد لدى رجال الأمن أن الصحفي يريد الإساءة لأمن البلد وأعتقد أن هذا الأمر مترسخ عند قطاع واسع من رجال الأمن .. ونحن نؤكد في نقابة الصحفيين رفضنا المطلق لأي اعتداء يتعرض له الإعلاميون خلال تغطيتهم لمختلف الأحداث ".

ويرى الزميل بسام بدارين أن"تقلصاً كبيراً قد حصل في مستوى ونوع وحجم وطبيعة التدخل الأمني خلال العامين الماضيين لكن التدخلات لم تنتهي تماماً وبقيت في نطاقات ضيقة تتعلق بالقنوات والقيادات الصحفية القريبة من المؤسسات الرسمية" .

ويضيف إن"السبب الرئيسي لخفوت ظاهرة التدخل الأمني هو حصريا تعليمات وأوامر جلالة الملك في هذا الإتجاه بعد وصول الكثير من الشكاوى وبعد الفوضى التي تسببت بها تدخلات عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وهناك بطبيعة الحال عناصر مساندة في تقليص التدخل منها تزايد رقابة المؤسسات المدنية والحقوقية، وتكاثر التقارير الدولية والوطنية التي تنتقد التدخل الأمني، وتزايد الإدراك بأن التدخلات الأمنية تعيق تقدم الأمور ولا تساعد صاحب القرار ".

ويقول بدارين"إن آليات التدخل الأمني إختلفت إلى حد بعيد فقد انحصرت التدخلات المباشرة وتلاشت تقريباً ظاهرة الإستدعاءات الأمنية والإستجوابات الموسعة للصحفيين، ولم يعد يتلقى المراسلون إتصالات هاتفية بمناسبة وبدونها كما كان يحصل في الماضي، ومن الواضح أن الآلية المتبعة بالمقابل كانت الرهان على انخفاض سقف النشر والرقيب الذاتي عند رؤساء التحرير والمسؤولين في وسائل الإعلام المحلية والتركيز على إبقاء قنوات الإتصال بأضيق حلقة مضمونة ومأمونة من الصحفيين والإعلاميين المقربين من الأجهزة الأمنية والمحسوبين عليها أصلاً، وقد نجح هذا التكتيك في ضبط ايقاع الصحافة قياساً بحركة الشارع طوال الأسابيع الماضية ".

وعن تصوره الشخصي لمستقبل العلاقة بين الإعلامي والأمني قال بدارين"إن العلاقة بين الأمني والإعلامي ستبقى متوترة ومفتوحة على إحتمالات التصادم بين الحين والآخر، ليس فقط لأن الإعلامي سيستمر بالقيام بواجبه في تحري الحقيقة ونشر الأخبار، ولكن أيضاً لأن الذهنية الأمنية لا زالت مستحكمة في مفاصل القرار على مستوى جميع أجهزة الدولة، ولأن هذه الذهنية لم تصل بعد أردنيا لمستوى الإيمان بأهمية ودور الصحافة عموما, وأخيرا لأن الكادر العامل في المؤسسات الأمنية لا يستطيع التحول إلى التفكير الإصلاحي عموما وليس فقط لا يرغب بذلك ".

ويعترف الزميل ماجد توبه في شهادته هنا بأنه غير قادر على الحكم بدقة حول ما إذا كان هناك الآن تغير في حجم الضغوط والتدخلات الأمنية في العمل الصحفي رغم صعوبة السيطرة على التوسع في الإعلام الأردني وصنوفه.

ويرى توبه أن المطلوب هو أن تكون العلاقة بين الإعلام بمؤسساته وصحفييه وبين المؤسسات الأمنية بمختلف وظائفها علاقة كاملة الاستقلالية، بعيدا عن التدخل والتغول الذي يكون الإعلام هو ضحيته دائما، ومن ورائه المجتمع الذي يتضرر حقه الدستوري في حرية الإعلام والتعبير.

ويعتقد الزميل جهاد ابو بيدر أن العلاقة بين الإعلامي والأمني ستنتهي في القريب العاجل لأن هناك حالة من التمرد الإعلامي على الأمني وهو ما لم يكن متوفرا في السابق.

ويقول ابو بيدر"إن الأمني فقد سيطرته السابقة على الإعلام، ليس فقط بسبب تأثيرات الثورات العربية، وإنما بسبب إنتهاء المصلحة الريعية بين الجانبين، فلم تعد هناك إعلانات أو اشتراكات تسمح للأمني باستغلالها لفرض سيطرته على الصحافة والإعلام، وهو ما منح الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة الفرصة المؤاتية لإعلان تمردها على سلطة الأمني بعد أن انتهت العلاقة الريعية والمصلحية التي حكمت علاقتهما في السابق ".

ويرى الزميل جمال المحتسب أن العلاقة بين الأمني والإعلامي تمر في مستوى ايجابي بينهما، وتقود تلك العلاقة الناشئة الصحافة الى المزيد من الإستقلالية عن سيطرة الأمني، وهو ما منح الصحفي فرصة أوسع لاختيار ما يريد نشره او حجبه بعيدا عن شكل ومضمون التدخلات الأمنية السابقة.

ويضيف المحتسب"إن العلاقة الآن تشهد انفتاحا بين الطرفين أكثر من قبل، وتميل إلى مصلحة الإعلامي، مؤكدا على أن من نجح بفرض تلك العلاقة هي الصحافة الإلكترونية بالدرجة الأولى بسبب جرأتها وسرعة انتشارها وسرعة تجاوب القراء معها، فضلا

عن كونها حسب قوله هي صحافة المستقبل التي بدأت بالإنتشار والتوسع، وهو ما دفع بالأجهزة الأمنية لإعادة حساباتها في التعامل مع الإعلام بشكل عام.

وانطلاقا من هذه العلاقة الجدلية بين عمل الإعلامي وعمل الأمني وتداخلها يقول مدير المكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام المقدم محمد الخطيب"إن الأحداث الاخيرة في ميدان الكرامة وميدان جمال عبد الناصر لم تؤثر على شكل العلاقة بين الأمن والإعلام .. فأنا كرجل أمن لي واجب وهو توفير الحماية لجميع من في الميدان بصرف النظر عن أهدافهم .. ومن واجب الإعلامي أن يلتزم بالقوانين والمهنية وأخلاق المهنة ويتجنب التاثير على عمل رجل الأمن .. كما لا بد من التأكيد على ضرورة التنسيق مع المكتب الإعلامي في كافة المهام الصحافية لضمان عدم حدوث أية إشكالات مستقبلية ".

ولا يختلف تقييم المكتب الإعلامي في الأمن العام عن تقييم مثيله في قوات الدرك، فمدير المكتب الإعلامي في مديرية قوات الدرك المقدم أحمد أبو حماد يدعو الى"ضرورة جعل العلاقة التي تربط قوات الدرك مع وسائل الإعلام والإعلاميين علاقة تكاملية ايجابية مثمرة وكسر الحواجز بينهما إن وجدت وبما يخدم صالح الوطن .. كما أننا نكثف من عقد الورش التدريبية والمحاضرات التثقيفية لمرتباتنا بشأن التوعية بحقوق الإنسان ".

ويطالب المقدم أبو حماد من الصحفيين والإعلاميين"التعريف بشخصهم وهويتهم لدى الأجهزة الأمنية والإبتعاد عن المشاركة في الأحداث والإلتزام بدورهم المهني بهذا الصدد وتجنب مناطق حوادث الشغب وعدم إعاقة عمل قوات الدرك واحترام دورهم

وواجبهم وعدم العبث والتدخل في مجريات الأحداث .. وقبل ذلك على الصحفيين أن يحصلوا على تصاريح صحفية خلال الأحداث والإبتعاد عن الإحتكاك بقوات الأمن خلال تأديتها لعملها والرجوع إلى ضباط الإرتباط الموجودين في موقع الحدث.

التوصيات

أولاً: توصيات للحكومة:

١. إدخال تعديلات على القوانين الناظمة لحرية الرأي والتعبير تكفل المزيد من الحريات للصحافة والإعلام وفي مقدمتها قوانين المطبوعات والنشر، والعقوبات، وحق الحصول على المعلومات.

٢. إلغاء صلاحية محكمة أمن الدولة في محاكمة الصحفيين.

٣. التعامل بشفافية مع وسائل الإعلام وإمدادها بكافة المعلومات وتطبيق قانون حق الحصول على المعلومات بعد تعديله وتفعيل دور الناطقين الإعلاميين في مختلف المؤسسات والدوائر الحكومية بحيث لا يكون دوراً شكلياً، ومنحهم صلاحيات الرد على أية استفسارات يوجهها الإعلاميون.

٤. سن تشريعات تحرم الإعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام على أن تتضمن هذه التشريعات فرض عقوبات والملاحقة القضائية لأي شخصية أو جهة يثبت تورطها في التحريض أو الإعتداء على الإعلاميين.

٥. وقف سياسات الإحتواء الناعم والخشن التي تمارسها المؤسسات الحكومية على وسائل الإعلام .

٦. تفعيل دور المكتب الصحفي التابع لرئاسة الوزراء فيما يتعلق بالتنسيق بين الأمن والإعلام لا سيما فيما يتعلق بعمل المراسلين.

ثانياً: توصيات لأجهزة الأمن:

٧. الإلتزام بإمداد وسائل الإعلام والإعلاميين بالمعلومات حول مختلف القضايا الأمنية بشفافية.
٨. التأكيد على حماية الأجهزة الأمنية لكافة الإعلاميين في الميدان، وعدم اللجوء لاستخدام القوة تحت أي ظرف من الظروف.
٩. تنظيم ورشات عمل بين الإعلاميين والأمنيين لوضع صيغة تفاهم مشتركة بين الجانبين تكفل لهما تأدية عملهما في الميدان دون التأثير على عمل كل منهما.
١٠. أن تتولى الأجهزة الأمنية وبالتنسيق مع نقابة الصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني المعنية تدريب أفراد الأمن العام وقوات الدرك على التعامل مع الصحفيين والإعلاميين في الميدان، إلى جانب إخضاع الأمنيين لدورات تدريبية مكثفة في حقوق الإنسان.
١١. تفعيل نظام المساءلة والعقوبات في مختلف المؤسسات الأمنية لمنتسبيها الذين يرتكبون اعتداءات على الصحافيين وتقديم من يثبت تورطه للمحاكمة أمام محكمة الشرطة.

ثالثاً: توصيات لنقابة الصحفيين وللإعلاميين:

١. اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها توفير أقصى درجات الحماية للصحافيين خلال عملهم لا سيما أثناء تغطية الأحداث الكبرى والتأكيد على هذه الإجراءات في قانون وميثاق النقابة.
٢. عقد دورات تدريبية للصحافيين على كيفية العمل الميداني لا سيما خلال الأحداث الكبرى وكيفية التعامل مع رجال الأمن خلال تلك الأحداث.

٣. قيام النقابة بمتابعة كافة الشكاوى التي يتقدم بها الإعلاميون ضد رجال الأمن مع المعنيين في المؤسسات الأمنية حتى يتم البت فيها والإعلان عن نتائج التحقيقات التي أجريت بشأنها .

٤. على الإعلاميين التزام تطبيق تعليمات ضمان سلامتهم خلال عملهم الميداني مثل ارتداء البطاقات التي تعرف على هويتهم والسترات الخاصة بالصحافيين، وإلزام المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها على توفير مستلزمات سلامتهم.

٥. تبني الإعلام سياسة الكشف الدائم عن أية تدخلات أمنية"خشنة أو ناعمة "لأن تبني مثل هذه السياسة سيدفع"الأمني " للتخفيف من تدخلاته حتى وإن كانت ناعمة.

٦. التأكيد على التزام الصحفي بالحيادية والموضوعية في نقله للأحداث.

رابعاً: توصيات للهيئات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني:

توثيق كافة الإنتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون خلال أدائهم لعملهم وذلك من خلال التواصل الدائم مع الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية.

٧. التنسيق مع المؤسسات الأمنية ونقابة الصحافيين لعقد دورات تدريبية لرجال الأمن في مجال حقوق الإنسان .

٨. التقدم بمقترحات لتطوير التشريعات الناظمة للعمل الإعلامي بما يضمن حريتها واستقلاليتها، ومنع التدخلات الأمنية والحكومية في عملها.

المصادر

اولاً : الدراسات :

١- "الإعلام الأمني بين الإعلاميين ورجال الأمن" للعميد د. صالح بن محمد المالك استاذ في كلية الملك فهد الأمنية، على رابط :
http://www.al-jazirah.com.sa/2004jaz/jul/1/ar4.htm

٢ - "أثر الإحتواء الناعم على حرية الصحافة واستقلالية وسائل الإعلام في الأردن " مركز القدس للدراسات السياسية على رابط المركز:
http://www.alqudscenter.com

٣ - فهد الخيطان "الكشف عن مرتكبي الإعتداء على الزميل النمري يقطع الطريق على تكرار الجريمة.." جريدة العرب اليوم عدد ٦ / ٢ / ٢٠٠٨ .

٤ - "على الحافة.. حالة الحريات الإعلامية في الأردن ٢٠١٠ " اعده مركز حماية وحرية الصحفيين وأعلن عنه رسميا في ٢ /٥ / ٢٠١١.

٥ - وليد حسني ومحمد ابو رمان " الوهم والحقيقة..التابوهات والخطوط الحمراء في الإعلام الأردني" في تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن ٢٠٠٩ " الصفحات من ١٥٠ الى ٢٤٧ " صدر عن مركز حماية وحرية الصحفيين سنة ٢٠١٠ .

ثانياً : شهادات شخصية :

١. طارق المومني : نقيب الصحفيين الأردنيين.
٢. فهد الريماوي : رئيس تحرير جريدة المجد الأسبوعية.
٣. نضال منصور : الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين.
٤. بسام بدارين : مراسل جريدة القدس العربي اللندنية في عمان.
٥. د. محمد ابو رمان : كاتب في جريدة الغد.
٦. ماجد توبه : صحفي في جريدة الغد وعضو مجلس نقابة الصحفيين السابق.
٧. يحي شقير: خبير في التشريعات القانونية ومحرر في جريدة العرب اليوم.

٨. جمال المحتسب: رئيس تحرير وناشر وكالة أنباء"جراسا نيوز" الأخبارية الإلكترونية .

٩. جهاد ابو بيدر : رئيس تحرير جريدة شيحان الأسبوعية ورئيس تحرير وناشر وكالة المحرر الأخبارية الإلكترونية .

١٠. ليندا معايعه: صحفية مختصة في تغطية الأجهزة الأمنية في جريدة العرب اليوم.

١١. المقدم محمد الخطيب: مدير المكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام.

١٢. المقدم أحمد أبو حماد: مدير المكتب الإعلامي في مديرية قوات الدرك.

الشَّاهدُ والشَّهيد

"الإعلام الأردني في ظل الربيع العربي والحراك الشعبي "

الملخص التنفيذي

تنبري هذه الدراسة للإجابة على فرضية تقول إن الحراك الشعبي الأردني المتأثر بالربيع العربي منح الإعلام الأردني مساحة أوسع للتعبير والنشر، وساهم برفع سقف الحريات الإعلامية والعامة إلى مستوى لم يسبق له مثيل.

وهدفت هذه الدراسة للإجابة على تساؤل يتردد صداه الآن على مستوى عالمي وهو"هل كان الإعلام العربي صانعا للثورات، أم ناقلا لأحداثها ومتأثرا بها فقط؟ ".

هذه الفرضية تستند أيضاً إلى فرضيات أخرى مسانده، تتعلق بمدى مساهمة الإعلام البديل أو الجديد أو مواقع التواصل الإجتماعي في رفد الحريات الإعلامية بسقف أعلى مما كان عليه في السابق، إضافة إلى دورها الإعلامي والإتصالي ونشر المعلومات، وتأمين التواصل بين المحتجين من جهة ووسائل الإعلام من جهة أخرى وصولا إلى اعتماد بعض الفضائيات على منتجات مواقع التواصل الإجتماعي في تغطيتها لأحداث في دول عربية تشهد ربيعا ساخنا في الوقت الذي تقوم فيه السلطات المحلية في تلك البلدان بمنع وصول الصحافة ووسائل الإعلام إلى أماكن الأحداث.

في الفصل الأول من هذه الدراسة كان لا بد من التوقف عند الإعلام الجديد ودوره في الثورات العربية وفي الإعلام العربي، وهو الدور الذي كان وسيبقى لفترة مقبلة من الزمن عنوانا للتساؤل والبحث والدراسة، خاصة بعد أن انتقلت عدوى التساؤل عن هذا الدور من الدوائر العربية إلى الدوائر العالمية، وتحول هذا السؤال من كونه سؤالاً عربياً محلياً إلى سؤال كوني انشغل العالم به ولا يزال منشغلا.

وتوقفت الدراسة في هذا الفصل أمام مقولة تعتقد أن ثمة خط رابط بين الإعلام الجديد وبين الثورات العربية، وهو ما ظهر واضحاً في ثورات تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين والإحتجاجات التي يشهدها الأردن منذ أكثر من ١٧ شهرا مضت.

وتشير الدراسة في هذا الفصل إلى أن ثورات الربيع العربي مدينة لثورة الإتصالات الحديثة، وللإعلام الإلكتروني ولشبكة التواصل الإجتماعي "الإعلام الجديد" الذي ساعد على مد جسور الإتصالات بين الناس، في الوقت الذي دخلت فيه معركة الشعب العربي مع أنظمته وسائل الاتصال الحديثة وفي مقدمتها أجهزة الهاتف الخلوي التي تحولت إلى مصدر رئيسي للمعلومات والصور والتسجيلات لتصبح المزود الوحيد للأخبار والأحداث للفضائيات ولوكالات الأنباء.

وتوقفت الدراسة أمام ثورة الإنترنت في العالم العربي ودوره في انتشار الإعلام الإجتماعي الجديد، مشيرة إلى أن الإنترنت قد تحول إلى"كرة ثلج ديمقراطية " تتحرك في العالم العربي، وأن عدد مستخدمي الإنترنت في مصر قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ كان يبلغ ٢١,٢ مليون شخص، وبعد أحداث الثورة ارتفع ليصل إلى ٢٣ مليون مشترك.

وتكشف الأرقام الرسمية الأردنية عن ارتفاع أعداد مستخدمي الإنترنت ليتجاوز ٢,٨ مليون مستخدم وبنسبة إنتشار ٤٥ ٪ مع نهاية الربع الثالث من سنة ٢٠١١, مسجلاً بذلك ارتفاعاً من ٢,٤ مليون مستخدم وبنسبة انتشار ٤٠ ٪ مع نهاية الربع الأول من نفس العام، بسبب تأثيرات الربيع العربي وحركة الإحتجاجات الشعبية الأردنية المطالبه بالإصلاح السياسي.

وتناولت الدراسة التأثيرات التي أحدثها الفيس بوك في المنطقة العربية خلال الثورات العربية إذ تم تسجيل ارتفاع كبير جداً في عدد المشتركين في هذه الشبكة الإعلامية الإجتماعية في العالم العربي بعد أحداث الربيع العربي والثورات العربية، فمن ١٧ مليون مشترك كانت لهم حسابات على شبكة الفيس بوك في العالم العربي سنة ٢٠١٠ ارتفع هذا العدد إلى ٣٦ مليون مشترك في العالم العربي بعد الثورات العربية وبزيادة بلغت حوالي ٦٨ ٪ عن بداية عام ٢٠١١، وقد سجل الأردن ارتفاعاً واضحاً في هذا المجال ليصل إلى ٢,٨ مليون مستخدماً.

وبخصوص استخدام"التويتر"فقد بلغ عدد مستخدميه في الربع الأول من عام ٢٠١١ في العالم العربي حوالي ١,١ مليون مستخدما، ارسلوا حوالي ٢٢,٧ مليون تغريدة تتعلق بأحداث الربيع العربي.

ولا يزال الأردن من الدول العربية قليلة الإستخدام للتويتر، وبحسب التقديرات لمستخدمي التويتر في الأردن فإن عددهم يصل الى"٥٥,٨٥٩ " مستخدما في الفترة من ١/ ١ / ٢٠١١ وحتى ٣٠ /٣ / ٢٠١١ "وبلغ معدل "التغريدات اليومية لذات الفترة حوالي ٧١٠٠ تغريده.

وتوقفت الدراسة أمام دور"اليوتيوب"في الربيع العربي مشيرة إلى عدم توفر معلومات كافية وموثقة عن عدد العرب الذين يستخدمون اليوتيوب ويقومون بزيارته والتردد عليه، وكذلك الحال بالنسبة للأردن على وجه التحديد، ولكن وفقاً لتوقعات خبراء فإن العدد كبير جداً وقد يلامس عدد من يستخدمون الفيس بوك في الأردن وربما يزيد قليلاً، وكذلك دور المدونات الشخصية التي لا

يزال العالم العربي يعاني من قلتها وضعفها قياساً بدورها في بقية أنحاء العالم.

وتوقفت الدراسة أمام دور الأجهزة الخلوية"الموبايل"في تغطية أحداث الربيع العربي بعد أن قامت هذه الأجهزة بدور كاميرات التلفزيون في المناطق الساخنة التي مُنع الصحفيون من الوصول إليها، مما دفع بوكالات الأنباء والفضائيات العربية والعالمية للإعتماد على ما يتم تسجيله على الهواتف الخلوية بالرغم من تدني المنتج الفني.

وتوقفت الدراسة أمام مقولة ما إذا كان الإعلام الجديد صانعا للثورات العربية أم ناقلا لأحداثها، وتطرقت الدراسة إلى أعمال مؤتمر ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام الذي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين في شهر كانون الأول ديسمبر سنة ٢٠١١ في عمان، وخلص المشاركون في المؤتمر إلى أن الإعلام لا يصنع ثورة لكنه ينقل أحداثها ويؤثر في الرأي العام تجاهها.

وقالت الدراسة إن وسائل الإعلام لعبت دور المغذي للثورات العربية في مواطنها المختلفة، من خلال تحول الإعلام الجديد أو الوسائط الإجتماعية لمصدر تغذية حقيقي لتغطية أحداث الثورات بعد أن لجأت أنظمة الحكم العربية إلى قطع الإتصالات، وحجب خدمات الإنترنت عن المواطنين الذين وجدوا أمامهم بدائل أخرى ليتجاوزوا حواجز الدولة لمنع تسرب أخبار الثورات العربية للعالم.

وأشارت الدراسة إلى الجدل الدائر حالياً حول توجهات الإعلام الجديد بعد الثورات العربية، وحول مدى التزامه بالمعايير الدولية في تغطية الأحداث، وحول مشروعية الإعتماد فقط على ما يرسله المواطنون من مواقع تواجدهم في قلب الأحداث عبر الرسائل

المصورة "الفيديو" ونشرها على اليوتيوب، أو عبر بثها على الفيس بوك أو على التويتر، ومدى المهنية والموضوعية التي تتوفر في كل عمليات البث والنشر تلك خاصة إذا كانت تصدر من دول تمنع التغطية الإعلامية وتحول دون وصول الصحفيين إلى أماكن الأحداث الساخنة.

ورأت الدراسة أن أمام الإعلام العربي العديد من التحديات في هذا الجانب منها:

١. الحيادية والمصداقية والنزاهة.

٢. القدرة على إقناع المتلقي العربي بأن ما يقرأه وما يراه صحيح تماماً ولم يخضع للتشويه.

٣. الحد تماماً من التدخلات الخارجية الأمنية والسلطوية في الإعلام، وإعادة صياغة العلاقة بين الأمني والإعلامي.

٤. تحدي ملكية وسائل الإعلام ومساهمات الحكومات في وسائل الإعلام، ثم تحدي ملكية رأس المال الخاص لوسائل الإعلام في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

٥. التخلص من رواسب الأنظمة السابقة وسياساتها القائمة على مبدأ المنع والإحتجاز.

٦. كيفية التخلص من سياسة الرقابة الذاتية التي تعوَّد الصحفيون والإعلاميون العرب بفرضها على أنفسهم في ظل الأنظمة العربية القمعية.

٧. كيفية الإستفادة من مُناخ الحريات والديمقراطية في تعزيز الإعلام الأكثر ديمقراطية وحرية.

وخلصت الدراسة إلى أن بعض تلك التحديات والتخوفات بدأت تشكل هاجساً حقيقياً لدى الإعلاميين والمراقبين، ففي الدول

العربية التي شهدت تغييراً لأنظمتها السياسية بدأت تدخل فيما يشبه الفوضى الإعلامية، لتضيف إلى المشهد السياسي تخوفات جديدة تتعلق هذه المرة بالخوف من الوقوع مجددا في فخ السلطات الجديدة التي لا ترغب بوجود إعلام حر إلى جانبها.

وتضيف الدراسة أنه من الواضح تماماً أن حالة الحريات العامة والإعلامية في العالم العربي شهدت انفراجا كبيراً وواسعا بسبب الربيع العربي، لكنها بالمقابل أدت بالحكومات إلى اللجوء للدفاع عن نفسها وحماية وجودها سواء من خلال سنِّ قوانين وتشريعات جديدة للضغط على حرية التعبير والإعلام، أو باستخدام القوة في التعامل مع الحراكات الشعبية والإحتجاجات المطالبه بالإصلاح السياسي.

وقالت الدراسة إن الحريات الإعلامية في دول الربيع العربي انقسمت بين ارتفاع واضح فيها وبين تراجع كبير، ووفقاً للتصنيف الدولي الذي تضعه منظمة"مراسلون بلا حدود " فإن بعض الدول العربية التي شهدت ثورات فيها تقدمت بضع نقاط في التصنيف الدولي بينما تراجعت دول أخرى إلى الخلف عدة نقاط أخرى، مثالا على ذلك مصر، والأردن الذي تراجع موقعه ٨ درجات بسبب تأثيرات الحراك الشعبي وتعامل الحكومات مع الإعلام.

وتوقفت الدراسة أمام مستقبل الحريات الإعلامية المرتبط أساسا بحجم وخطورة التحديات التي تواجه الإعلام في ظل الربيع العربي والحركات الاحتجاجية، بدءا بتبدل أشكال الرقابة الرسمية والقمع والحجر والحجب، وصولاً إلى تحدي المهنية والموضوعية والمصداقية وهي تحديات تفرض نفسها الآن وبقوة على الإعلام الأردني والعربي على حد سواء.

واستعرضت الدراسة في الفصل الثاني المشهد الأردني من زاويتين الإعلام الأردني والحراك الشعبي، والموقف الحكومي، وتحت عنوان"إطلالة على المشهد الأردني ...خارطة بمفتاحين.. قيود القانون واختراع الشجاعه " قالت الدراسة إن الأردن تراجع ٨ درجات في ترتيبه العالمي في حرية الصحافة وفقاً لتقرير"مراسلون بلا حدود " بسبب النهج الذي اعتمدته الحكومات تجاه الصحفيين الذين تعرضوا لمرات عديدة للضرب والإعتداء.

وقالت الدراسة إن المشهد الإعلامي الأردني بدأت تتقاسمه الكثير من حالات الشد والجذب، ففي الوقت الذي كانت المسيرات فيه تتعرض للكثير من الإعتداءات سواء من الشرطة او من"الزعران أو البلطجية"، فقد كان الصحفيون يتلقون الكثير من تلك الإعتداءات، ويتعرضون للضرب على نحو"ساحة النخيل "،واعتصام دوار الداخلية، وحتى مسيرة الأغوار وغيرها من الإحتجاجات الأخرى التي كان الصحفيون يقومون فيها بدورهم المهني والوظيفي فيما كانوا يتلقون الإعتداءات والضرب، بينما كانت الحكومات في الجهة المقابله تعمل على سن تشريعات وقوانين لخنق الصحافة على نحو قانون هيئة مكافحة الفساد، وتعديل قانون المطبوعات والنشر وغيرها.

وأشارت الدراسةإلى أن الصحافة الأردنية وتحديداً الصحافة الإلكترونية سجلت قفزة حقيقية ايجابية تجاه انتزاع حريتها والتحليق في فضائها الأوسع، وبالرغم من أن سقف التعبير والنشر قد ارتفع كثيراً في الصحافة الإلكترونية قياساً بما كان عليه الوضع قبل أحداث الربيع العربي وتأثيراته المحلية على الأردن، فإن الصحافة الورقية وجدت نفسها مدفوعة لمجاراة الصحافة

الإلكترونية المحلية أولاً والصحافة العربية ثانياً، مما دفعها ولو قليلاً للتجرؤ على الحدود التقليدية للنشر، والذهاب للمساس أحيانا بالخطوط الحمراء والتابوهات التقليدية.

وتوقفت الدراسة في الفصل الثالث أمام استطلاع الرأي الذي تم تنفيذه خصيصا لهذه الدراسة من قبل مركز حماية وحرية الصحفيين حول أثر الحراك الشعبي الأردني وتأثيراته على حرية الإعلام، وقد شمل الإستطلاع ٥٠٠ عينة مستجيبة للأسئلة التي توزعت على عدة محاور جوهرية لقياس مدى تقييم الرأي العام الأردني للآثار الإيجابية والسلبية التي فرضها الربيع العربي والثورات الإحتجاجية العربية ومسيرة الإحتجاجات والحراكات الشعبية الأردنية على حرية التعبير والإعلام في الأردن.

وجاء في نتائج الاستطلاع ما يلي:

١ - تعتقد النسبة الأكبر من العينة المستطلعة أن أحداث الربيع العربي والإحتجاجات الشعبية الأردنية قد ساهمت برفع منسوب الحرية الإعلامية وإن اختلفت الدرجات في إجابات العينة بين درجة كبيرة و متوسطه و قليلة.

وبلغ مجموع من يعتقدون برفع نسبة الحريات الإعلامية وبدرجات مختلفة ٩٥,٤ ٪ وهي نسبة كبيرة جداً مقابل ٤,٠ ٪ فقط لا يعتقدون أنها ساهمت إطلاقاً برفع الحريات الإعلامية في الأردن.

٢ - وتعتقد النسبة الأكبر في العينة المستطلعة أن الإحتجاجات الشعبية الأردنية وأحداث الربيع العربي ساهمت بتدفق معلومات جديدة للناس، فقد بلغت نسبة من يعتقدون بذلك"٩٦,٤ ٪ " وإن بدرجات مختلفة"كبيرة، متوسطه، قليلة "، فيما سجل من لا

يعتقدون بذلك مطلقاً نسبة متدنية جداً بلغت" ٣,٠ ٪ " فقط.

٣ - وتعتقد العينة المستطلعة أن الإحتجاجات المحلية الأردنية قد ساعدت الإعلام الأردني على كسر الخطوط الحمراء وإن بدرجات متفاوته "كبيرة، متوسطه، قليلة "، فقد بلغت النسبة الإجمالية لهذه القناعة" ٩٢,٧ ٪ " مقابل" ٦,٧ ٪ " قالوا إن الإحتجاجات لم تساهم إطلاقاً في كسر الخطوط الحمراء .

٤- تكشف إجابات العينة المستطلعه على السؤال حول مساهمة الإحتجاجات المحلية الأردنية في الحد من التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني عن نسبة أقل من سابقاًتها، فقد بلغت بمجملها"٨٧,٠ ٪ "بخياراتها الثلاث "كبيرة، قليله، متوسطه"، في حين ارتفعت نسبة من يعتقدون بأنه لم تؤثر بالمطلق على الحد من التدخل الحكومي وبنسبة وصلت إلى"١٢,٣ ٪ " وهي نسبة مرتفعة إذا ما تم قياسها بذات النسبة للسؤالين السابقين.

٥- وكشفت إجابات العينة المستطلعة بمجموع درجاتها المختلفه "كبيرة، قليلة، متوسطة" عن أن"٨١,٥ ٪ " يعتقدون أن الإحتجاجات الشعبية قد أعطت الإعلام الأردني مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن، مقابل ارتفاع واضح في نسبة من ينفون ذلك وبنسبة بلغت"١٧,١ ٪ ".

٦- ووصلت نسبة من يعتقدون بأن الحراك الشعبي الأردني قد ساهم بدرجات متفاوته"كبيرة، متوسطه، قليله" على تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية ما نسبته"٨٧,٤ ٪ " منها ما نسبته"٩,٢ ٪" يعتقدون أنها ساهمت بدرجة قليله، في حين أفاد"١١,٤ ٪ "بأن الحراك الشعبي لم يساهم بالمطلق بتراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية.

٧ - وتكشف نتائج الإستطلاع أن"٨٤,٣ ٪" يعتقدون بأن الحراك الشعبي قد ساهم بتقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن وفقاً للإجابات الثلاث المختلفة" كبيرة، متوسطه، قليله "، ومن الملاحظ أن هذا السؤال مرتبط موضوعاً بالسؤال السابق.

ويلاحظ أن نسبة من يعتقدون أنها لم تساهم بالمطلق ارتفعت في الإجابة على هذا السؤال عما جاءت عليه في إجابة السؤال السابق لتصل إلى"١٤,٣ ٪ ".

٨ - ويعتقد"٩٧,١ ٪" من العينة المستجيبة أن الصحف اليومية الأردنية قد غطت الإحتجاجات الأردنية وفقاً لمجموع التقديرات الثلاث"كبيرة، متوسطه، قليله"، في الوقت الذي أفاد فيه نصف المجموع الكلي للعينة المستطلعة"٥٠٪" بأنها غطتها بدرجة متوسطه.

ويلاحظ أن نسبة من أجاب بأنها لم تغطيها على الإطلاق كانت نسبة قليلة جداً بلغت فقط"٢,٠٪ ".

٩ - يعتقد"٨٦,٧ ٪ "من مجموع العينة المستطلعة أن الإذاعات الخاصة قامت بتغطية الحراك الشعبي الأردني بالرغم من التفاوت الواضح بين نسب الإجابات"كبيرة، متوسطه، قليلة "، فقد أجاب"٤٤,١ ٪"بأن الإذاعات الخاصة قامت بالتغطية بدرجة متوسطه، بينما حصلت"بدرجة كبيرة"على نسبة"٢٤,٣ ٪"، وبدرجة قليله على نسبة"١٨,٣٪"، في حين أن نسبة من رأى أن الإذاعات لم تقم على الإطلاق بتغطية الحراك الشعبي الأردني وصلت إلى"٣,٦ ٪" وهي نسبة متدنية جداً.

١٠- سجَّل الإعلام الرسمي الأردني المتمثل بالتلفزيون الحكومي، والإذاعة الحكومية أقل النسب تجاه المساحة التي منحها الإعلام الرسمي"تلفزيون وإذاعة " لتغطية الإحتجاجات الشعبية الأردنية.

فقد بلغت نسبة من رأى أن التلفزيون قام بتغطية الحراك الشعبي"٦٦,٧ ٪ "على مجموع الدرجات الثلاث" كبيرة، متوسطه، قليله"، كما يلاحظ أن نسبة من صوت بدرجة قليلة بلغت"٤,٢ ٪ " وهي ذات النسبة التصويتية للإذاعة الأردنية الرسمية.

١١ - وبلغت نسبة من رأى أن المساحة التي منحها التلفزيون للتغطية بدرجة قليلة بلغت"٤٦,٦ ٪ " فإن ذات النسبة تقريبا حصلت عليها الإذاعة الأردنية والتي بلغت"٤٦,٣ ٪ "، في حين بلغت نسبة من يعتقد أن التلفزيون منح مساحة للتغطية بدرجة متوسطه وصلت إلى"٢٥,٩ ٪ "، وهي تقريبا ذات النسبة للإذاعة والبالغه"٢٤,٤ ٪ ".

ويلاحظ أيضاً أن نسبة من رأى أن الإعلام الرسمي المتمثل بالتلفزيون والإذاعة لم يغطي على الإطلاق الحراك الشعبي الأردني بلغت على التوالي"٢٠,٩٪ "بالنسبة للتلفزيون، و"١٩,٥ ٪ "بالنسبة للإذاعة.

١٢- مقابل الإعلام الرسمي يظهر التفوق الذي تراه العينة المستجيبه للتلفزيونات الخاصة، فقد بلغ مجموع من أجاب بأن التلفزيونات الخاصة أعطت مساحة بدرجات كبيرة ومتوسطه وقليله لتغطية الحراك الشعبي الأردني ما نسبته"٩٤,٠ ٪ " وهو تفوق واضح على الإعلام الرسمي، فقد بلغت نسبة من أعطاه درجة كبيرة"٣٢,٧ ٪ "، ودرجة متوسطة"٤٧,٧ ٪ "، وانخفضت نسبة "الدرجة القليلة" لتصل إلى"١٣,٦ ٪ "، في حين انخفضت كثيراً جداً نسبة من رأى أن التلفزيونات الخاصة لم تقم على الإطلاق بالتغطية لتصل إلى"٢,٠ ٪ " وهو فارق واضح وكبير بين هذه النسبة وبينها الممنوحة للتلفزيون والإذاعة الرسميين.

١٣ - حظيت المواقع الإلكترونية بأعلى نسبة في هذا الإستطلاع، فقد رأى"٩٧,٩ ٪ " من العينة المستطلعه أن المواقع الإلكترونية قامت بمنح مساحة لتغطية الحراك الشعبي الأردني فقد رأى"٧٦,١ ٪ " من العينة المستجيبه أن المواقع الإلكترونية منحت مساحة لتغطية الحراك الشعبي بدرجة كبيرة، فيما راى"١٩,٠ ٪ " أنها غطتها بنسبة متوسطه.

ويلاحظ في إجابات العينة أن"٢,٨ ٪ " فقط رأوا أن المواقع الإلكترونية غطت الحراك بدرجة قليلة، في حين كادت أن تختفي تماماً إجابات من يعتقدون أن المواقع الإلكترونية لم تغطي الحراك بالمطلق، فقد بلغت نسبتهم"٠, ٤ ٪ " فقط.

وتكشف المعطيات عن أن المواقع الإلكترونية تحظى بثقة المواطنين، وبمتابعتهم وبدرجة كبيرة تفوق كل وسائل الإعلام الأخرى المقروءة والمسموعة والمرئية، والمستقلة منها او تلك المملوكة للحكومة.

١٤- ومن الواضح أن النتيجة السابقة المتعلقة بالمواقع الإلكترونية قد فرضت نفسها على تقييم العينة المستجيبة لمدى اعتماد الإعلام الأردني على مواقع التواصل الإجتماعي، فقد افاد"٩٤,٤ ٪ " بأن الإعلام الأردني قد اعتمد على مواقع التواصل الإجتماعي، وفقاً لمجموع توزيع الدرجات الإيجابية"٤٨,٣ ٪ "درجة كبيرة، و"٣٣,٧ ٪ "درجة متوسطه، و"٣,٤ ٪ " درجة قليلة.

١٥- كشفت إجابات العينة المستطلعة أن"٨٥,٨ ٪" منها تعتقد أن الحكومة تدخلت في تغطية الإعلام الأردني للحراكات الإحتجاجية، وأن"٤٥,٤ ٪ " من تلك العينة رأت أن هذا التدخل كان بدرجة متوسطه، مقابل"٢٤,٠ ٪ " رأت أنها تدخلت بدرجة كبيره،

بينما رأى"١٦,٤ ٪ " أنها تدخلت بدرجة قليلة.

وتكشف هذه المعطيات عن عدم ثقة العينة المستجيبة باستقلالية الحكومة وحيادها تجاه تغطية الإحتجاجات المحلية، وعدم قناعتها باستقلالية الإعلام الأردني سواء المستقل منه او الرسمي.

وتوقفت الدراسة في الفصل الرابع أمام نتائج ثلاثة استطلاعات أخرى تم تنفيذها من قبل معهد بروكنجز"شمل العديد من الدول العربية ومنها الأردن "، ومركز القدس للدراسات السياسية، ومركز حماية وحرية الصحفيين بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، وكلها تقاطعت في اهتمامها المشترك بمعرفة رأي الناس في أحداث الربيع العربي واثر الإعلام ووسائل الإتصال الحديثه على الإعلام وعلى اتجاهات العينات المستطلعة، وماذا يتابعون من وسائل إعلام، وما مدى المصداقية التي يمنحونها لوسائل الإعلام المختلفه.

وخرجت الدراسة بنتيجة مقارنه قالت فيها إن الإستطلاعات الثلاث توافقت تماماً على تأثيرات الإعلام في الثورات العربية وعلى رفع سقف الحريات الإعلامية في الأردن، وأن المواقع الإلكترونية حصلت على المرتبة الأولى في اهتمام العينات المستطلعة ودورها في رفع سقف الحريات الإعلامية، إلا أن ذلك أوقع تلك المواقع في مشكلة الموضوعية وامتحان المصداقية.

وتناولت الدراسة بالتحليل في الفصل الخامس موقع الإعلام الأردني ما بين الحراك الشعبي وبين قسوة الأمن، وعمّا إذا كان الإعلام الأردني قد تحول بالفعل إلى ضحية للإنتهاكات أم لا؟.

وقالت الدراسة إن الإعلام الأردني بدا في مشهد الإحتجاجات المحلية وكأنه أمام تحديات حقيقية وخطيره، ففي الوقت الذي كان الصحفيون فيه عرضة لإعتداء قوات الأمن والدرك، فقد كانوا أيضاً مكشوفين تماماً أمام"الزعران والبلطجية" الذين نفذوا اعتداءات مبرمجه على المتظاهرين في مختلف مواقعهم.

وأضافت الدراسة إن الإعلاميين الأردنيين وقعوا تماماً ضحية حقيقية لتعامل الأمن مع الإحتجاجات الشعبية، وليس من قبل المحتجين، فلم يسجل بالمطلق أي اعتداء على صحفي او إعلامي من قبل المحتجين، وإنما تم تسجيل كل حالات الإعتداء والإنتهاك من جهتين فقط هما :

١- البلطجية والزعران.

٢- قوات الأمن العام والدرك.

واشارت الدراسة إلى أن من أبرز الأسباب وأهمها التي أدت إلى انتشار ظاهرة البلطجية والزعران الخطيرة أنهم نجوا تماماً من العقاب القانوني، وفي الأردن لم تسجل أية حالة لمحاكمة أي من البلطجية والزعران الذين اعتدوا على المتظاهرين أو على الصحفيين.

وأكدت الدراسة أن ظاهرة"الإفلات من العقاب" هي التي عزَّزت بدون شك من تنامي ظاهرة البلطجية والزعران، وبالرغم من تعهدات الحكومة الأردنية والأمن العام بتقديم هؤلاء للمحاكمه إلا أنه لم تسجل أية قضية حقيقية أمام القضاء، مما عزَّز أولاً من تنامي هذه الظاهرة الخطيرة، كما عزَّز مبدأ"الإفلات من العقاب " وهو ما أدى بالنتيجة المطلقة إلى تقديم دعم حكومي غير مباشر ظهر وكانه مقصود لحماية البلطجية في مواجهة المتظاهرين

والمحتجين والصحفيين.

واستعرضت الدراسة مطولاً ثلاث حالات مكشوفة تماماً تعرض الصحفيون فيها للإنتهاك والإعتداء عليهم من قبل قوات الأمن العام والدرك وهي :

١ - أحداث دوار الداخلية .

٢ - مسيرة العوده.

٣ - ساحة النخيل .

واستعرضت الدراسة عدة تقارير تولت إحصاء الإنتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون الأردنيون،وتوقفت الدراسة مطولاً أمام تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين الذي حمل عنوان"الإفلات من العقاب" مشيرة إلى أن رصد حالات إنتهاك حرية الصحفيين شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في عدد حالات الإنتهاك في العام ٢٠١١ وهو عام الربيع العربي، والحراك الشعبي الأردني المطالب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والإجتماعية.

ونقلت الدراسة عن التقرير قوله أنه تلقى عدداً كبيراً من الشكاوى هذا العام"٢٠١١" قياساً بالعامين السابقين، مرجعاً ذلك إلى ما أسماه" قفزة نوعية تعكس ازدياد وعي الإعلاميين بأهمية تقديم الشكاوى وتوثيق الإنتهاكات التي تمس حقوقهم وحرياتهم، وبالدور الحيوي الذي أضحى مركز حماية وحرية الصحفيين يقوم به في هذا المجال، مضيفاً بأن ذلك ربما يعود لأجواء التغيير التي تشهدها المنطقة بما فيها الأردن مما كان له دور كبير في حث الإعلاميين على التقدم بشكاوى تتعلق بالإعتداءات التي تقع عليهم، خاصة وأنهم لمسوا أهمية المقاربة المستندة إلى حقوق الإنسان وسيادة القانون في مراحل التحول الديمقراطي والإنتقال من الحكم

الشمولي إلى الحكم الديمقراطي والمنفتح.

وأشارت الدراسة إلى أن المركز قال في تقريره أنه"تلقى ٧٨ شكوى وبلاغ في عام ٢٠١١ " سواء بشكل مباشر أو من خلال الإتصال بالإعلاميين أو من خلال الطلب إليهم تعبئة استمارة المعلومات المتعلقة بالشكاوى والإنتهاكات، ولا يشمل هذا العدد مطلقاً أيا من الحالات التي قام المركز برصدها ذاتيا، فالعدد المذكور يقتصر فحسب على الشكاوى والبلاغات دون المشكلات أو الإعتداءات التي قامت وحدة سند برصدها من تلقاء ذاتها من خلال وسائل الرصد المعمول بها في المركز ودون استقبال أي شكوى أو بلاغ بشأنها من قبل الإعلاميين ".

وأضافت الدراسة نقلاً عن تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين أن"من بين"٧٨ " شكوى و"٥٣ " حالة رصدها المركز في عام ٢٠١١، تبين للمركز أن"١٠٦ " منها تنطوي على إنتهاك يتعلق بحق أو أكثر من حقوق الإعلاميين أو بالحريات الإعلامية، وتتنوع المشكلات الواردة في الشكاوى وازدياد الإدعاءات المتعلقة بانتهاكات جسيمة وواسعة النطاق ".

وتوقفت الدراسة أيضاً أمام تقرير آخر أصدره مركز القدس للدراسات السياسية في نهاية شهر شباط من العام الجاري"٢٠١٢ " أوضح فيه أن عدد الإنتهاكات للحريات الصحافية في المملكة خلال العام الماضي ٢٠١١ بلغت نحو ٨٧ إنتهاكاً شملت مختلف صنوف الإنتهاكات، منها إنتهاكات لم تكن معهودة في السابق، مثل الإعتداءات الجسدية على الصحافيين، كما شهد دخول جهات جديدة إلى حلبة المنتهكين للحريات الإعلامية بحيث لم يعد الأمر مقتصرا على الإنتهاكات التي تمارسها جهات رسمية .

وربط تقرير مركز القدس للدراسات السياسية بين زيادة الإنتهاكات وحدتها وبين اندلاع الحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية في المملكة حيث كان هناك زيادة وتركيز في التغطية الإعلامية لهذا الحراك، إضافة لارتفاع سقف حرية الصحافة، وتحطيم الكثير من الخطوط الحمراء التي كانت فرضت على وسائل الإعلام بطرق شتى، أو هي فرضتها على نفسها من خلال الاحتواء الناعم والرقابة الذاتية، مؤكداً على وجود علاقة طردية قوية بين الزيادة في الإنتهاكات ومسيرة الحراك الشعبي الإصلاحي.

وقال مركز القدس في تقريره إن حدة الإنتهاكات للحريات الإعلامية كانت تتصاعد وتتراجع مرتبطة في ذلك بعاملين رئيسيين هما :

١- تراجع شدة الحراك الإصلاحي بعد أن تلقى ضربة قاسية في دوار الداخلية وتشتت قيادة هذا الحراك وانقسامها على نفسها، مع ما رافق ذلك من حملة إعلامية حكومية غير مسبوقة هدفها الإساءة للحراك وتأليب مكونات المجتمع عليه، هذه الحملة التي وصفها بعض الكتاب والإعلاميين بـ"المكارثية " ومحاولة إرعاب قوى الحراك ومعها الإعلام والصحافة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الحراك وتراجع التغطية الإعلامية المرافقة له.

٢ - الحملة الكبيرة المضادة التي شنتها وسائل إعلام وصحفيين وكتاب وشخصيات ومنظمات مجتمع مدني محلية وعربية ودولية ردا على هذه الإنتهاكات والتي أجبرت الحكومة والأجهزة الأمنية على التراجع وعلى محاولات ضبط"البلطجية " ومنعهم من الإعتداء على المتظاهرين والإعلاميين المرافقين للتظاهرات والإعتصامات،

بيد أن أشكالا أخرى غير فجة وغير معلنة، استمرت مثل الاستدعاء للدوائر الأمنية، ورفع قضايا أمام محكمة أمن الدولة على بعض الصحفيين.

وتوقفت الدراسة في الفصل السادس"الختامي" أمام شهادات صحفيين وسياسيين وناشطين حول تقييمهم ورؤيتهم لأداء الإعلام الأردني في تغطية الحراك الشعبي، وما الذي اضافه هذا الحراك من ايجابيات وسلبيات للإعلام الأردني.

وأشارت الدراسة في هذا الفصل إلى وجود ما اسمته"تباينات " واضحة ظهرت في أداء الإعلام وهو يعمل على تغطية الحراك الشعبي الأردني الذي رفع مطالب تتعلق بالإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد، وتجاوز ما كان يعرف سابقاً بالخطوط الحمراء وصولا إلى تسمية الأشياء بمسمياتها، فلم يعد الإعلام الفضائي على الاقل يلجأ إلى التكنية عن جهاز المخابرات بـ"الأجهزة الأمنية "بل استخدم التسمية مباشرة، وقد بدا ذلك مبكراً حين اعتصم الصحفيون في دوار محمود الكايد، وبتاثر واضح ومباشر بالحراك الشعبي الأردني.

واستعرضت الدراسة أبرز ما ورد في تلك الشهادات قائلة أنها تتمحور حول الامور التالية:

١- التأكيد على ارتفاع سقف الحريات الإعلامية بسبب تأثيرات الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي.

٢- دفع الحراك الشعبي الأردني الإعلام ووسائطه المختلفة للتماهي معه ومع مطالبه، ولذلك اضطر الإعلام لمجاراة الحراك الشعبي الذي رفع من سقف مطالبه السياسية والإصلاحية وانتقاداته المباشرة للحكم وللدولة.

٣ - دفع الحراك الشعبي بالإعلام الرسمي للرفع قليلاً من سقف حريته لكنه بقي مشدوداً تماماً للجانب الرسمي لكونه يعبر عن هذا الموقف ويحمل خطابه ويقوم بترويجه.

٤- سجلت المواقع الإلكترونية"الصحافة الإلكترونية"قفزة نوعية كبيرة جداً في رفع سقف الحريات الإعلامية تماهيا منها مع الحراك الشعبي الذي تحوَّل لمادة إخبارية دسمه وشيقة في الصحافة الإلكترونية .

٥- برزت ظاهرة المنافسة على تغطية أخبار ونشاطات الحراك الشعبي مما أدى بالإعلام الإلكتروني للوقوع في مصيدة الموضوعية والمهنية التي تأثرت كثيراً في سياق المنافسة على الخبر والتغطيات.

٦- أدى الحراك الشعبي إلى حصول الإعلام والإعلاميين الأردنيين على نوع من التحرر من القبضة الأمنية والتدخلات الأمنية المباشرة في عمل الإعلاميين والصحفيين واختفت كثيراً ظاهرة التدخل الأمني المباشر.

٧- اضطرت الأجهزة الأمنية للتراجع خطوات للخلف لإفساح المجال أمام الإعلام والحراك الشعبي لعمل كل منهما في خدمة الاخر، وقد هدفت الأجهزة الأمنية من هذا التراجع منح مساحة أوسع من الحريات الإعلامية والإحتجاجية حتى لا تقع في مواجهة مباشرة مع الطرفين.

٨ - أدى الحراك الشعبي وأداء الإعلام تجاهه لوقوع الإعلاميين والصحفيين في مصيدة اعتداءات الزعران والبلطجية عليهم وفي حوادث عديدة متكررة إلى جانب اعتداء قوات الأمن عليهم، في الوقت الذي برزت فيه ظاهرة"التهديد بالوكالة "بمعنى أن الإعلاميين صاروا يتلقون تهديدات من مواطنين بشكل مباشر وليس من الأمن.

٩- انكشاف دور نقابة الصحفيين الذي لم يرقى تماماً إلى معطيات الأحداث الداخلية وما شهده الإعلام الأردني من تطورات جديدة، وفي إحدى الشهادات فإن"الربيع الأردني لم يصل إلى نقابة الصحفيين ".

١٠- إن من أبرز ما شهده الصحفيون في ظل الحراك الشعبي الأردني هو ارتفاع الإنتهاكات بحقهم، مقابل تكريس مبدأ الدولة القائم على قاعدة"الإفلات من العقاب " فلم تسجل أية حادثة قامت الحكومة فيها بإحالة أحد المنتهكين لحقوق الصحفيين إلى القضاء، ولعل أبرز شاهد على ذلك تقرير الأمن عن أحداث ساحة النخيل الذي قدم إلى نقابة الصحفيين ومع ذلك فإن النقابة احتفظت به ولم تقم باحالته إلى القضاء.

١١- انخفاض مستوى الرقابة الذاتية لدى الصحفيين بفعل الإحتجاجات الأردنية والربيع العربي.

وختمت الدراسة بعدد من التوصيات إضافة إلى النتائج التي خلصت اليها مؤكدة على أن الإعلام الأردني شهد قفزات نوعية وحقيقية في سقف الحريات الصحفية، إلا أن بعض وسائل الإعلام وقعت بالفعل ضحية اهتزاز معايير الموضوعية.

وأضافت الدراسة في نتائجها أن الحراك الشعبي دفع بالإعلام الأردني دفعا ليتساوق معه تماماً ويرتفع في سقف تغطيته لمطالب الحراك الإصلاحية، وهو ما أدى بالنتيجة إلى التأثير على الإعلام الرسمي الذي حاول هو الآخر وعلى إستحياء أن يرفع ولو قليلاً من سقف حريته وخطابه الإعلامي.

الفصل الأول

الإعلام الجديد والثورة ..

أولاً : ثورة في الإعلام.. معطيات الأرقام:

وقف الفنان المصري خالد ابو النجا في الجلسة الرابعة من جلسات ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام [٣٢]، الذي خصص للبحث في دور الإعلام في الثورات العربية، وتحديداً الإعلام الجديد، للإجابة على سؤال في غاية الأهمية وهو"هل كان الإعلام العربي مُحرضا على الثورات أم كان ناقلا للأحداث فقط ؟".

وقف الفنان ابو النجا ليقدم عرضا مهما عن تطور الثورة المصرية ودور الإعلام والإتصالات في تلك الثورة، وختم مداخلته بعرض صورة تظهر حجم الإتصالات على التويتر أثناء الإعتصام الحاشد يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ قائلاً إنها توضح حجم الإتصالات على التويتر الذي اسميه مجلس قيادة الثورة، ونظر إلى الصورة لثواني قائلاً"اقدم لكم مجلس قيادة الثورة المصرية ".

وما قاله الفنان ابو النجا في حينه يختصر كل شيء، ففي الحقيقة الناصعة فإن ثورة الإتصالات في العقول تحدت كل سياسات الدول والأنظمة القمعية لتقود في النهاية ثورة على الأرض.

وقد أثير الكثير من الجدل والنقاش الذي بدأ بالثورات العربية وليس من المرجح أن ينتهي في وقت قريب، ويتمحور الجدل الذي لم ينحصر فقط في العالم العربي وإنما انشغلت به دوائر عالمية متعددة حول دور الإعلام"الفضائيات والتلفزيون "، والإعلام الجديد"الفيس بوك، والتويتر، والمواقع الإلكترونية، والمدونات، والتلفونات الخلوية " في التحريض على الثورات العربية، وفيما إذا كان هذا الإعلام محرضاً حقيقياً على الثورات والإحتجاجات وقائدا لها، أم أنه بقي يقوم بدور الناقل للأحداث فقط.

---

(٣٢) نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين في العاصمة الأردنية عمان في الفترة من ٣- ٥ كانون الأول ديسمبر ٢٠١١ واستمر لثلاثة أيام.

وقد قيل في حينه أن"ثمة خط مباشر بين هذه الثورات والثورة في الإعلام العربي التي انطلقت منذ ١٥ عاماً، ويمكن للمرء أن يجادل بأن ما يحدث هو النتيجة الحتمية، فمطالب التغيير أصبحت"فيروساً إلكترونياً"ينتقل إلى الدول متسرباً عبر الحدود"[٣٣].

و"إن انتشار الثورة التونسية وانتقالها إلى شوارع القاهرة بسرعة البرق ليست سوى دليل على أن مصطلح"الثورة الرقمية " قد اكتسب معنى جديداً تماماً في الشرق الأوسط، كما يؤكد على فشل الأنظمة العربية على التكيف مع هذا الواقع المعلوماتي الجديد "[٣٤].

و" قد فشلت محاولات الحكومة المصرية الأولية في منع الوصول إلى مواقع التواصل الإجتماعي، فيسبوك وتويتر، تماماً مثلما حدث سابقاً في تونس، والفضل في ذلك يعود إلى أدوات الالتفاف على الرقابة التي يستخدمها"الناشطون الرقميون "، لذا لجأت الحكومة المصرية إلى قطع معظم خدمات الإنترنت بالإضافة إلى قطع معظم خدمات الهاتف النقال، بغية إجهاض الجهود المبذولة لتنظيم احتجاجات وتظاهرات، لكنها أبقت على مزوِّد إنترنت وحيد وهو ما أعطى الناشطين شريان حياة "[٣٥].

ومن الواضح تماماً أن الثورات العربية"الربيع العربي" مدينة تماماً لثورة الإتصالات الحديثة، وللإعلام الإلكتروني ولشبكة التواصل الإجتماعي"الإعلام الجديد " الذي ساعد على مد جسور

(٣٣) تقرير نشره موقع السي أن أن بالعربي
http://arabic.cnn.com/2011/middle_east/1/31/arab.media_revolution/idex.html

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) المصدر السابق.

الإتصالات بين الناس، في الوقت الذي دخلت فيه معركة الشعب العربي مع أنظمته وسائل الإتصال الحديثة وفي مقدمتها أجهزة الهاتف الخلوي التي تحولت إلى مصدر رئيسي للمعلومات والصور والتسجيلات لتصبح المزوِّد الوحيد للأخبار والأحداث للفضائيات ولوكالات الأنباء العالمية.

ولسنا هنا بصدد التوقف مطولاً أمام تفاصيل الثورات العربية وأسبابها ودواعيها وتفاصيلها بالقدر الذي يهمنا هنا التعرف على دور وسائل الإعلام الجديد في الثورات العربية وتاثيراتها على الإعلام العربي الذي من المرجح أنه تحول إلى العيش تحت ضغط تلك الوسائل الإعلامية الجديدة.

الإعلام الجديد" الإنترنت والإعلام الإجتماعي":

تضم عائلة الإعلام الجديد العديد من وسائل الاتصال الحديثة على نحو الفيس بوك، التويتر، المواقع الإلكترونية، أجهزة الخلوي، اليوتيوب، المدونات وغيرها التي وجدت لنفسها مكانا رحبا للقيام بواجباتها في معركة الربيع العربي بعد أن أحرق المواطن التونسي البوعزيزي نفسه.

وترى داني لايبلسون أن حادثة البوعزيزي أدت إلى ما اسمته"تدفق سيل من التويتر، والتدوين ورسائل الفيسبوك، فسمع دويّ هذه الصفعة في مختلف أنحاء العالم، مضيفة أن ثورة أخرى موازية لثورات تونس ومصر وأماكن أخرى في شمال افريقيا والشرق الأوسط، ثورة من نوع آخر انبثقت في وسائل الإعلام الإلكتروني ".[٣٦]

(٣٦) عن موقع شبكة الصحفيين الدوليين http://ijnet.org/ar/stories/91738

وقد فتح الإعلام الإلكتروني"آفاقا واسعة وجديدة من حيث نطاق الإنتشار والقدرة على التأثير في الرأي العام المحلي والعالمي بحيث صار أكثر قدرة على عبور الحدود والقارات، وأكثر قدرة على التأثير في قطاعات عديدة وشرائح جديدة من المجتمعات وبصفة خاصة الشباب، وقد كان تأثير الإعلام الإلكتروني فاعلاً بشكل رئيسي إلى جانب القنوات الفضائية في ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا ".[٣٧]

وفي النموذج الليبي كما هو الحال في باقي الثورات العربية فقد"كان لأدوات الاتصال الحديثة"الهاتف النقال" وأدوات الإعلام الإلكترونية"الفيسبوك والتويتر واليوتيوب والصحافة الإلكترونية " دور هام في نشر المعلومات حول الإنطلاقة الأولى لثورة ١٧ فبراير وانتشارها في عموم ليبيا ".[٣٨]

وبالرغم من تعدد التسميات للإعلام الجديد"التواصل الإجتماعي"و"الإعلام البديل"و"صحافة المواطن"فإنها تتفق جميعها على دورها التاريخي في خدمة"إعلام الثورات العربية "، فقد "تحولت صحافة المواطن التي تعتمد على كل أنواع وسائل الاتصال بدءا من كاميرا الهاتف الجوَّال وصولا إلى المواقع الإلكترونية والصفحات الخاصة وتقارير شهود العيان الصوتية... إلى الخبز اليومي للإعلام الذي يعيش ما يمكن تسميته عصر

---

(٣٧) فاضل عبد الحميد "الإعلام الليبي في مرحلة ما بعد أنتهاء الصراع" جريدة الوطن الليبية

ttp://www.alwatan-libya.com/more.

(٣٨) المصدر السابق.

الإندماج الإعلامي ".[39]

وتتفق مختلف التقارير والتقديرات على أن"التغطية الإعلامية لهذه الثورات قلبت مقاييس الإعلام العربي بعدما غزته صحافة المواطن بالصوت والصورة، ضاربة بعرض الحائط كل محاولات القمع والتعتيم التي تنتهجها أنظمة هذه الشعوب، وبالتالي فإن هذا المواطن الذي يقود الثورة على الأرض ومن ورائها على الصفحات الإلكترونية يشكل في الوقت نفسه مصدرا أساسياً للإعلام الذي صدت أمامه المصادر التقليدية وتحولت صحافة المواطن إلى المادة الأساسية التي يُعتمد عليها في نقل معظم مُجريات الثورات "[40].

"لقد ساهمت وسائل الاتصال والإعلام الالكتروني ومواقع التواصل الإجتماعي بتشجيع الشباب للثورة وعززت طرق التواصل بينهم، ويؤكد لنا التاريخ مرة أخرى أن الإعلام ووسائل الإتصال هي القوة الأكثر تأثيراً في مسار حياة الشعوب واتجاهاتها وقيمها، والإعلام بحد ذاته أداة قوية ومؤثرة، وإذا ما أحسن استخدامها، استطاعت أن تؤثر بشكل إيجابي في الترويج للقضايا الحقوقية، وخاصة إذا ما وجهت نحو قضية أو شعب ما، فإنها قادرة على إحراز الآثار والنتائج.. وقد مكنت وعززت قدرات الشباب في التواصل والتجمع والمشاركة الحقيقية في الثورة، وهكذا أصبح زمننا زمن قوة تأثير الإعلام والإتصالات في إدارة حياة الشعوب وخلق معاناتها أو سعادتها..."[41].

---

(٣٩) تقرير لكارولين عاكوم بعنوان" صحافة المواطن.. محرك إعلام الثورات العربية المغلقة" نشرته جريدة الشرق الأوسط في عددها رقم "١١٨٣٢ " بتاريخ ٢١ /٢٠١١/٤ .

(٤٠) المصدر السابق.

(٤١) شذى ظافر الجندي "الإعلام العربي والثورات العربية" الحوار المتمدن العدد ٣٣١٦ بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٥ وعلى موقع

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=252111

وبحسب الإعلامي الأمريكي"لاري كنغ" فإن"هناك ثورات بدأت من تويتر، فقد كتب شخص للآخرين وبدأت الإحتجاجات، حدث هذا في ليبيا مثلاً، لكن هذا لم يكن من صناعة الإعلام، بل هي التقنية التي ذهبت بعيداً "[٤٢].

وأمام معطيات وتاثيرات ثورة"الإعلام الجديد" أو مواقع "التواصل الإجتماعي" أو "الإعلام البديل"،أو"صحافة المواطن " فإن كل تلك المسميات ومعطياتها كان لها أثرها الكبير على سرعة تداول المعلومات في ساحات الربيع العربي، بل وقامت في كثير من الأحيان بدور الصحفي المحترف الذي يلتقط الصور الحية، ويذيع الأخبار سريعاً بعد أن لجأت تلك الأنظمة القمعية لقطع الإتصالات ومنع الصحفيين من تغطية الأحداث.

وحتى تتضح الصورة أكثر فإن من المهم التوقف قليلاً أمام معطيات رقمية فقط حول أدوات هذا الإعلام الجديد ومدى انتشارها في العالم العربي.

١ : الإنترنت :

أصبح الإنترنت الوعاء الأم والأوسع للعالم الالكتروني، ووفقاً لاحصائيات نهاية العام ٢٠١١ فإن عدد مستخدمي الإنترنت في العالم وصل إلى"٢,١٤٦ " مليار مستخدم، منهم في الشرق الأوسط ٦٨,٦ مليون مستخدم.

وبلغ عدد المواقع الإلكترونية حتى نهاية ٢٠١١ حوالي ٥٥٥ مليون موقع، بينما وصل عدد المواقع الجديدة في ٢٠١١ إلى ٣٠٠ مليون موقع.

---

(٤٢) مقابلة لاري كنغ مع فضائية العربية، يمكن مراجعتها على موقع العربية. نت
http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/20/178183.html

ووفقاً لما توصلت اليه دراسة الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" فإن الإنترنت قد تحول إلى كرة ثلج ديمقراطية تتحرك بقوة في العالم العربي، دون أن يستطيع الحجب والرقابة والاعتقال، بل وممارسات التعذيب التي تمارسها بعض الحكومات العربية ضد مستخدميه أن توقفها، وأن الإنترنت قد أصبح منحازاً بوضوح للديمقراطية وحرية التعبير في مجتمعات تحتل حكوماتها صدارة الدول الأشد قمعاً في العالم "(٤٣).

وقالت الدراسة"إن الإنترنت في العالم العربي أصبح شبكة اجتماعية واحدة تجمع الشباب العربي الرافض للعيش تحت مظلة القمع في البلدان العربية، ورغم أن عدد مستخدمي الإنترنت قد بلغوا نحو ٥٨ مليون مستخدم في العالم العربي، إلا أنه ضمن هذا الرقم لم يتمتع سوى مستخدميه في لبنان والجزائر والصومال ببعض الحريات النسبية، وذلك رغم انتشار ظاهرة التنصّت في الأولى، وبسبب انشغال الميلشيات بالحرب شبه الأهلية في الأخيرة.

وبشكل عام فإن زيادة عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي وتضاعفهم في ثلاث سنوات قد واكبه زيادة في حدة القمع والتحرش بمستخدميه، حتى في بعض البلدان التي عرفت سابقاً باعتدالها مثل المغرب، كما أن مصر ولبنان من أكثر الدول تنصتاً على الإتصالات والهواتف لشعوبها، وأن مصر وتونس من أكثر الدول قمعاً لمستخدمي الإنترنت في العالم العربي، وبلغ عدد المدونات في العالم العربي ٦٠٠ ألف مدوّنة "(٤٤).

(٤٣) دراسة"شبكة اجتماعية واحدة، ذات رسالة متمردة " صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، للاطلاع على التقرير كاملاً أنظر موقع المظمة.

http://www.anhri.net/?p=1051

(٤٤) المصدر السابق.

"وقد وصل عدد مستخدمي الإنترنت في مصر قبل ٢٥ يناير إلى ٢١,٢ مليون شخص، لكنهم وصلوا إلى ٢٣,١ مليون بعد هذا التاريخ بزيادة نسبتها ٨,٩ بالمائة أو ما يعادل ١,٩ مليون مستخدم، وقد تزايدت فترات استخدام شبكة الإنترنت إذ أصبح المستخدم في مصر يقضي ١٨٠٠ دقيقة شهريا على الشبكة بعد الثورة مقارنة مع ٩٠٠ دقيقة قبلها"[٤٥].

وتكشف الأرقام الرسمية في الأردن الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع الإتصالات عن ارتفاع أعداد مستخدمي الإنترنت ليتجاوز ٢,٨ مليون مستخدم وبنسبة انتشار ٤٥ ٪ مع نهاية الربع الثالث من سنة ٢٠١١, مسجلا ارتفاعاً من ٢,٤ مليون مستخدم وبنسبة انتشار ٤٠ ٪ مع نهاية الربع الأول من نفس العام.

وارتفعت نسبة انتشار اشتراكات الإنترنت إلى ٩,١ ٪ وذلك بعد وصول عدد الاشتراكات إلى ٥٦٤,٢ الف مقابل ٤٥٤,٨ الف اشتراك مع نهاية الربع الأول من عام ٢٠١١ .[٤٦]

٢ : الفيس بوك :

وفقاً لإحصائيات أواخر العام ٢٠١٠ فإن عدد مستخدمي الفيسبوك في المنطقة العربية وصل إلى زهاء ١٧ مليون مشترك، في حين وصل عدد المدونين في المنطقة إلى ٤٠ ألف مدوِّن "[٤٧].

(٤٥)حسب معطيات التقرير الذي أعدته شركة (تكنو وايرلس) المصرية المتخصصة في التسويق الإلكتروني وشبكات الهاتف المحمول http://www.awad-ali.net/t13160-topic

(٤٦) معاذ فريحات : تقرير نشرته جريدة "العرب اليوم " بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٦
المصدر جريدة العرب اليوم :http://www.alarabalyawm.net
ويمكن مراجعة التقرير كاملاً على موقع http://www.socialbakers.com/facebook-statistics/jordan

(٤٧) وفقاً لتقرير شبكة الصحفيين الدوليين نقلاً عن تقرير نشره مركز المساعده الدولية

غير أن هذا الرقم تضاعف كثيراً في عام ٢٠١١ بسبب أحداث الربيع العربي والثورات التي اجتاحت المنطقة العربية، ووفقاً لتقرير رسمي عربي"فقد بلغ عدد مستخدمي موقع الفيسبوك في العالم العربي ٣٦ مليونا بزيادة قدرها ٦٨ بالمئة عن بداية عام ٢٠١١ في حين ارتفعت نسبة المستخدمين قليلاً من النساء من ٣٢ ٪ كما في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٣٣,٥ ٪ مع نهاية العام "[(٤٨)].

وأظهر التقرير أن عدد مستخدمي موقع فيسبوك للتواصل الإجتماعي في العالم العربي وصل إلى ما يقرب من ٣٢ مليون مستخدم في شهر أغسطس /آب ٢٠١١ وبمعدل نمو قدره ٥٠ ٪ مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٠ .

وكانت كليّة دبي للإدارة الحكومية أصدرت تقريراً سابقاً لتقريرها هذا في شهر إبريل نيسان ٢٠١١ وقدرت فيه عدد مستخدمي الفيس بوك العرب بحوالي ٢٧,٧ مليون مستخدم، مما يكشف عن أن الثورات العربية قد ساهمت إلى حد كبير برفع عدد مستخدمي الفيس بوك خلال أربعة اشهر فقط إلى حوالي ٦ مليون مستخدم جديد.

وأشار التقرير الهام إلى أن وتيرة استخدام وسائل الإعلام الإجتماعي تسارعت بشكل خاص في الدول العربية التي تشهد احتجاجات شعبية بحسب ما جاء في التقرير الذي أشار إلى أن مصر أضافت وحدها ما يقرب من أربعة ملايين مستخدم للفيسبوك منذ بداية عام ٢٠١١ وحتى شهر أغسطس/آب ٢٠١١ .

للاعلام (CIMA) أنظره على موقع : http://ijnet.org/ar/stories/91738

(٤٨) تقرير"الإعلام الإجتماعي العربي الثالث الصادر عن كليّة دبي للإدارة الحكومية " للاطلاع عليه كاملاً مراجعة موقع:

http://www.dsg.fohmics.net/en/Publication

واضطرت السلطات في مصر لقطع خدمات الهاتف المحمول والإنترنت عدة أيام في أوج الثورة التي ساهمت مواقع التواصل الإجتماعي في حشد المحتجين خلالها[٤٩].

وكان لموقع التواصل الإجتماعي الفيس بوك دوره الكبير في الثورة المصرية، فقد ارتفع عدد المشتركين الجدد في فيسبوك خلال عام ٢٠١١ لتصبح مصر الدولة العربية الأولى في الشرق الأوسط استخداماً للفيس بوك، فقد كان عدد مستخدمي فيسبوك قبل ثورة ٢٥ يناير ٤,٢ مليون شخص، لكنه ارتفع بعد الثورة ليصل إلى ٥,٢ مليون وبنسبة ارتفاع بلغت ٢٣,٨ ٪ .

وقد أثر الفيس بوك في الحياة السياسية في مصر خصوصاً بعدما أنشأت مجموعة على الموقع دُعي فيها إلى إضراب يوم ٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٨ وشارك في هذه المجموعة أكثر من ٧١ ألف شخص، وتم حجب الموقع في ٢٦ يناير ٢٠١١ بعد دعوة الشباب إلى ثورة قومية ضد الحزب الحاكم، مما سبب اضطرابا للسلطات وللحكومة المصرية، وبسبب الفيس بوك وثورة الشباب تم قطع اتصال الإنترنت من يوم ٢٧ يناير ٢٠١١ و لمدة أسبوع كامل في سابقة بسبب تعنُّت الحكومة المصرية ضد الشباب[٥٠].

ووفقاً لأحدث التقارير الموثقة فإن قاعدة مشتركي موقع التواصل الإجتماعي"FaceBook " ارتفعت في الأردن لتلامس مستوى ٢ مليون مستخدم، حيث تشير الإحصائيات إلى أن قاعدة المشتركين تتجاوز الـ ١,٩٨ مليون مستخدم, يشكلون ٧١ ٪ من ٢,٨ مليون مستخدم إنترنت في الأردن[٥١].

(٤٩) المصدر السابق .

(٥٠) تقرير أعدته شركة (تكنو وايرلس) المصرية المتخصصة في التسويق الإلكتروني وشبكات الهاتف المحمول http://www.awad-ali.net/t13160-topic

(٥١) معاذ فريحات تقرير عن استخدام الفيس بوك في الأردن نشرته جريدة "العرب

ويحتل الأردن المرتبه رقم ٦٠ من بين دول العالم التي تستخدم الفيس بوك وبنسبة انتشار بلغت ٣١,٢٠ ٪ قياساً بعدد سكان الأردن الكلي، وقد سجل الأردن في شهر تموز عام ٢٠١١ نموا مضاعفا وسريعا في عدد مشتركي الفيس بوك ليصل إلى المرتبة الثامنه ضمن قائمة أكثر ١٠ دول في العالم نموا في اشتراكات الفيس بوك(٥٢).

اليوم" بتاريخ ٢٦ /١٢ / ٢٠١١ يمكن مراجعته على موقع الجريدة: http://www./alarabalyawm.net

او على الموقع الأصلي http://www.socialbakers.com/facebook-statistics/jordan

وفي دراسة لاحقة صدرت بعد حوالي شهرين من الدراسة السابقة اختلفت المعطيات كثيراً فقد تجاوز حساب الأردنيين على الفيس بوك المليوني مسخدم وفقاً لذات الموقع السابق، ليصل في مطلع شهر شباط فبراير عام ٢٠١٢ الى نحو "٢,٠٥٧ مليون حساب" الا أن الأردن بقي في المرتبة ٦٠ في الترتيب الدولي،وشكل هذا الرقم ما نسبته ٣٢,١١٪ من إجمالي عدد سكان المملكة.

وبحسب الموقع ذاته فإن هناك ١,١٨ حساب على فيس بوك لكل مستخدم إنترنت في الأردن, حيث بلغت نسبة انتشار فيس بوك بالنسبة لعدد مستخدمي الإنترنت في المملكة نحو ١١٨,١٢٪.

وزاد عدد مستخدمي فيس بوك بمقدار ٢٦٣,٢ ألف خلال آخر ٦ أشهر, وزادوا بأكثر من ٦٠٠ ألف شخص خلال العام الماضي, الذي شهد اقبالا شديدا على مواقع التواصل الإجتماعي في ظل الربيع العربي،وتقدر نسبة انتشار الإنترنت في الأردن بين المستخدمين بنحو ٤٠٪, من إجمالي عدد السكان،وتشكل فئة الذكور النسبة الأكبر بين حسابات فيس بوك حيث بلغت (٥٨٪), بواقع ١,١٩ مليون حساب من الأردن, مقارنة مع ٨٦٤,١٥ ألف حساب للإناث بنسبة ٤٢٪ من إجمالي الحسابات, مقارنة مع ٤٧٪ للذكور و٥٣٪ للإناث في فنلندا, و٤٨٪ للذكور و٥٢٪ للإناث في سلوفينيا.

وينتشر فيس بوك - الذي فتح أبوابه أمام جميع المستخدمين في شهر أيلول سنة ٢٠٠٦ بعد أن اقتصر قبل ذلك بعامين على مستخدمين معينين في جامعات معينة - بين الفئة العمرية (١٨-٢٤) عاما بشكل أكبر في الأردن وفقاً للإحصائيات, بمجموع ٨٨٤,٧ ألف حساب, وبين الفئة (٢٥-٣٤) عاما بمجموع ٤٩٣,٨ ألف حساب, فيما كانت الفئة العمرية (٦٥ عاما فما فوق) هي الأقل, مشكلة ٢٠,٥ ألف حساب.

تقرير لطارق العاص نشرته جريدة العرب اليوم في عددها الصادر بتاريخ " ١٠ /٢/٢٠١٢ "

(٥٢) تقرير نشرته العرب اليوم بتاريخ ٢٤ /٢٠١١/٧.

http://www.alarabalyawm.net/pages.php?news-id=315990&select22facebook\%22

وتظهر الأرقام استقرار نسب أعداد المشتركين بحسب الجنس, حيث بلغت نسبة الذكور ٥٨٪, وما نسبته ٤٢ ٪ إناث, إضافة إلى ٤٢ ٪ من المستخدمين في الفئة العمرية ١٨-٢٤ عاما[٥٣].

٣ : التويتر :

أعلن موقع تويتر في شهر سبتمبر أيلول سنة ٢٠١١ عن وصول عدد مستخدميه إلى ١٠٠ مليون مستخدم، وتصل نسبة المستخدمين الفعليين للخدمة أكثر من ٥٠٪ من الذين يقوموا بتسجيل الدخول يوميًا وكتابة التحديثات، أما المستخدمين الصامتين والذين فقط لديهم حساب ولا يكتبون أي تحديث فتصل نسبتهم قرابة ٤٠٪، وتصل نسبة مستخدمي تويتر من الهواتف الخلوية قرابة ٥٥٪ يوميًا، ويبلغ عدد زوار موقع تويتر قرابة ٤٠٠ مليون زائر غير مكرر شهريًا[٥٤].

وبحسب تقرير كلية دبي للإدارة الحكومية فقد بلغ عدد مستخدمي تويتر في الوطن العربي خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ نحو ١,١ مليون أرسلوا في تلك الفترة ما يزيد عن ٢٢,٧ مليون مشاركة تركزت حول الأحداث المتلاحقة للتحركات الشعبية العربية[٥٥].

ويقول التقرير إن كلمات مثل"مصر" و"٢٥ يناير" و"ليبيا" و"البحرين" و"مظاهرة" شكلت أبرز رؤوس الموضوعات"هاشتاج " شيوعا بين مستخدمي تويتر العرب خلال الربع الأول سنة ٢٠١١.

وأظهر التقرير أن النساء العربيات يمثلن فقط ثلث مستخدمي

---

(٥٣) المصدر السابق.

(٥٤)ـموقع http://www.tech-wd.com/wd/2011/09/08/100-million-user-for-twitter/

(٥٥) تقرير"الإعلام الإجتماعي العربي الثالث الصادر عن كليّة دبي للإدارة الحكومية " للاطلاع عليه كاملاً مراجعة موقع: http://www.dsg.fohmics.net/en/Publicatio

وسائل الإعلام الإجتماعي في المنطقة[٥٦].

وبحسب ذات التقرير فإن الأردن لا يزال من الدول العربية قليلة الإستخدام للتويتر، وبحسب تقديراته فإن ٠,٨٥ فقط من نسبة عدد السكان الذين يتسخدمون التويتر، بينما بلغت التقديرات لمستخدمي التويتر في الأردن"٥٥,٨٥٩ " مستخدما في الفترة من ١ / ١ / ٢٠١١ وحتى ٣٠ /٣ / ٢٠١١ " وبلغ معدل "التغريدات اليومية لذات الفترة حوالي"٧١٠٠ تغريده ".

ولا نملك في الحقيقة معلومات أكثر وضوحا أو أكثر حداثة عن مدى انتشار التويتر في الأردن واستخداماته، إلا أنه من المؤكد سيبقى أقل استخداما من الفيس بوك، بالرغم من أن كل التقديرات تؤكد على أن في نهاية ٢٠١١ ومطلع عام ٢٠١٢ تضاعف عدد الأردنيين الذين يستخدمون التويتر، وبالتالي تضاعفت كثيراً أعداد التغريدات التي تصدر عنهم.

ووفقاً لتقارير موثقه فإن الثورة المصرية أدت إلى مضاعفة أعداد المصريين الذين يستخدمون التويتر فقد كان عددهم قبل الثورة ٢٦٨٠٠ مستخدما ليرتفع بعد انطلاق الثورة ليصل إلى ٤٤٢٠٠ مستخدم ومن المتوقع أنه تجاوز هذا العدد بكثير[٥٧].

٤ : اليوتيوب :

كان أول بث لليوتيوب على شبكة الإنترنت في ٢٣ إبريل نيسان ٢٠٠٥ وبعد ذلك بخمس سنوات فقط وصل عدد من يستقبلونه إلى ملياري زائر يومياً ليتخطى ضعف مشاهدي القنوات الأمريكية

(٥٦) المصدر السابق.

(٥٧) تقرير أعدته شركة (تكنو وايرلس) المصرية المتخصصة في التسويق الإلكتروني وشبكات الهاتف المحمول http://www.awad-ali.net/t13160-topic

التلفزيونية الثلاث الأكثر شعبية مجتمعة[٥٨].

ويحتل موقع اليوتيوب حالياً المركز الثالث من بين أكثر المواقع تصفحا حول العالم بناءً على إحصائيات إليكسا الأخيرة[٥٩]، كما أن عدد ما يتم رفعه من أفلام فيديو في الدقيقة الواحدة حول العالم يصل إلى ٤٨ ساعة فيديو، ويزور الموقع أكثر من ٣ مليار مقطع فيديو كل يوم، وأن٧٠٪ من زوار موقع اليوتيوب هم من خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتوفر موقع اليوتيوب في ٤٣ لغة، ومدة مقاطع الفيديو في اليوتيوب التي تتم مشاهدتها من داخل موقع الفيسبوك في اليوم الواحد تساوي ١٥٠ سنة كل دقيقة، وهنالك ٥٠٠ تغريده في تويتر تحتوي على مقطع فيديو من اليوتيوب، و١٠٠ مليون شخص كل أسبوع يتفاعلون مع مقاطع الفيديو بواسطة التعليقات أو مشاركة المقطع أو الإعجاب بالفيديو ..الخ[٦٠].

ووفقاً للإحصائيات فإن عدد مقاطع الفيديو التي تمت مشاهدتها في يوتيوب (YouTube) حول العالم تبلغ تريليون مقطع، بما مقداره ٤٨ ساعة من مقاطع الفيديو التي يتم تحميلها كل دقيقة، ويصل عدد مقاطع الفيديو المشاهدة شهريا في عام ٢٠١١ما مقداره ٢٠١,٤ مليار مقطع[٦١].

---

(٥٨) موقع بي بي سي عربي

http://www.bbc.co.uk/arabic/scienceandtech/2010/05/100517_bk_youtube_internat_technology.shtml

(٥٩) هذه آخر احصائية عن موقع اليوتيوب في شهر شباط فبراير ٢٠١٢ . ويمكن متابعتها على موقع http://www.darmm.com/vb/showthread.php?t=30032

(٦٠) المصدر السابق.

(٦١) عن موقع مكتب التربية العربي لدول الخليج

http://www.abegs.org/Aportal/Post/Show?id=19205&forumid=23

ويكفي النظر فقط إلى حجم الإرتفاع الكبير في استخدام اليوتيوب في الثورة المصرية، فوفقاً لدراسة محكمه فإنه"خلال الأسبوع الأول من الثورة تمت مشاهدة ٨,٧ مليون صفحة على موقع اليوتيوب من قبل مستخدمين مصريين بالرغم من قطع السلطات المصرية لخدمات الإنترنت في جميع ربوع البلاد من ٢٨ يناير كانون الثاني حتى الأول من فبراير"(٦٢).

وليست لدينا معلومات كافية وموثقة عن عدد العرب الذين يستخدمون اليوتيوب ويقومون بزيارته والتردد عليه، وكذلك الحال بالنسية للأردن على وجه التحديد، ولكن وفقاً لتوقعات خبراء فإن العدد كبير جداً وقد يلامس عدد من يستخدمون الفيس بوك في الأردن وربما يزيد قليلاً.

٥ : المدوَّنات:

لا يزيد عدد المدونات العربية عن ٦٠٠ ألف مدونه، لكن الحقيقة الجارحة أن عدداً ضئيلا جداً منها ظل حاضرا وناشطا بحيث لا يتجاوز ٢٥ ٪ من عددها الكلي،(٦٣) بينما تقول أرقام أخرى أن"عدد المدونات العربية على الإنترنت هي فقط ٤٩٠ ألف مدونة, وهذا العدد ضئيل جداً إذا قارناه مع أعداد العرب جميعهم، وبذلك تصبح نسبة المدونات العربية على الإنترنت لا تتجاوز ٠,٧ ٪ من المدونات العالمية(٦٤).

(٦٢) تقرير أعدته شركة (تكنو وايرلس) المصرية المتخصصة في التسويق الإلكتروني وشبكات الهاتف المحمول وعلى موقع: http://www.awad-ali.net/t13160-topic

(٦٣) دراسة"شبكة اجتماعية واحدة، ذات رسالة متمردة " صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، للاطلاع على التقرير كاملاً أنظر موقع المنظمة.

http://www.anhri.net/?p=1051

(٦٤) مدونة الزعيم.

"لقد بدات المدونات العربية بالظهور عام ٢٠٠٤ وزاد انتشارها وتأثيرها بدءا من عام ٢٠٠٥ و الذي تزامن مع بدء حراك سياسي في المنطقة وبدأ ارتفاع الأصوات المطالبة بالتغيير والإصلاح، و قد لعب المدونون فيه دوراً بارزا و شاركوا بقوة في الدفع نحو التغيير وزيادة الوعي السياسي، خاصة بين الشباب في دول مثل مصر و تونس وسوريا، وقد حمل المدونون المصريون لواء المبادرة، واستطاعوا رفع هامش حرية التعبير رغما عن أنف النظام المصري عبر تسليط الضوء على قضايا سياسية و اجتماعية كانت تعد سابقاً من"التابوهات " كما استطاعوا كسر حاجز الخوف لدى قطاع كبير من مستخدمي الإنترنت معظمهم من الشباب و تشجيعهم على المشاركة السياسية الإيجابية "[٦٥].

ومن المؤكد أن الأردن قد شهد في السنتين الاخيرتين تطورا كميا كبيراً في عدد المدونين، كان تقدمها النوعي أقل ولا يواكب التطور في عملية التدوين في دول عربية أخرى، حيث تشير الإحصاءات الصادرة مؤخرا عن تقرير موقع"العالم للإنترنت " أن الأردن احتلت المرتبة السادسة بين دول الشرق الأوسط حسب نسبة الإستخدام مقارنة بعدد السكان[٦٦].

و"بشكل عام فإن المدونات الأردنية على شبكة الإنترنت لم تشكل حتى الآن أي عبء على الأجهزة الحكومية، فالكثير من هذه المدونات بعيد عن الهموم السياسية، كما يفتقد إلى مضمون حقيقي، وباستثناء قلة منهم فإن أغلب المدونات تعتمد على الخواطر الشخصية"[٦٧].

---

http://blog.za3emm.com/2011/10/blogging-arab-culture.html

(٦٥) موقع المبادرة العربية لأنترنت حر http://old.openarab.net/ar

(٦٦) محمد عمر / موقع عين على الإعلام http://www.eyeonmediajo.net/?p=688

(٦٧) المصدر السابق.

٦ : الخلويات :

دخلت الأجهزة الخلوية في ثورات الربيع العربي باعتبارها أحدى أبرز أدوات النشر والتعبير والتوثيق لما كان يجري في كواليس دول الربيع العربي بعد أن لجأت الحكومات العربية إلى منع الصحافة من التغطية، وقطعت كل أجهزة الإتصالات الحديثة وفي مقدمتها الإنترنت.

ففي تونس كان دور الأجهزة الخلوية واضحاً ومؤثرا إلى حد كبير، فقد قامت تلك الأجهزة بدور كاميرات الصحافة، وتولت بنفسها هذه المرة نقل الصورة الحقيقية لما يجري في الخفاء إلى كل أنحاء العالم.

وانسحب هذا الدور لأجهزة الإتصالات الخلوية في مصر وليبيا واليمن ثم في سوريا التي لا تزال الأجهزة الخلوية فيها تقوم بذات الدور وبشكل كبير جداً، وبدت معادلة"إذا غابت الكاميرا فإن الهاتف النقال سيقوم بذات المهمة، وإذا غاب الصحفي فإن أي مواطن سيقوم بدوره من خلال جهاز اتصاله الخاص " حقيقية تماماً وربما أكثر من واقعية.

وهناك أرقام مذهلة عن عدد مشتركي الهاتف الجوال أو الخلوي في العالم العربي خصوصا وفي العالم بشكل عام، ووفقاً لتقرير أعدته شركة إريكسون العالمية فإن"منطقة الشرق الأوسط تتمتّع بأحد أعلى المعدلات في عدد مشتركي المحمول في العالم، إذ يبلغ هذا المعدل ٩٦٪ من عدد السكان ممن يتمتعون بخدمات

الإتصالات المتنقلة، وبالمقارنة نجد أن متوسط عدد مشتركي المحمول يبلغ عالمياً في الوقت الحالي ٨٢٪ "[٦٨].

(٦٨) جريدة الرأي الأردنية على موقعها http://alrai.com/article/3891.html

وأظهر تقرير"إريكسون " لشهر تشرين ثاني نوفمبر ٢٠١١"أن عدد الإتصالات الجديدة في الشرق الأوسط قد ازدادت بنسبة ٣٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١١ لوحده، ليصل عدد الإتصالات إلى ٢٤٤ مليون اتصال، كما شهدت المنطقة بشكل ملحوظ نمواً في عدد مشتركي المحمول خلال الفترة ذاتها أكثر من منطقتي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية مجتمعتين، حيث وصل عدد الاشتراكات إلى ٧,٧ مليون اشتراك جديد بالمحمول أضيفت في الفترة ما بين يوليو وسبتمبر من العام الجاري، وبالمقابل نرى أنه قد تمّت إضافة ٣,٦ مليون اشتراك جديد في أمريكا الشمالية، و ٣,١ مليون اشتراك جديد في أوروبا الغربية "[(٦٩)].

وبلغ عدد الإشتراكات العالمية بالمحمول"ما يقارب ٥,٨ مليار اشتراك، ويقدّر عدد المشتركين الفعلي بما يقارب ٣,٩ مليار مشترك إذا ما أخذنا بعين الإعتبار أن العديد من المشتركين يملك اشتراكات متعددة، وتتوقع إريكسون زيادة عدد الاشتراكات العالمية بحزمة النطاق العريض المتنقلة من ٩٠٠ مليون اشتراك - كما هو متوقع في نهاية العام ٢٠١١ - إلى ما يقارب ٥ مليار إشتراك بحلول العام ٢٠١٦، وستمثّل تلك الزيادة نمواً سنوياً بنسبة ٦٠٪، في وقت تشهد فيه البيانات التي يستهلكها مستخدمو الهواتف الذكية زيادة كبيرة ومفاجئة، ومن المتوقع أيضاً زيادة حجم تدفق البيانات الكلي عبر الهواتف الذكية إلى ثلاثة أضعاف خلال العام ٢٠١١ "[(٧٠)].

"وستواصل عملية الربط الإلكتروني عبر الإنترنت تعزيز تطوّر حجم تدفق البيانات المتنقلة، والتي من المتوقع بدورها أن تتنامى بما يقارب ٦٠٪ سنوياً في كافة أرجاء العالم، بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦،

(٦٩) المصدر السابق.

(٧٠) المصدر السابق.

حيث ستسهم خدمات الفيديو بشكل رئيسي في هذا النمو[٧١] ".

إن تطور الأجهزة الخلوية وإتاحة استخدام الإنترنت والفيس بوك والتويتر وتصوير الفيديو والإرسال جعلت من كل مواطن صحفيا بامتياز، وتحول كل جهاز خلوي إلى محطة فضائية متنقله.

وهذا ما أدى بالنتيجة إلى أن تحل أجهزة الإتصالات الخلوية محل كاميرات الفضائيات في تغطية جوانب مهمة جداً في الثورات العربية، بل إن تطور الأجهزة تقنيا كما قلنا سابقاً جعل سهولة ربط الخلويات بالإنترنت والبث بما في ذلك بث الفيديو لأن تتحول الأجهزة الخلوية من أجهزة اتصالات شخصية إلى وسيلة إعلامية خطيرة جداً لتضاف إلى وسائل الإعلام الجديد، أو الإعلام الإجتماعي، وهي التي حققت مقولة"كل مواطن صحفي ".

ويكفي لكل متابع النظر فقط إلى حجم اعتماد الفضائيات العربية على ما يلتقطه مواطنون بأجهزتهم الخلوية الخاصة لأحداث يشاركون فيها أو يراقبونها أو يرونها بأعينهم أو تحدث بالقرب منهم في غياب كامل لكاميرات الصحفيين أو حتى للصحفيين أنفسهم، وهو ما دفع بوكالات أنباء عالمية وفضائيات واسعة الإنتشار للاعتماد على ما تبثه الأجهزة الخلوية كشهود عيان على ما يجري.

وبحسب ريز خان فإن قناة الجزيرة قامت باستخدام وسائل الإعلام الإجتماعي لتصويب تغطيتها للثورة التونسية، وقد سمح لها هذا القرار بنشر ما يكتب على الفيسبوك ويدّون على تويتر وغيره ويحمّل على "اليوتيوب" بتقديم تغطية أوسع وأسرع، وقد شهدت قناة الجزيرة الإنجليزية زيادة في نسبة المشاهدين بنسبة ٢,٥ ٪

(٧١) المصدر السابق.

خلال الإحتجاجات "[٧٢].

ووفقاً لرأي الصحفي كريستيان اسبينوزا فإنه إذا"كان عام ٢٠١١ هو العام الذي اتضحت فيه أهمية صحافة الهاتف المحمول، فإن عام ٢٠١٢ سيكون العام الذي تتوقف فيه وسائل الإعلام عن التفكير أنه بمجرد استخدام الهواتف المحمولة لجمع الأخبارفإنه أمر كافٍ "[٧٣].

وبالعودة إلى الإحصائيات المحلية الأردنية عن عدد مشتركي الهواتف النقاله فإن عدد الخطوط الخلوية الفعالة ارتفعت بنسبة طفيفة خلال الربع الأخير من العام الماضي لتسجل ٧,٤٨مليون خط بدلا من ٧,٤٦ مليون خط مع نهاية الربع الثالث من ٢٠١١ اي بزيادة نسبتها ٠,٢ ٪[٧٤].

---

(٧٢) ريز خان، المقدّم الأبرز في قناة الجزيرة الأنجليزية، وكان المتحدث الرئيسي في ندوة عقدت في نادي الصحافة الوطني في واشنطن دي.سي، (٢٨ فبراير/شباط ٢٠١١) لمناقشة دور وسائل الإعلام الإلكتروني في هذه الثورات، للاطلاع على تفاصيل تلك الندوة مراجعة موقع شبكة الصحفيين الدوليين على رابطها

http://ijnet.org/ar/stories/91738

(٧٣) هو أستاذ صحافة الهاتف المحمول في جامعة Mayor de Chile and Monteavila في فنزويلا، والاقتباس من مقالة له بعنوان"ثمان نصائح لصحفيي الوسائط المتعددة ثماني نصائح لإستخدام الـ"آي فون" في التغطيات الصحفية نشر على موقع شبكة الصحفيين الدوليين http://ijnet.org/ar/stories/99745

(٧٤) العرب اليوم بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٦

http://www.alarabalyawm.net/pages.php?news_id=356979

ثانياً:الثورة المنبثقة.. جدلية الدور بين الصانع والناقل

تكشف المعطيات السابقة عن حجم الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الجديد في تغذية الثورات العربية في مواطنها المختلفة، وتوضح تماماً لماذا تحول الإعلام الجديد أو الوسائط الإجتماعية لمصدر تغذية حقيقي لتغطية الثورات بعد أن لجأت أنظمة الحكم العربية إلى قطع الإتصالات، وحجب خدمات الإنترنت عن المواطنين الذين وجدوا أمامهم بدائل أخرى ليتجاوزوا حواجز الدولة لمنع تسرب أخبار الثورات العربية للعالم.

وربما لم يكن أحد يتوقع على سبيل المثال أن يتحول جهاز الهاتف الخلوي إلى ماكينة إعلامية مؤثرة للغاية ليس في نقل الأحداث فقط، وإنما في تغذية غضب الناس والنزول إلى الشوارع، وبات الهاتف النقال أحد أبرز المصادر للتغذية الإعلامية للفضائيات العربية، ولوكالات الأنباء العالمية ليحل محل الصحفيين وكاميراتهم بعد أن تم منعهم من الوصول إلى أماكن الأحداث الساخنة.

ومن المؤكد أن وسائل الإعلام الإجتماعي التي عززت مقولة"كل مواطن صحفي " قد قامت بدور كبير جداً ومؤثر للغاية في دعم الثورات العربية، ودعم وتعزيز احتجاجات المواطنين ونزولهم للشوارع، وهكذا تحولت شبكة الإنترنت إلى وعاء لا ينضب من ملايين الرسائل الإحتجاجية التي تم تداولها بين المواطنين في مختلف دول العالم العربي عبر الفيس بوك والتويتر واليوتيوب والمدونات وأجهزة الخلوي.

ووفقاً لدراسات حديثة فقد اخلتفت اهتمامات الناس على الإنترنت في ربيع الثورات العربية، إذ تبين أن"سلوكيات المستخدمين المصريين على الإنترنت بعد ٢٥ ينايركانون الثاني قد تغيَّرت إذ كانوا قبل هذا التاريخ أكثر اهتماماً بالترفيه، أما بعد الثورة فقد أصبحوا أكثر دراية بكيفية استخدام أدوات الإنترنت، ولأول مرة تعلموا استخدام المواقع الوسيطة، والتغلب على تعطيل الشبكات الإجتماعية والبحث عن الأخبار ذات المصداقية والتركيز على إيجاد مصادر للمتابعة الحية "[٧٥].

وأمام هذه المعطيات مجتمعة برز سؤال جوهري للغاية لدى المراقبين والإعلاميين، ولدى السياسيين أيضاً يتعلق بماهية الدور الحقيقي الذي لعبه الإعلام الجديد في الثورات العربية؟ وهل كان هذا الإعلام محرضاً على الثورات وصانعا لها؟ أم كان فقط مجرد ناقل للأحداث، وفي بعض الأوقات معلقا عليها؟.

ولقد طرحت هذه الأسئلة على مستوى العالم أجمع، ويكفينا القيام بجولة سريعة لنعرف عدد المؤتمرات والندوات التي تم تنظيمها في العالم العربي وفي أوروبا وأمريكا للبحث فقط في هذه الجدلية، ومحاولة الإجابة على السؤال المركزي والحيوي وهو هل كان الإعلام الجديد محرضاً على الثورات ام ناقلا لها؟.

وبحسب رأي أبرز الإعلاميين في العالم وهو الإعلامي الأمريكي المخضرم لاري كينغ فإن وسائل الإعلام لا يمكن أن تقود ثورة أو انتفاضة شعبية، بل دورها أن تعكس ما يجري على أرض الواقع، حيث أن الأخبار تنتقل بسرعة أكبر من تطور البشرية والزمن تغير.

---

(٧٥) تقرير أعدته شركة (تكنو وايرلس) المصرية المتخصصة في التسويق الإلكتروني وشبكات الهاتف المحمول عن أثر الفيس بوك والتويتر على الثورات العربية

http://www.awad-ali.net/t13160-topic

وقال كينغ إن"الدور الرئيس للإعلام هو نقل ما يحدث، ويجب ألا يقوم الصحافي بثورة، ووسائل الإعلام لم تشعل ثورة أبداً أو تقود ثورة بل تعكس ما يجري، وأحيانا تستخدم الترويج والدعاية وهذا يكون مفتعلاً، ودور الإعلام هو الإجابة عن الأسئلة التالية: من؟ متى؟ كيف؟ لماذا؟ ماذا حدث؟ وماذا يجب عمله؟"[(٧٦)].

لقد أثير الكثير من الجدل حول توجهات الإعلام الجديد بعد الثورات العربية، وحول مدى التزامه بالمعايير الدولية في تغطية الأحداث، وحول مشروعية الإعتماد فقط على ما يرسله المواطنون من مواقع تواجدهم في قلب الأحداث عبر الرسائل المصورة"الفيديو" ونشرها على اليوتيوب أو عبر بثها على الفيس بوك أو على التويتر، ومدى المهنية والموضوعية التي تتوفر في كل عمليات البث والنشر تلك خاصة إذا كانت تصدر من دول تمنع التغطية الإعلامية وتحول دون وصول الصحفيين إلى أماكن الأحداث.

وخلال أحداث الربيع العربي وما رافقها من دور للإعلام فقد أثيرت العديد من القضايا التي تتعلق هذه المرة بمدى الحيادية والنزاهة التي تتبناها الفضائيات فقد"أطلت علينا معظم الفضائيات العربية بتغطيات خاصة وحصرية وهي تنقل أخبار الثورات العربية وتغطي كافة أنشطتها وتفاعلاتها على مدى ٢٤ ساعة، منها من كان مميزا وبارعا نقل لنا الصورة الحقيقية وعشنا مع الشباب لحظات الألم ولحظات الإنتصار، وهناك محطات أخرى تعثرت بشكل ملفت للنظر حيث نقلت أخبار كاذبه وشوهت الحقائق وفق مصالح الذين يملكونها أو الدول التي تدعمها، ومنهم من لعب على الحبلين ونقل الخبر وفق مصالحه واستراتيجيته من

(٧٦) مقابلة مع العربية نت

http://www.alarabiya.net/ articles/2011/11/20/178183.html

خلال ازدواجية المعايير بالتعامل مع الثورات، فساعة يروج لها في دولة ما، وفي بلد آخر ينقل أخبار كاذبة ويشوه الحقائق ويستعمل لغة خشبية وقوالب جاهزة لوصف شبابنا العربي "(٧٧).

ومن الواضح أن الإعلام العربي في ظل الثورات العربية أصبح يواجه العديد من التحديات الحقيقية وقد تفاقم"هذا التحدي بدخول نشطاء الفيسبوك والتويتر على عالم صناعة الخبر من دون الإلتزام بأساسيات مهنة المتاعب التي يفترض أن تقوم نظريا على الدقة والحياد والإحترافية والتأكد من صدقيتها قبل بثها "(٧٨).

ومن الواضح تماماً أن تلك التحديات قد ارتفعت وتيرتها وخطورتها في آن واحد، فهناك العديد من تلك التحديات التي اتسع نطاقها وتتعلق على الأقل في رواسب العهود السابقة ويمكن إجمال بعضها فيما يلي :

١. الحيادية والمصداقية والنزاهة.
٢. القدرة على إقناع المتلقي العربي بأن ما يقرأه وما يراه صحيح تماماً ولم يخضع للتشويه.
٣. الحد تماماً من التدخلات الخارجية الأمنية والسلطوية في الإعلام، وإعادة صياغة العلاقة بين الأمني والإعلامي.
٤. تحدي ملكية وسائل الإعلام ومساهمات الحكومات في وسائل الإعلام، ثم تحدي ملكية رأس المال الخاص.
٥. التخلص من رواسب الأنظمة السابقة وسياساتها القائمة على مبدأ المنع والإحتجاز.

---

(٧٧) موقع الحوار المتمدن

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=252111:

(٧٨) رنا الصباغ"أمل وخوف على الإعلام في زمن الثورات العربية " جريدة العرب اليوم عدد ٢٠١١/١٢/٤

٦. كيفية التخلص من سياسة الرقابة الذاتية التي تعوَّد الصحفيون والإعلاميون العرب فرضها على أنفسهم في ظل الأنظمة العربية القمعية.

٧. كيفية الإستفادة من مُناخ الحريات والديمقراطية في تعزيز الإعلام الأكثر ديمقراطية وحرية.

هذه بعض تلك التحديات التي تواجه الإعلام العربي الآن، فقد تحولت الظروف السياسية وأصبح"الظرف السياسي لكل دولة يختلف عن الأخرى، لكن السؤال المليوني المهيمن على عقول الإعلاميين يبقى: كيف يشق الإعلام العربي الذي قادته الصحف ومحطات التلفزة والإذاعات الموجهة التابعة للحكومة أو للحزب الحاكم برزخ التغيير السياسي, ذاك الذي بدأ طواعية قبل وصول رياح الثورات أو الذي فرض بقوة الثوار؟"[٧٩].

و"كيف سيتعامل قطاع الإعلام مع هذا التحول بعد أن تعودت غالبية كوادره على الرقابة الذاتية - بدءا برؤساء تحرير مرعوبين وانتهاءا بجيش الصحافيين الذين تأقلموا مع ظروفهم الواقعية لعقود وباتوا جزءا من أدوات الترويج لحكومات غير ديمقراطية وساعدوا على جلب ويلات حكم الفرد؟ "[٨٠].

وليس أمام الإعلاميين العرب غير العمل على"تشكيل تحالفات ضغط مع نشطاء المجتمع المدني, من محامين وقضاة ومسؤولين يرغبون بصدق في تطوير إعلام أكثر مهنية لإزاحة القوانين التي تكمِّم الأفواه والعمل على استصدار قوانين تنص صراحة على حق حصول المواطنين بمن فيهم الصحافيون على المعلومات في العالم العربي تحت طائلة معاقبة حاجب المعلومات المتاحة، فالأردن

(٧٩) رنا الصباغ المصدر السابق.

(٨٠) رنا الصباغ المصدر السابق.

وتونس هما الدولتان الوحيدتان اللتان سنَّتا هذه القوانين - التي شكّلت سبباً مباشراً في أحداث ثورة الصحافة الإستقصائية في الغرب في منتصف ستينيات القرن الماضي "(٨١).

ومن الواضح أن الثورات العربية والعولمه الإعلامية"وانتشار القنوات الفضائية الإذاعية والتلفزيونية وشبكات الإنترنت العربية، وغير العربية لم يعد بمقدور أي دولة التحكم في سياسة إعلامها كما كان سابقاً، إلا من خلال وسائلها الإعلامية المملوكة فقط والتي سوف يترتب عليها عدم مشاهدتها إلا في المناسبات الوطنية المهمة، لذا فالقيود الإعلامية أوشكت على التلاشي في ظل العولمة الكونية، وحل بدلاً عنها الإنفتاح الإعلامي، ولم يعد بمقدور أحد أن يخبئ الحقيقة "(٨٢).

ووفقاً لتقرير منظمة هيومن رايتس ووتش عن أحداث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"فإن الدعم الدولي القوي والمتسق للمظاهرات السلمية ومنتقدي الحكومات هو أفضل سبيل للضغط من أجل كف النظم المستبدة في المنطقة عن الإنتهاكات ومن أجل زيادة هامش الحريات الأساسية، وأن الإصرار من واقع الإلتزام بالمباديء على إحترام حقوق الإنسان هو أيضاً أفضل سبيل لمساعدة الحركات الشعبية على تفادي التعصب وانعدام التسامح وعدم احترام القانون والإنتقام، وهي مشكلات من شأنها أن تهدد أي ثورة من الداخل "(٨٣).

---

(٨١) رنا الصباغ المصدر السابق.

(٨٢) موقع الحوار المتمدن

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=252111.

(٨٣) موقع منظمة هيومن رايتس ووتش

http://www.hrw.org/ar/news/2012/01/22/2012.

إن بعض تلك التحديات والتخوفات بدأت تشكل هاجسا حقيقياً لدى الإعلاميين والمراقبين، ففي الدول العربية التي شهدت تغييرا لأنظمتها السياسية بدأت تدخل فيما يشبه الفوضى الإعلامية، لتضيف إلى المشهد السياسي تخوفات جديدة تتعلق هذه المرة بالخوف من الوقوع مجددا في فخ السلطات الجديدة التي لا ترغب بوجود إعلام حر إلى جانبها.

ففي التجربة التونسية هناك"إجماع في الساحة الإعلامية التونسية على أن مساحات الحرية التي توفرت للصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية بما في ذلك الإنترنت غير مسبوقة، بل وصف بعض أدائها بالفوضى وحتى التسيب، ويخشى البعض من أن تتحول وسائل الإعلام من الخضوع للسلطة السياسية السابقة إلى السقوط في فخ أصحاب الإشهارات السياسية أو المُموِّل الخارجي"(٨٤).

لقد شهدت تونس بعد سقوط نظام ابن علي وخلال أربعة أشهر فقط منح" الترخيص لـ ٨٨ صحيفة ومجلة وفق ما أعلنته وزارة الداخلية التونسية، كما رفضت الوزارة ٨٨ طلبا آخر لعدم استيفاء أصحابها شروط الحصول على التراخيص، لكن الوزارة أكدت على أنها تدرس ١٤ طلباً في هذا الخصوص، وهذه الثورة الإعلامية إن صح التعبير لم تعجب ممن حرموا من تراخيص إصدار وسائل إعلام، والتنافس في ساحة يبلغ تعداد سكانها أكثر من ١٠ ملايين نسمة، فقد اتهموا وزارة الداخلية بالإنحياز في منح تراخيص العمل الصحافي ولا سيما تلك المتعلقة بإقامة إذاعات خاصة كالتي كانت

---

(٨٤) عبد الباقي خليفه" الإعلام التونسي بعد الثورة.. زيادة في الكم ومراوحة في النوعية " جريدة الشرق الاوسط عدد رقم ١١٨٩٥ بتاريخ ٢٣ /٢٠١١/٦ وعلى موقع http://www.aawsat.com/details.asp?section=37&article=627892&issueno=11895

تمنح للمقربين من الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي "[(٨٥)].

وفي الحالة الليبية فإن زوال النظام السابق أدى إلى ازدهارالمحاولات الفردية لإصدار صحف تحاول التوجه بخطاب جديد لقاريء ليبي هو بأمس الحاجة لوجود صحافة صادقة ومعبرة عن واقعه اليومي وتطلعاته لبناء ليبيا الجديدة والمتجددة بعيداً عن تكلس وسائل الإعلام السابقة والتي كانت مكرسة لنشاطات زعيم أوحد رغب في تصدير ثورته الخضراء إلى العالم ولكنه فشل على مدار أربعين عاماً من حكمه بتصدير ثورته إلى بلده "[(٨٦)].

ووفقاً لتقرير منظمة"مراسلون بلا حدود" الذي حمل عنوان"الإنتفاضات العربية..الإعلام شاهد ملك ورهان السلطة " فإن تحديات المرحلة اللاحقة للثورة في كل من تونس وليبيا" كثيرة وهي مرحلة تستدعي دعم المجتمع الدولي لطي صفحة النظام الديكتاتوري إلى الأبد "[(٨٧)].

وذكرت المنظمة في تقريرها الذي صدر بمناسبة مرور عام على بداية الإنتفاضات الديمقراطية في العالم العربي ووصف الأساليب التي تستخدمها السلطات لمنع تدفق المعلومات خلال ست انتفاضات شعبية في تونس ومصر وليبيا والبحرين وسوريا واليمن من ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ حتى ١٧ نوفمبر ٢٠١١"إن وسائل الإعلام كانت في مهب الربيع العربي المضطرب حيث راح ضحيته ١١ صحفيا أثناء أدائهم واجبهم المهني، وأن الصحفيين والمصورين

(٨٥) المصدر السابق.

(٨٦) سامر الياس"الإعلام الليبي بعد الثورة: صحافة خاصة وفضاء مفتوح إلى الأمام "روسيا اليوم" http://arabic.rt.com/news

(٨٧) تقرير"الإنتفاضات العربية..الإعلام شاهد ملك ورهان السلطة"منظمة مراسلون بلا حدود، لمراجعة التقرير كاملاً على موقعها

http://www.rsf.org/rapport/rapport_arabe.pdf

دفعوا بشكل خاص ثمنا باهظا أثناء تغطية الثورات الديمقراطية في العالم العربي حيث راح ضحيتها شخصيات بارزة في عالم التصوير الصحفي الدولي وكان الصحفيون المحليون أبرز الضحايا "[٨٨].

ومن الواضح تماماً أن حالة الحريات العامة والإعلامية في العالم العربي شهدت انفراجا كبيراً وواسعا بسبب الربيع العربي، لكنها بالمقابل أدت بالحكومات إلى اللجوء للدفاع عن نفسها وحماية وجودها سواء من خلال اللجوء إلى سن قوانين وتشريعات جديدة للضغط على حرية التعبير والإعلام، أو باستخدام القوة في التعامل مع الحراكات الشعبية والإحتجاجات المطالبه بالإصلاح السياسي.

وفي دول الربيع العربيي فإن الحريات الإعلامية انقسمت بين ارتفاع واضح فيها وبين تراجع كبير، ووفقاً للتصنيف الدولي الذي تضعه منظمة"مراسلون بلا حدود " فإن بعض الدول العربية التي شهدت ثورات فيها تقدمت بضع نقاط في التصنيف الدولي بينما تراجعت دول أخرى إلى الخلف عدة نقاط أخرى.

ويوضح الجدول التالي تصنيف الدول العربية عالميا في عام الربيع العربي مقارنة بما كان عليه تصنيفها في سنة ٢٠١٠ التي سبقت"عام الثورات العربية ".

أن الجدول يكشف عن أن ثماني دول عربية فقط تقدمت في تصنيفها الدولي بالنسبة للحريات الإعلامية من بينها دولتان فقط شهدتا تغيير النظام السياسي فيها"ليبيا وتونس" بينما نجد مصر التي تخلصت هي الأخرى من نظامها السياسي تتراجع كثيراً في تصنيفها الدولي، وكذلك الحال في اليمن،إلى جانب البحرين والأردن وسوريا وهي دول لا تزال تشهد احتجاجات شعبية للمطالبة

---

(٨٨) المصدر السابق.

بالإصلاح السياسي، او بتغيير نظام الحكم فيها[٨٩].

جدول ترتيب الدول العربية في تصنيف منظمة مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة لأعوام ٢٠١٠ ٢٠١١ و ٢٠١١ ٢٠١٢١		
الدولة	التصنيف الدولي ٢٠١١ ٢٠١٢	التصنيف الدولي ١٠١٠ ٢٠١١
موريتانيا	٦٧	٩٥
الكويت	٧٨	٨٧
لبنان	٩٣	٧٨
الإمارات	١١٢	٨٩
قطر	١١٤	١٢١
عمان	١١٧	١٢٤
الجزائر	١٢٢	١٣٣
الأردن	١٢٨	١٢٠
تونس	١٣٤	١٦٤
المغرب	١٣٨	١٣٥
العراق	١٥٢	١٣٠
السلطة الفلسطينية	١٥٣	١٥٠
ليبيا	١٥٤	١٦٠
السعودية	١٥٨	١٥٧
الصومال	١٦٤	١٦١
مصر	١٦٦	١٢٧
السودان	١٧٠	١٧٢
اليمن	١٧١	١٧٠
البحرين	١٧٣	١٤٤
سوريا	١٧٦	١٧٣

(٨٩) استندت معطيات الجدول على تقارير منظمة مراسلون بلا حدود والتصنيف الدولي في تقريريها لسنتي ٢٠١٠ ٢٠١١ و ٢٠١١ ٢٠١٢.

ثالثاً: أسئلة الدور:

كان سؤالاً كبيراً ومحورياً ذلك السؤال الذي تصدى له ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي للإجابة عليه وهو هل كان الإعلام العربي صانعا للثورات العربية ام ناقلاً لها؟[٩٠].

وتحت هذا السؤال الكبير كانت ثمة اسئلة أخرى عديدة تزاحم بعضها بعضا في جلسات المؤتمر الذي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن عبر ثلاثة أيام متواصلة شارك فيها ١٢٠ اعلاميا عربيا واجنبيا[٩١].

ومن بين أبرز تلك الاسئلة كان التساؤل عما إذا كان الإعلام العربي في الثورات العربية ضحية لها أم لا؟ وهل تغيرت بالفعل قواعد اللعبة الإعلامية في العالم العربي في ظل الربيع العربي، وما هي التحديات التي تواجه الإعلام العربي في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

لقد اكد الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين نضال منصور على أن هذا الملتقى ينعقد بعد ما يقارب عام على اندلاع الثورات والحركات الاحتجاجية ليطرح أسئلة مفصلية حول واقع حرية الإعلام والتحديات التي تواجهه قبل وبعد الثورات وما هي المتغيرات، ولا مفر من بناء تصور مبدئي عن موقف الشارع

---

(٩٠) طرح طاهر العدوان رئيس الجلسة الأولى من جلسات المؤتمر التي خصصت لمناقشة واقع حرية الإعلام في العالم العربي هذا السؤال ضمن اسئلة متعددة تتناول حجم التأثير الذي حدث ويحدث على الواقع الإعلامي، وهل سيظل الإعلام العربي مجرد ناقل للأحداث ام أن هناك دور اخر بانتظاره.

(٩١) مؤتمر ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العريي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين بالتعاون مع السفارة النرويجية في العاصمة الأردنية عمان وشارك فيه ١٢٠ اعلامياً واعلامية من مختلف دول العالم العربي الى جانب مشاركين اجانب وبدأ أعماله يوم الاثنين ٢٠١١/١٢/٥ واستمر ثلاثة أيام وانتهى في ١٢/٧/ ٢٠١١ بعقد يوم عمل مغلق لمجموعات العمل في البحر الميت لوضع التوصيات والنتائج.

العربي من تغطية الإعلام للثورات والحركات الاحتجاجية.

وتساءل منصور(٩٢)"كيف يعاين هذا المواطن الصورة التي صنعها الإعلام ... وهل يؤيدها أم يرفضها؟ وهذا يقودنا إلى الجدل الذي يثار والإتهامات التي تروِّجها الحكومات ويلقى أحيانا صدى عند الشارع ... هل الإعلام أصبح صانعا للثورات والحركات الاحتجاجية ويحرض عليها أم أنه ناقل للأحداث؟! وهل غيَّر الإعلام الجديد ومواقع التفاعل الإجتماعي خلال الثورات والحركات الإحتجاجية قواعد اللعبة الإعلامية؟! وما هو مستقبل الإعلام العربي إثر الثورات والحركات الاحتجاجية أو ما يطلق عليه الآن بـ"الربيع العربي؟! ".

ورأت الإعلامية منتهى الرمحي أن عام ٢٠١١ شهد أكثر التحولات حرية في تاريخ العالم العربي منذ عقود، واستقطب العرب اهتمام العالم وأصبحت ثوراتهم وحركاتهم الإحتجاجية نموذجا يقلده ويحتذي به أكثر الشعوب ديمقراطية في الغرب.

وبحسب الصحفية اليمنية نبيله الزبير فإن الثورة السلمية عبارة عن اعلان فقط بلغة تصل إلى الآخرين، وأن مسلسل محاصرة الحريات بدأ في اليوم الذي أعلن فيه عن وحدة اليمن، وأن من أخرجنا إلى الشارع اليمني هو حاجتنا لأن نُسمع أصواتنا للعالم وأن ننقل قضايانا للعالم، وتساءلت"لو كانت لدينا حرية تعبير في الشارع هل كنا نحتاج فعلا للثورة؟ ".

---

(٩٢) في كلمته التي القاها في افتتاح المؤتمر يوم ٢٠١١/١٢/٥ .

جدلية المهمة .. صانع أم ناقل(٩٣)

شهد ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي جدلا مطولاً حول دور الإعلام العربي في الثورات العربية وعما إذا كان صانعا لها أم مجرد ناقل لأحداثها، قبل أن يتوافقوا على أن الإعلام العربي ومواقع التواصل الإجتماعي كانت ناقلا للأحداث وليست صانعة لها.

وأجمع المشاركون على أن مواقع التواصل الإجتماعي"الفيس بوك والتويتر واليوتيوب"قامت بدور رئيسي في تغذية الإعلام المرئي والمسموع والمقروء بالمعلومات، وتحولت إلى مصدر وحيد للفضائيات العربية لنقل الصورة والأحداث عما يجري في الدول التي مُنع الإعلام فيها من التواجد والتغطية على نحو ما جرى في ليبيا وسوريا، كما أن هذا الدور دفع لخلق"المواطن الصحفي ".

وأكد وضاح خنفر المدير السابق لفضائية الجزيرة أن الثورات بدأت بشكل طبيعي، وقام الناس بها وليس الإعلام، ولا أحد يستطيع أن يدعي بأنه هو من قام بالثورات أو حرّض عليها، وقد بدأت الثورة في تونس ولم ينتبه إليها أحد ولكن في النهاية قمنا بتوجيه كل كاميراتنا إلى تونس.

---

(٩٣) نظراً لأهمية ما تناوله الملتقى الأول للمدافعين عن حرية الإعلام من محاور وتساؤلات ومضامين تتقاطع تماماً مع اهداف هذه الدراسة فإننا رأينا التوقف مطولاً امام أبرز ما قاله الصحفيون والإعلاميون العرب المشاركون في المؤتمر خاصة ما يتعلق منها بتجارب بلدانهم أولاً، وبتجاربهم الشخصية ثانياً، ونعتقد أن ما توقفنا عنده من اقتباسات تشكل في حد ذاتها شهادات ميدانية عن حالة الإعلام العربي في ظل الربيع العربي، وهذا هو المبرر الأبرز الذي قادنا للتوقف مطولاً امام تلك المداخلات والشهادات والتجارب الحية لعدد غير محدود من النخب الصحفية والإعلامية العربية التي شكلت في تقديرنا إضافة نوعية مهمة لأغراض هذه الدراسة.

وقال محمد شبارو أن الفضائيات ساهمت في نشر الخبر والتركيز عليه، والتكنولوجيا قامت أيضاً بهذا الدور، وأن الثورات العربية فاجأت الجميع دون استثناء، ولقد كان هناك ارتباك وانفعال وانحياز عند البعض، والبث في الموضوعية والحيادية، والتوازن والشفافية في أحداث أقل ما يمكن أن توصف بأنها أحداث تاريخية.

وأكد شبارو على أن الجدل حول دور الإعلام في صناعة الثورات العربية قضية مبالغ فيها من وجهة نظري، ومن المؤكد أنه حديث مبالغ به، وأن يكون الإعلام قد صنع ثورات فهذا شرف لا نستحقه.

ونفى بسام بلان أن يكون الإعلام صانعا للثوات قائلاً"لم يكن صانعا للثورات العربية بقدر ما كان محرضاً عليها، وأعني هنا الإعلام المستقل والخاص غير المرتبط بعلاقات مشبوهة مع الأنظمة، والذي عمل وفق سياسات بعيدة عن السياسات الإعلامية للأنظمة العربية المستبدة.

وقال بلان كثيراً ما يجابه الإعلاميون بسؤال عما إذا أصبح الإعلام في هذه الثورات ناقلا لما يصنعه الإعلام الجديد ووسائل التفاعل الإجتماعي؟ وهو سؤال ملغم صنعته الأنظمة المتضررة من الثورات والتي دأبت على العزف على وتر المصداقية.

وأضاف لقد أصبح الإعلام المستقل والموضوعي أقرب ما يكون إلى خندق الثورات والحركات الإحتجاجية بعد أن سكن طويلاً في خندق المعلومات، التي هي الأخرى مفلترة وموجهة وتقوم عليها وسائل ووكالات إخبارية لا يمكنها ادعاء الحيادية، وأن حادثة البوعزيزي في تونس لم تثر اهتمام أحد فقد ألقى زميلي بها في سلة المهملات الإلكترونية، واحتفظت أنا بها دون قصد مني لكنني

لم أضعها في نشرة الأخبار لأنه خبر تونسي محلي لا يهم عموم المشاهدين العرب.

وقال لقد تأخر الإعلام عن الأحداث المتسارعة، وعندما أزهر الربيع العربي بلغ التحدي درجة عالية أتعبت الإعلام بكل ألوانه المكتوبة والمسموعه وخاصة المرئية، ومع تفجر الثورة السورية بات ممكنا الحديث عن عصر إعلامي جديد، ثورة تدوم ٩ أشهر ويقوم بتغطيتها شباب متخفون ليسوا من الصحفيين وبأدوات وتقنيات بسيطة ورخيصة تجبر وسائل الإعلام في العالم على الأخذ منها.

وأضاف إن هذا الطوفان في المعلومات والصور شكل تحديا مفاجئا وخطيرا فالقنوات التلفزيونية كانت تعاني أشد المعاناة للحصول على صورة لمواطن سوري أو ليبي أو تونسي يعترض أو يتظاهر أو يُضطهد باتت تواجه تحدي كيف تتعامل مع سيل من الصور والمعلومات من هذا النوع.

وختم كامل بالقول إن الإنحياز للثورة والحرية اقوى من أن يكبحه كابح، واختار الصحفيون الذهاب بعيدا في هذا التوجه مهما كلف الثمن، وقد دفع بعضهم الثمن غاليا.

وقال عصام حسن إن مهمة الإعلام هي نقل الأحداث والمعلومات وتقديم مختلف الآراء التي تسمح للجمهور بالتقييم، وأن العامل والمحرك للثورات العربية هم أولئك الذين قرروا تحدي الخوف والقمع واستطاعوا أن يكسروا حاجز الخوف وأن ينقلوا للشعوب العربية فكرة أنها قادرة على أن تتحدى وتكسر إرادة السلطات.

وقال أما مقولة أن الإعلام قادر على تفجير الثورات فإن ما جرى في تونس أسقط هذه المقولة تماماً؟ كما أن وسائط الإعلام

الحديثة أتاحت للمواطنين بشكل أو بآخر التعبير عن آرائهم وقد أتاح هذا الإعلام دور التربة للربيع العربي.

ووفقاً للناشطة السعودية خلود الفهد فإن الإعلام التفاعلي لا يسقط الحكومات وإنما الناس هي التي تسقطها، مؤكدة على أن مواقع التفاعل الإجتماعي تحولت إلى داعم حقيقي للثورات العربية.

ونفى رئيس لجنة الحقوق والحريات بنقابة الصحفيين في تعز باليمن زكريا الكمالي أن يكون الإعلام الجديد صاحب الفضل في بواكير الثورة في اليمن، لكن مواقع التواصل الإجتماعي تركت في الشهور التالية أثرا في إنعاش الزخم الثوري وإيصال صوت الثورة إلى الناس.

وشكك الخبير في حقوق الإنسان الإعلامي فادي القاضي في أهلية الإعلام الجديد في تحريك الثورات العربية، لكنه استدرك قائلاً" ومع ذلك أنا لا اشكك في دوره الذي قام به"، ومن المؤكد أن الفيس بوك والتويتر لم يسقطا نظام ابن علي أو مبارك، لكنهما ساهما بشكل كبير في إسقاط تلك الأنظمة، فقد كان للإعلام الجديد دور بارز في نقل الأحداث التي رافقت الربيع العربي إلا أنه لم يكن صاحب الدور الأساسي في إطلاق شرارة الربيع العربي.

واقع الإعلام العربي:

واستعرض المشاركون في المؤتمر واقع الإعلام العربي أثناء الثورات العربية، وبحسب عبيدة فارس"سوريا " فإن استراتيجية الإعلام السوري المتبعة حالياً تقوم على مبدا تمرير المعلومات الخاطئة، واستخدام الخطاب الديني لتبرير أعمال النظام السوري دينياً، وتكرار المعلومات بمهاجمة الشخصيات المؤيدة للثورة السورية.

وقال مؤيد اللامي"العراق " إن الصحافة في العراق تحولت بعد عام ٢٠٠٣ إلى سلطة رابعة، وقد فقدنا منذ ذلك العام وحتى الأن حوالي ٢٧٠ شهيدا من الصحفيين، وأصبحت الصحافة في العراق تخيف السلطة والمسؤولين، معترفا بوجود تجاوزات على المعايير المهنية..

وقال خالد الحمادي"اليمن" إن اليمن أصبح المرشح الأول في قائمة المنتهكين للحريات الإعلامية في العالم العربي لهذا العام، حيث بدا المشهد الإعلامي قاتم السواد، لكثرة ما ارتكبت من إنتهاكات ضد وسائل الإعلام وسجّل العام الحالي أسوأ حملة حكومية ضد وسائل الإعلام تجاوزت في مجملها ٣٣٠ عملية إنتهاك للحريات الصحافية والإعلامية وفقاً لنقابة الصحافيين اليمنيين، شملت مقتل ستة صحافيين ومصورين وإعلاميين، وإصابة العشرات بالرصاص الحي أو بالإعتداء الجسدي واختطاف واعتقال العديد غيرهم.

وقدم ناجي بغوري من تونس شرحاً لواقع الإعلام التونسي، ودوره في الثورة التونسية وما تعرض له من إنتهاكات، وكيف كان حال الإعلام التونسي قبل الثورة، مشدداً على ضرورة توفير التشبيك بين الإعلام وبين المنظمات الدولية المدافعة عن حرية الإعلام.

وقال بغوري إن حرية الإعلام لم تعد ترفاً فكرياً، ويجب مقاومة الفساد، وفي تونس انتقلنا الآن من مرحلة الإستبداد إلى مرحلة الديمقراطية ولا يمكن لأحد أن يشكك في نزاهة الإنتخابات التي جرت في تونس مؤخراً.

واستعرض فرج نجم من ليبيا واقع الإعلام الليبي تحت حكم النظام السابق، وكيف تحول الإعلام في ليبيا طيلة حكم القذافي إلى بوق للسلطة، مؤكداً على أن نجاح الثورة الليبية قد اطلقت ثورة حقيقية في الإعلام الليبي، فمن خمس صحف فقط كانت تصدر في كل ليبيا خلال حكم القذافي فإن ١٥٠ صحيفة تصدر الآن في بنغازي فقط.

وقال مصطفى بو شاشي من الجزائر إن الإعلام الجزائري انقسم حول الإحتجاجات داخل الجزائر من جهة والثورات في تونس ومصر من جهة أخرى، وقد خلق النظام الجزائري إعلاما يتمثل بصحف خاصة وليست مستقلة تقوم بالترويج لخطاب السلطة الذي يعتبر أن الثورات العربية هي ثورات غربية وأنه لا يمكن الحديث عن ثورة تنتقل بسرعة من دولة إلى أخرى.

وأشار بو شاشي إلى أن الجزئر هو البلد الوحيد الذي لا توجد فيه قناة تلفزيونية خاصة ومعظم الجزائريين يتابعون القنوات الخارجية، وحتى إن إنشاء مواقع الكترونية في القانون الجزائري الجديد يحتاج إلى ترخيص مسبق، وعلى مالك الموقع الإلتزام ببنود القانون، ولكن بعض الصحفيين الجزائريين يعتبرون أن إعطاء الحرية للمؤسسات والشركات الخاصة بامتلاك محطات إذاعية وتلفزيونية هو نوع من الإنفراج في الجزائر، وأن الخارطة ستكون أكثر ايجابية في المستقبل[٩٤].

---

(٩٤) وليد حسني زهره إعداد وتحرير (صناعة الثورات.. الإعلام في الربيع العربي ناقل أم محرض..؟) ويضم الوقائع الكاملة لملتقى المدافعين الأول عن حرية الإعلام والتعبير في العالم العربي، صدر عن مركز حماية وحرية الصحفيين في عمان في شهر ايار سنة ٢٠١٣ .

التحديات التي تواجه الإعلام العربي:

من الواضح أن ثمة تحديات كبرى تواجه الإعلام العربي بعد الثورات العربية، ووفقاً للمحامي نجاد البرعي"مصر " فإن التحديات التي تواجه الإعلام العربي تتمثل بتحديات ملكية وسائل الإعلام، ودور ومكانة الإعلام الجديد، وتحدي المهنية الإعلامية، وتحدي الإنحياز السياسي للصحفيين، وأخيرا تحديات التشريعات التي ورثتها الثورات العربية عن الأنظمة القمعية.

وقال عريب الرنتاوي"الأردن " نحن لا نتحدث عن إعلام واحد بل نتحدث عن مؤسسات إعلامية ومدارس مختلفة، وفي الربيع العربي نسأل كيف ستتوزع قضايا الربيع العربي بينها، وأعتقد أن الإعلام غيَّر أدواته ولن يعود لما كان عليه في السابق خاصة وأن الشارع العربي كان يتعامل مع إعلام رسمي، ولكن في الربيع العربي فإن الجماهير قالت كلمتها .

وتوقع الرنتاوي أن نشهد موجة من التطرف الإعلامي والرهان الأكبر والأساسي هو على الإعلام البديل الذي من الممكن أن نسميه"إعلام الفقراء"والإعلام المتحرر الذي جلب له الملايين والذي يعبر المواطن من خلاله دون المرور بمقص الرقيب، وسيلعب دوراً حاسما بعيدا عن سطوة سلطة المال، ولكن يبقى السؤال عن الأجندات السياسية التي قد تلعب وتسيطر على هذا الإعلام.

وقال صلاح الدين الجورشي"تونس"إن تونس شهدت مصالحة بين الإعلام والمواطن التونسي بعد الثورة، وهناك في تونس ظاهرة الجدل السياسي والمساجلات التي تجدها في كل وسائل الإعلام والتي تساهم بتأسيس المُناخ السياسي العام، مشيراً إلى وجود أزمة الثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام، ويظهر ذلك في الهجوم

على بعض المؤسسات الإعلامية كنوع من الإحتجاج على تغطياتها الإعلامية.

وشدد الجورشي على أن مستقبل الإعلام الحر مرهون بنجاح الثورات في العالم العربي، والإعلاميون في غالبيتهم ينحازون للحرية وبالتالي ينحازون للثورة، وهذا يشكل ضمانة لحرية الصحافة في مجتمعاتنا.

دور الإعلام الجديد ومستقبله:

وحول دور الإعلام الجديد ومستقبله في الثورات العربية قالت نزيهة سعيد"البحرين " إن دور الإعلام الإجتماعي"الفيس بوك والتويتر والمدونات " تحوَّل في ظل تلك الأوضاع إلى المصدر الرئيسي للأخبار، وأصبحت هي المادة اليومية التي يعتمد البحرينيون عليها للتعرف على المستجداًت كما أنها قامت بفضح الكثير من الممارسات اللاأخلاقية واللاإنسانية التي مارستها القوات الأمنية في البحرين.

ووفقاً للناشطة السعودية خلود الفهد فإن الإعلام الجديد أدى بالنتيجة إلى التاثير على الحكومة السعودية وقامت بتغيير سياساتها، كما أن السعوديين أصبحوا مهتمين أكثر بهذه المواقع، وقد وفر الإعلام الجديد للشعب العربي القوة والمعلومة، وبالتالي أصبح الشعب العربي يرفض السلطة الفوقية، وعمل على كسر احتكار المعلومة.

وأضافت قبل خمس سنوات في السعودية لم نكن نعرف شيئا عن عالمنا العربي، كنا مغيبين تماماً، الآن وفي السعودية نجح الإعلام الجديد بإسقاط الكثير من الرموز الدينية والسياسية والنخب، كما نجح بتغيير الكثير من القوانين، وأصبح المواطن السعودي يعي تماماً قوة الإعلام الجديد وتأثيره الكبير.

وقالت الفهد إن الحكومات لم تختبر حتى الآن قوة الإعلام الجديد، وبعض الحكومات تعاملت معه بالتعالي، إلا أنه نجح بكسر هيبة الأنظمة السلطوية والإستبدادية، وكشف عن أن الحكومات كانت عاجزة تماماً عن فهم الثورات العربية.

واستعرض الفنان المصري خالد ابو النجا فيلما من اخراجه يحمل اسم"ميكروفون "مؤكدا على أن الشعب العربي خلع الخوف ولم يخلع الأنظمة وهذا هو المهم.

وقال أبو النجا المهم أنه أصبح في داخل كل واحد منا ساعة بيولوجية تدق، وأنا أجزم بأننا دخلنا في عالم جديد تماماً.

وشدد على أهمية الصورة في نقل الأحداث وتحديدا في الثورات العربية وفي مصر بالذات، مشيرا إلى أن الصور التي تم نقلها من ميدان التحرير والجماهير التي تهتف بصوت واحد"الشعب يريد إسقاط النظام " كانت أبلغ وأصدق من أن ينكرها أحد، وعندها فقط تأكد لنا جميعا بأن الثورة في مصر ستنتصر.

واستعرض رئيس لجنة الحقوق والحريات في نقابة الصحفيين في تعز باليمن زكريا الكمالي دور الإعلام الجديد في الثورة اليمنية قائلاً إن قنوات التواصل الإجتماعي "فيس بوك تويتر يوتيوب " ساهمت بشكل كبير في فضح جرائم النظام التي يرتكبها بحق الثوار السلميين، وكانت غالبية القنوات الفضائية تعتمد عليها كمصدر رئيسي للأخبار ولتوثيق الجرائم.

وأشار الكمالي إلى أن الإعلام الجديد أكثر تحررا من الإعلام التقليدي لأنه لا يخضع لرقابة أجهزة القمع، كما أن العاملين في الإعلام الجديد أكثر شجاعة من العاملين في الإعلام التقليدي، كما أن الإعلام الجديد احتضن الكثير من المواهب غير المحترفة

إلا أنهم نجحوا بالوصول إلى قلوب الناس .

وقال الكمالي إن الربيع العربي لن يكتمل بدون الإعلام الجديد الذي يتمتع بحرية أوسع، لكن بالمقابل يؤخذ عليه عدم مهنيته، ولجوئه أحيانا إلى المبالغة وإلى عدم الدقة في وصف الأحداث.

وقال الخبير في حقوق الإنسان الإعلامي فادي القاضي - لقد فشلنا كحاضر اعلامي في العالم العربي بالوفاء بالمتطلب الإعلامي لتغطية أحداث الربيع العربي، فنحن - استخدمنا الإعلام الجديد كوسائط اتصال ونشر جديدة، وتساءل هل ما أنتج على التويتر والفيس بوك ثورة، وأجاب بالتأكيد لا ليس ثورة، فنحن استخدمنا ادوات فقط، والسبب أن الإعلام التقليدي لا يبيح للناس التعبير عن آرائها وإيصال صوتها إلى الناس والمسؤولين، لكن الإعلام الجديد يتولى هذه المهمة.

الإعلام الضحية:

وأجمع معظم المتحدثين على أن الإعلام العربي كان ضحية في الثورات العربية بسبب سلسلة طويلة من الإنتهاكات التي تعرض لها الإعلاميون العرب من قبل السلطات في تلك الدول.

وأشارت عبير السعدي"وكيل نقابة الصحفيين المصريين " إلى الحملات التي استهدفت الصحفيين خلال الثورات والتي تراوحت ما بين القتل والإصابة والإختطاف والإحتجاز العسكري والتعذيب واستخدام الذخيرة المطاطية والغازات المحرَّمة دولياً وسلاح البلطجية او الشبيحة.

واستعرضت نزيهة سعيد من البحرين الإحتجاجات التي شهدتها مملكة البحرين باعتبارها نموذجاً على كون الإعلام

العربي ضحية للثورات العربية قائلة إن السلطات البحرينية قامت بالتضييق على ١٢٣ صحفيا ومُدونا ومُصورا ومنتعهم من ممارسة عملهم الصحفي، واعتقال وتعذيب وسوء معاملة ٢٧ منهم، وإقالة أكثر من ٤٥ صحفيا منهم، وتم تصنيف قرابة ٢٥ صحفيا فيما يسمى بـ "قوائم العار".

وأضافت إن ٧ صحفيين تم التشهير بهم علانية والطعن في نزاهتهم وتلفيق التهم لهم على شاشة التلفزيون الرسمي، بالإضافة إلى عشرات الصحفيين الذين تم الضغط عليهم للكتابة مع التوجهات الحكومية وتبني آراء الحكومة وأجندتها.

وقالت سعيد إن الإعلام الرسمي البحريني عمل على تغيير وتشويه مضمون الإحتجاجات أو نداءات المعارضة وشعارات المحتجين بما يتناسب والقصص المفبركة التي تصنعها الجهات الرسمية، وعرض أفلام قصيرة لمعتقلين من المعارضة في جرائم لم يرتكبوها وتم الأخذ بهذه الإعترافات في المحكمة، واستغناء هيئة شؤون الإعلام عن زهاء ٥٠ موظفا لاسباب طائفية.

وقال ممثل منظمة هيومن رايتس ووتش كريستوف ويلكي إن الإعلام ليس وحده ضحية الربيع العربي دائما، وإنما هناك أيضاً الذين يدافعون عن حقوق الإنسان وكانوا ضحايا للقمع، وقد قامت بعض الدول بوضع قيود على الإعلام واستهدفت الإعلاميين خلال الثورات العربية، كما شجعت بعض الحكومات البلطجية لمهاجمة المحتجين ومنتقدي الحكومات.

وقال جيم بو ملحه إن علينا الإنتباه لحماية الصحفيين الذين تعرضوا لتهديدات وضغوطات في السنوات العشر الاخيرة، وإن الصحفيين مستهدفون من الأنظمة والسلطات، ولدينا في المنظمات

الدولية معلومات يمكن استخدامها مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وقال بو ملحه هناك طريقتان للحماية، الأولى مواجهة الحكومات وهذا ينهي الحصانة التي يتمتع المسؤولون بها، والطريقة الثانية دور نقابات الصحفيين، ونحن كنقابيين لدينا القدرة على التأثير في الربيع العربي، وإن استخدام التويتر والفيس بوك لنشر المعلومات ليس أداة للمواطنين فقط بل هو أداة للصحفيين أيضاً.

ودعا بو ملحة الصحفيين لأن يكونوا أكثر مهنية واتزانا في التغطيات وأن يحرصوا على جودة المعلومات ومصداقيتها، وعلينا الإستثمار في التدريب، وسنقوم بتحدي الحكومات وبالدفاع عن التعددية، ومعا سنضع أجندة التغيير للصحفيين.

مستقبل الحريات الإعلامية:

أفرزت الثورات العربية تحديات جديدة أمام الإعلام العربي، وبات من الواضح أن التحديات المستقبلية التي يواجهها ستكون كبيرة جداً بسبب التأثيرات الكبرى التي خلفتها الثورات العربية وراءها.

وبحسب خالد الحمادي"اليمن " فإن مع انطلاق شرارة الثورة اليمنية مطلع شهر شباط فبراير سنة ٢٠١١ شهدت الساحة اليمنية فضاءات أوسع من الحريات الإعلامية ولكن في إطار الساحات التي يسيطر عليها الثوار فقط حيث لا سلطة للنظام عليها ولا قدرة لقوات الأمن في الوصول إليها، بينما شهدت بقية أرجاء اليمن أكبر عملية انتهاكات ضد الحريات الإعلامية والصحافية والتي لم يشهد اليمن مثيلا لها من قبل في تاريخه الحديث.

وقال د. وحيد عبد المجيد إن الثورات العربية سيكون لها الدور الحاسم في تحرير الإعلام العربي من القيود التي عانى منها طيلة عقود طويلة، لكن الثورات سيزداد تأثيرها تدريجيا، ولكن حرية الإعلام لا تتحقق بإزالة القيود المفروضة عليها، والثورات قد تحرر الإعلام ولكنها لا تضمن إعلاما حرا حقيقياً.

وأضاف إن الثورات قد فتحت الباب لإزالة القيود، وإذا كانت ممارسة الحرية السياسية تحتاج لمقومات فكذلك الحال بالنسبة للإعلام.

واستعرض عبد المجيد ثلاثة محاور أساسية يمكن أن تؤدي إلى إزالة القيود عن الإعلام وهي تطوير المهنية والتدريب، و المِلكية لوسائل الإعلام، وتنظيم وسائل الإعلام.

الفصل الثاني

إطلالة على المشهد الأردني ...

خارطة بمفتاحين.. قيود القانون واختراع الشجاعة

اعتبرت منظمة"مراسلون بلا حدود"[٩٥] أن الأردن تراجع ٨ مراكز في ترتيبه العالمي لسنة ٢٠١١ بالنسبة لحرية الصحافة مقارنة بمكانته العالمية السابقة، فقد كان يحتل المرتبة ١٢٠ سنة ٢٠١٠، إلا أنه في عام ٢٠١١ تراجع ٨ مراكز دفعة واحدة ليصبح في المرتبة ١٢٨.

وبحسب التقرير فإن حال الأردن"لم يتبدّل كثيراً ولكن سجل التقرير عنف الشرطة إزاء الإعلاميين والإعتداءات المتكررة والمتعمدة ضد مكاتب وكالة الصحافة الفرنسية في عمان مما يفسر خسارة هذا البلد ثماني مراتب في التصنيف، فإذا به ينتقل من المرتبة ١٢٠ إلى المرتبة ١٢٨ ".

وجاء في ملخص التقرير عن حالة الإعلام في العالم العربي"كان القمع عنوان العام المنصرم فلم ترتبط حرية الإعلام يوماً بالديمقراطية إلى هذا الحد، ولم يتعرّض عمل الصحافيين يوماً للمضايقة إلى هذا الحد، ولم تكن الإجراءات الرقابية والإعتداءات على سلامة الصحافيين الجسدية يوماً كثيرة إلى هذا الحد، المعادلة بسيطة، من شأن غياب أو تغييب الحريات المدنية أن يؤدي عملياً إلى غياب أو تغييب الصحافة، فالديكتاتوريات تخشى الإعلام وتمنعها خاصةً عندما يمكن إضعافه "[٩٦].

ولاحظ التقرير الدولي الهام أن دولا مثل تونس وليبيا ارتفعت فيها درجة الحريات الصحفية بشكل كبير جداً، فقد انتقلت تونس من المرتبة ١٦٤ إلى المرتبة ١٣٤ مكتسبة بذلك ٣٠ نقطة بسبب الإجراءات السريعة الإصلاحية المتعلقة بضمان حرية الإعلام بعد

---

(٩٥) صدر التقرير تحت عنوان"تصنيف مضطرب بفعل قمع الحركات الاحتجاجية " بتاريخ ٢٥ كانون الثاني يناير ٢٠١٢ ويدرس حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي ومنطقة الشرق الاوسط خلال عام ٢٠١١ .

(٩٦) راجع التقرير على موقع المنظمة على الإنترنت http://arabia.reporters-sans

نجاح ثورتها، تتبعها ليبيا بالتقدم ١٠ نقاط بعد نجاح ثورتها لتصل إلى المرتبة ١٥٤ بعدما كانت في المرتبة ١٦٤ .

ولسنا هنا بصدد التوسع فيما ورد في التقرير لكن يكفينا التأشير هنا إلى أن معطيات تقرير"مراسلون بلا حدود " لم يتخذ الثورات العربية في الربيع العربي مسطرة كاملة الأناقة لقياس مستوى الحريات الصحفية، ففي دولة مثل مصر التي نجحت ثورتها بالإطاحة بنظامها السياسي لم تستطع التقدم في التصنيف العالمي لحرية الصحافة، فقد خسرت مصر ٣٩ مرتبة فمن المرتبة ١٢٧ عام ٢٠١٠ إلى المرتبة ١٦٦ للعام ٢٠١١ بسبب ما أسماه التقرير"الإجراءات التي اتخذت لضبط المعلومات والأنباء بهدف فرض تعتيم إعلامي على القمع الممارس .. قمع مختلف المراحل الثورية المتعاقبة الذي نفذه نظام حسني مبارك، ومن ثم المجلس الأعلى للقوات المسلحة.. "[٩٧].

لقد كانت تأثيرات الربيع العربي على الأردن سريعة ومؤثرة بشكل مباشر، فقد التحق المحتجون الأردنيون سريعا بالمحتجين التونسيين، وكانت شوارع عمان والمحافظات الأردنية الأخرى القريبة من العاصمة المركز أو حتى البعيدة عنها تشهد خروج الالاف والمئات في مسيرات وتظاهرات منطمة، فيما كان رؤساء الحكومات الأردنية ووزراء في حينه ينفون أن يكون للثورة التونسية أي تأثير على الشارع الأردني وحراكه الشعبي.

وأمام هذه التداعيات بدا المشهد الأردني تتقاسمه الكثيرمن حالات الشد والجذب، ففي الوقت الذي كانت المسيرات فيه تتعرض للكثير من الإعتداءات سواء من الشرطة أو من"الزعران و البلطجية " فقد كان الصحفيون يتلقون الكثير من تلك الإعتداءات،

(٩٧) المصدر السابق.

ويتعرضون للضرب على نحو"ساحة النخيل" واعتصام دوار الداخلية، وحتى مسيرة الأغوار وغيرها من الإحتجاجات الأخرى التي كان الصحفيون يقومون فيها بدورهم المهني والوظيفي فيما كانوا يتلقون الإعتداءات والضرب.

وفي الجهة المقابلة فقد كانت الحكومات هي الأخرى تواصل عملها باتجاه تشديد القوانين على الإعلام على نحو الاستراتيجية الإعلامية، والمادة ٢٣ من القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد، عدا عن التسريبات الأخرى المتعلقة بنوايا الحكومات إصدار قانون خاص بالصحافة الإلكترونية يستهدف تشديد الرقابة عليها إلى جانب تعديل قانون المطبوعات.

وفي ظل كل تلك الأجواء فقد سجلت الصحافة الأردنية وتحديدا الصحافة الإلكترونية قفزة حقيقية ايجابية تجاه انتزاع حريتها والتحليق في فضائها الأوسع، وبالرغم من أن سقف التعبير والنشر قد ارتفع كثيراً في الصحافة الإلكترونية قياساً بما كان عليه الوضع قبل أحداث الربيع العربي وتأثيراته المحلية على الأردن، فإن الصحافة الورقية وجدت نفسها مدفوعة لمجاراة الصحافة الإلكترونية المحلية أولاً، والصحافة العربية ثانياً، مما دفعها ولو قليلاً للتجرؤ على النشر، والمساس أحيانا بالخطوط الحمراء.

والفضل يعود في ذلك كله لمجريات الربيع العربي، والشعار الضاغط والكبير الذي رددت صداه كل أقطار العالم العربي ووصل إلى حدود العالمية"الشعب يريد اسقاط النظام "، لكن في الحالة الأردنية تم استبدال هذا الشعار بشعار اخر"الشعب يريد القضاء على الفساد"، ووجد الإعلام الأردني مساحة أوسع للتحرك في فضاء هذا الشعار.

وحتى تتضح المعطيات بشكل افضل فإن الإعلاميين الأردنيين وجدوا أنفسهم أمام معطيات جديدة عليهم التماهي معها وملاحقتها، فنفذ الصحفيون والإعلاميون الأردنيون أول اعتصام من نوعه في دوار"محمود الكايد" ضد تدخل الأجهزة الأمنية وتحديدا دائرة المخابرات العامة في عملهم، ورفعت في ذلك الاعتصام شعارات لم ترفع من قبل.

والأهم من ذلك كله شهد هذا الإعتصام مشاركة وزير الإعلام"طاهر العدوان " في فعالياته وألقى كلمة في المعتصمين، وهي أيضاً سابقة لم تحدث من قبل.

في ظل هذه المعادلة فإن أمامنا خارطة بمفتاحين، يتعلق المفتاح الأول بالقيود التي أرادت الحكومات فرضها بقوة القانون على الحريات الإعلامية في ظل الربيع العربي، والمفتاح الثاني يتعلق بذهاب الإعلاميين الأردنيين إلى اختراع الشجاعة في مواجهة الخطوات الحكومية الهادفة لتقييد حريتهم في ظل الربيع العربي وتداعياته.

١- الإستراتيجية الإعلامية:

من أهم ما شهده عام ٢٠١١ من تداعيات للربيع العربي إقرار الحكومة للإستراتيجية الإعلامية"٢٠١١ ٢٠١٥ " التي سرعان ما تراجعت عنها[٩٨].

وجاء وضع هذه الإستراتيجية بتوجيهات مباشرة من الملك في نهاية شهر آذار عام ٢٠١١ لحكومة د. معروف البخيت، فقد دعا الملك في رسالته إلى البخيت وضع استراتيجية إعلامية تقوم على قاعدتي الحريّة والمسؤوليّة، وتأخذ بعين الإعتبار متغيرات العصر من أدوات جديدة للاتصال، على أن تُعدّ بالتعاون مع كل الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص.

وشكلت الحكومة في حينه لجنة ضمت وزراء الأوقاف والثقافة، وعدد من الأمناء العامّين، ومدراء مؤسّسات الإعلام الرسمي، وبالتعاون مع كل الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص وبرئاسة وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال.

وأجرت اللجنة حوارات ولقاءات متعددة استمرت لشهرين كاملين مع المؤسسات والفعاليات في القطاعين العام والخاص، قبل أن يقرها مجلس الوزراء في شهر حزيران عام ٢٠١١ .

ووصف وزير الإعلام آنذاك طاهر العدوان في تصريحات صحفية الاستراتيجية الإعلامية بأنها"توافقية يرضى بها الجميع، حول مفاهيم الحريات الإعلامية وآليات عملها، المسؤولية والمعايير

---

(٩٨) اقرتها حكومة د. معروف البخيت في جلسة مجلس الورزاء المنعقدة بتاريخ ١٧ / ٦ / ٢٠١١، راجع جريدة الرأي الأردنية عدد ٢٠١١/٦/١٨ او الموقع الالكتروني
http://archive.alrai.com/pages.php?news_id=409076 :

المهنية والأخلاقية، وحول إعلام يرتقي بالخطاب السياسي والإعلامي كما تحدث عنه جلالة الملك في خطابه، وتستند على رؤية يبدأ تنفيذها بمراجعة كافة التشريعات المتعلقة بحرية الإعلام، بهدف إيجاد مظلة تشريعية آمنة للعمل الصحفي، كما حددنا الجدول الزمني لتنفيذ هذه المرحلة من ناحية عرضها على الحكومة والبرلمان لإقرارها والذي سيستغرق سنتين"[(٩٩)].

وهدفت الإستراتيجيّة الإعلاميّة إلى توفير بيئة ملائمة قانونياً وسياسياً وإدارياً لتنمية قطاع الإعلام، وجعله إعلاماً معاصراً يحقّق قيمة مضافة لعناصر قوة الدولة والمجتمع، من خلال تعزيز الثوابت والقيم التي تتمتّع بها الدولة، وتعزيز النهج الديمقراطي في أساليب العمل الإعلامي، وإثراء الحياة السياسية، وتوفير وتعزيز استقلالية وسائل الإعلام الرسمية والخاصة وحمايتها.

كما تهدف الإستراتيجيّة إلى توفير بيئة قانونيّة وسياسيّة واجتماعيّة وعلميّة حاضنة لتنمية تعدديّة وسائل الإعلام، وضمان الحق في الوصول إلى المعلومات، وتنمية المهنية الإعلامية، ودعم بناء القدرات الوطنية في مجالات الإعلام وفنونه من خلال تطوير العمل المؤسسي في التدريب والتأهيل الإعلامي.

وتبنّت الإستراتيجيّة الإعلاميّة دعم وتنمية الإعلام المجتمعي الموجَّه للمجتمعات المحلية، إلى جانب دعم وتطوير تطبيقات الإعلام الإلكتروني الجديد، ووضع سياسات ومعايير واضحة لتنمية الإندماج بين قطاعيّ الإعلام وتكنولوجيا الإتصالات، وتعزيز حضور الأردنيين في الإعلام الإجتماعي الجديد.

---

(٩٩) تصريحات وزير الإعلام طاهر العدوان لسوسن زايده ونشرت في ١٤ حزيران ٢٠١١ تجدونها على موقع: http://www.sahafi.jo/filesl

ووضعت الإستراتيجيّة خططاً سنوية تفصيلية تُنفَّذ على مدار خمس سنوات يتمّ خلالها تطوير مجالات عِدّة للمساهمة في تطوير قطاع الإعلام، وعلى رأسها تطوير التشريعات الناظمة للعمل الإعلامي، عبر تشريع قوانين جديدة، وتعديل عدد من التشريعات ذات العلاقة بأداء هذا القطاع.

وتبنّت الإستراتيجيّة الإعلاميّة في مجال المهنيّة والتدريب إنشاء مركز تدريب إعلامي شامل للصحافة المطبوعة والإعلام المرئي والمسموع والصحافة الإلكترونية بهدف تطوير قدرات الإعلاميين الأردنيين في القطاعين العام والخاص، إلى جانب إنشاء جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز الإعلامي، وتحفيز الإعلاميين للتوجه نحو الصحافة الإستقصائية.

ودعت الإستراتيجية الإعلاميّة وسائل الإعلام المحليّة إلى تطوير أدواتها في التنظيم الذاتي للمهنة لضمان الإلتزام بأخلاقيات المهنة الإعلامية، من خلال دعوة جميع وسائل الإعلام الرسميّة والخاصّة، والمؤسسات ذات الشأن لتبني ميثاق شرف وطني تلتزم من خلاله بأخلاقيّات مهنة الصحافة والإعلام، وتطوير ميثاق الشرف الصحفي الذي أقرّته نقابة الصحفيين عام ٢٠٠٣، إلى جانب تبني ميثاق شرف للإعلام الإنتخابي، وإصدار لوائح وقواعد للسياسات التحريرية، ودعوة وسائل الإعلام إلى تعيين مدقق أو مراقب يتولى التدقيق في مدى التزام الوسيلة الإعلامية بأخلاقيات المهنة وتقديم النصح للصحفيين والإعلاميين.

وتضمنت الإستراتيجيّة إنشاء مجلس شكاوى من قبل الجسم الإعلامي يتمتّع بالإستقلالية الكاملة، ويمثل قوة معنوية وأخلاقية في المجتمع الإعلامي، تكون مهمّته تلقي شكاوى وتظلمات المواطنين

ضد وسائل الإعلام والنظر فيها والتدخل لحلها وتقريب وجهات النظر بين الطرفين لإيجاد حلٍ مُرضٍ لهما، بحيث يكون جهة لحل النزاعات خارج نطاق القضاء، واللّجوء إليه ليس إجبارياً، وليس له كذلك صلاحيّات فرض تعويضات مالية.

كما تبنّت إنشاء صندوق التنمية الثقافية والإعلامية بالشراكة بين مؤسسات المجتمع الإعلامي والمؤسسات الإعلامية الرسمية، والمؤسسات الثقافية، وبموجب قانون أو نظام يضمن توفير إيرادات مستدامة للصندوق.

وفي مجال الإعلام الإلكتروني، دعت الإستراتيجية إلى المساهمة الفاعلة في رفع سويّة منتج الإعلام الإلكتروني من خلال تشجيع العاملين فيه على تنظيم أنفسهم في جمعيات أو الإنضواء تحت مظلة نقابة الصحفيين، بالإضافة إلى تشجيع الصحافة الإلكترونية على التسجيل في وزارة الصناعة والتجارة أو في سجل خاص بنقابة الصحفيين، بما يحدد هويّة الموقع ويحافظ على حقوق الملكية الفكرية.

كما تضمّنت الإستراتيجيّة الإعلاميّة خطوات لتعزيز ضمان استقلالية المؤسسات الإعلامية الرسميّة ورفع إمكانيّاتها والارتقاء بمستوى قدرات العاملين فيها، وإيجاد بيئة مناسبة للإستثمار في الصناعة الإعلامية، والإهتمام بالإعلام المجتمعي، واتخاذ خطوات جادّة لتطوير التعليم الأكاديمي الإعلامي، وزيادة حصة الثقافة والفنون في المنابر الإعلامية، إلى جانب الإهتمام بالوعظ والإرشاد[١٠٠].

ولم ترى هذه الاستراتيجية النور، فقد تراجعت الحكومة عنها تماماً، في الوقت الذي وجه فيه وزير الإعلام ورئيس اللجنة التي

(١٠٠) جريدة الرأي "مصدر سبق ذكره

وضعتها طاهر العدوان ضربة قاضية للحكومة بعد أن تبيَّن له أن الحكومة التي يشارك فيها ستقلب ظهر المجن لتلك الإستراتيجية ليسارع إلى تقديم استقالته من الحكومة.

وجاءت استقالة العدوان مفاجئة للجميع، وصاخبة إلى ابعد حد، ومؤثرة كثيراً، وقد دفعت بالإعلاميين الأردنيين إلى توجيه سهام نقدهم للحكومة بعدما نشر الوزير المستقيل نص استقالته في الصحافة الأردنية التي احتفت بها تماماً [١٠١] .

وجاء في نص الاستقالة"لقد قطعت على نفسي العهد وأمام مجلس الوزراء في جلسة السبت الأخيرة بأن لا أذهب مع الحكومة إلى البرلمان إذا حملت معها مشاريع قوانين ضد الحريات الإعلامية لأن هذا يتعارض مع مواقفي ومبادئي التي لم أتخلى عنها عندما انتقلت من الصحافة إلى الوزارة ".

وقال العدوان في استقالته"تشكل مشاريع القوانين المقترحة الخاصة بقانون المطبوعات وهيئة مكافحة الفساد وقانون العقوبات في نظري ضربة حقيقية موجهة إلى نهج الإصلاح وإلى الإستراتيجية الإعلامية التي لم يجف حبرها بعد، فالمشروع الخاص بالمطبوعات يناقض تماماً ما ذهبت إليه هذه الإستراتيجية التي أقرها مجلس الوزراء، والتي عمادها تعديل التشريعات القانونية من أجل سقف أعلى للحريات وليس العكس كما تذهب اليه المشاريع الثلاث التي يتضمنها جدول أعمال الدورة الاستثنائية[١٠٢] ".

---

(١٠١)مراجعة النص الحرفي للاستقالةفي جريدة"العرب اليوم"عدد(٢٠١١/٦/٢٢) ، وقالت الصحيفة"إن الإستقالة تأتي احتجاجا على تعديلات قوانين المطبوعات، وهيئة مكافحة الفساد والعقوبات المعروضة على جدول أعمال الدورة الاستثنائية لمجلس النواب، كونها تحد من حرية الصحافة والإعلام، وتعتدي على الهوامش المتاحة للتعبير وتتنافى مع توجهات الدولة الإصلاحية".

(١٠٢) يقصد الدورة الإستثنائية لمجلس الأمة"النواب والأعيان ".

ووصف العدوان مشاريع القوانين الثلاث بأنها "لا يمكن أن توصف إلا أنها قوانين عرفية"مشيرا إلى ضغوط تمارس على الحكومة من داخلها وخارجها"يضاف إلى كل هذا الأجواء السائدة ضد الإعلاميين بالإعتداءات المتكررة عليهم فيما هم يقومون بواجباتهم المهنية، وهذا يتنافى مع دعوات الإصلاح السياسي الذي لا يمكن أن يقوم على قواعد قانونية وأخلاقية ثابتة بدون مناخ ديمقراطي من الحريات الإعلامية وتحت سقف قوانين الحريات "[١٠٣].

لقد كانت استقالة العدوان في حينه مدوية إلى حد كبير، ولم تتكرر هذه الاستقالة من قبل الا لوزير الإعلام في حكومة احمد عبيدات السيده ليلى شرف عندما قدمت استقالتها في عام ١٩٨٤ وتم تداول نص استقالتها عبر الطرق التقليدية المتاحة أنذاك[١٠٤].

٢ تعديلات قانون هيئة مكافحة الفساد:

وبالرغم من استقالة العدوان وتراجع الحكومة عن "الإستراتيجية الإعلامية"فإن الحكومة ذهبت في الدورة الإستثنائية لمجلس النواب بقانون معدل لقانون هيئة مكافحة الفساد.

الذي أحالته إلى مجلس النواب بهدف تغليظ العقوبات على كل من ينشر عن الفساد دون تقديم وثائق دامغة، ولجأت الحكومة إلى تغليظ العقوبات على الصحفيين والإعلاميين وكل من تطاله المادة لتبدأ العقوبات من ٣٠ ألف دينار في حدها الأدنى إلى ٦٠ ألف دينار

---

(١٠٣) المصدر السابق.

(١٠٤) وليد حسني" بعد ٢٧ سنة.. العدوان يستعيد ليلى شرف " على العديد من المواقع الإلكترونية: عمان نت http://ar.ammannet.net/?p=112185

في حدها الأعلى تدفع لخزينة الدولة[١٠٥].

وبدأت مسيرة المادة وتعديلاتها من مجلس النواب الذي وافق عليها وأحالها حسب الدستور إلى مجلس الاعيان، وتحت ضغط الشارع اضطر رئيس مجلس الاعيان إلى تأجيل الجلسة الاخيرة لمجلس الأعيان حتى لا تتم مناقشة المادة وإقرارها وفقاً لما أوصت به اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بالموافقة عليها كما جاءت من مجلس النواب في حينه.

ودخلت المادة في حالة شد وجذب بين المجلسين قبل أن يتم الغاءها نهائيا من القانون[١٠٦]، فيما تؤكد كل التوجهات الحكومية إلى ترجيح نقلها إلى قانون العقوبات بعد أن ألغيت من قانون هيئة مكافحة الفساد.

٣ التعديلات الدستورية:

ومن أبرز ما شهده عام ٢٠١١ من أحداث تتعلق بالحريات العامة وحرية التعبير والنشر التعديلات الدستورية التي أقرها مجلس الامة في دورته الاستثنائية الأولى.

---

(١٠٥) تنص المادة ٢٣ من القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد على"كل من اشاع او عزا او نسب دون وجه حق الى أحد الأشخاص او ساهم في ذلك بأي وسيلة علنية كانت اياً من افعال الفساد المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون ادى الى الاساءة بسمعته او المس بكرامته او اغتيال شخصيته عوقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف دينار ولا تزيد عن ستين ألف دينار ".

(١٠٦) اقر مجلس النواب المادة ٢٣ في نهاية دورته الاستثنائية الأولى، واحيلت الى مجلس الاعيان الذي اوقفها تماماً بسبب الإحتجاجات الشعبية والإعلامية عليها واعادها في الدوره العادية الثانية الى مجلس النواب الذي قام بتخفيض العقوبات الى عشرة الاف دينار الحد الادنى و٣٠ الف دينار الحد الاقصى، لكن مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢ كانون الأول يناير رفض تلك المادة واعادها الى مجلس النواب الذي صوت بالموافقةعلى الغائها في جلسته المنعقده بتاريخ ٥ شباط فبراير ٢٠١٢.

وكرر الدستور في تعديلاته الجديدة عبارة"تكفل الدولة " ثلاث مرات الواردة في الماده ١٥ من الدستور، فقد كان النص السابق للمادة ينص على"تكفل الدولة حرية الرأي, ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون ".

وأضيفت اليها فقرة أخرى جديدة هي"تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب ".

وأصبح النص الجديد للمادة ١٥ من الدستور كما يلي:

١- تكفل الدولة حرية الرأي, ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون.

٢- تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب.

٣- تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون[١٠٧].

وأضاف المجلس نصاً جديدا للمادة ١٢٨ من الدستور لتصبح الفقرة الأولى منها"لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها "[١٠٨].

---

(١٠٧) الدستور الأردني المعدل سنة المادة ١٥ .

(١٠٨) كان النص السابق للمادة ١٢٨ ينص على"أن جميع القوانين والأنظمة وسائر الأعمال التشريعية المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية عند نفاذ هذا الدستور تبقى نافذة المفعول الى أن تلغى او تعدل بتشريع يصدر بمقتضاه .

الا أن الملاحظ أن الحكومة وبالرغم من أن النص الجديد في الدستور قد أعطى مساحة أوسع لحرية الرأي والتعبير والنشر إلا أن الإجراءات الحكومية التي يوجب الدستور أن تتماشى لاحقا مع النص الدستوري الجديد لم تظهر أية ايجابية حقيقية، ولا يمكن النظر إلى شطب المادة ٢٣ من القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد من زاوية ايجابية، بمعنى أن الحكومة والنواب والأعيان مجتمعين انسجموا برفضهم لهذه المادة مع التعديل الدستوري الجديد بالقدر الذي لم يستطيعوا فيه مواجهة التيار العريض الرافض لتلك المادة.

٤ تعديل قانون المطبوعات والنشر:

أقر مجلس النواب في الثالث من اب اغسطس ٢٠١١ القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة ٢٠١١ الذي أصبحت المواقع الإلكترونية بموجبه مطبوعة صحفية ولها حق التسجيل اختياريا في سجل خاص ينشأ في دائرة المطبوعات والنشر حتى تستفيد المواقع الإلكترونية من ميزات القانون .

كما أقر المجلس القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٠ المعدل لقانون المطبوعات وألغى النواب بموجبه تخصيص غرفة قضائية للنظر في قضايا المطبوعات والنشر واستبدل ذلك بتخصيص قاض على أن يتم النظر في قضايا المطبوعات والنشر خلال ستة أشهر .

واعتبر وزير الإعلام آنذاك الناطق الرسمي باسم الحكومة عبدالله أبو رمان أن هذا القانون هو"نتاج الإستراتيجية الإعلامية التي أمر جلالة الملك عبدالله الثاني بوضعها للنهوض بالإعلام الوطني وقد جاء بعد سلسلة حوارات قامت بها الحكومة مع الجهات

ذات العلاقة كافة "[١٠٩].

وقد أثارت تلك التعديلات على قانون المطبوعات والنشر في حينه الكثير من الجدل حتى بين المواقع الإلكترونية نفسها، ففي الوقت الذي اجتمع فيه رئيس الوزراء د. معروف البخيت مع ناشري ١٣ موقعا إلكترونياً في أواخر شهر حزيران من عام ٢٠١١ لدراسة موقفهم من القانون وتعديلاته وترحيبهم به فإن ناشري مواقع ومؤسسات مجتمع مدني أخرى رفضت تلك التعديلات جملة وتفصيلا[١١٠].

وكان مركز حماية وحرية الصحفيين قد استبق مناقشة مجلس النواب لتعديلات قانون المطبوعات واصدر بيانا مبكراً أعلن فيه معارضته للتعديلات التي قدمتها الحكومة للبرلمان على قانون المطبوعات والنشر واصفا هذه التعديلات بأنها قيود إضافية على حرية الإعلام[١١١].

وقال المركز في بيانه"إن الحكومة حاولت أن توحي بأن تعديلاتها لصالح المواقع الأخبارية الإلكترونية ولكنها في حقيقة الأمر ذر للرماد في العيون ".

وأعلن المركز أن المحامين في وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين"ميلاد" تدارسوا التعديلات المنشورة وسجلوا قلقهم

---

(١٠٩) تصريحات صحفية نقلتها عنه وكالة الأنباء الأردنية بترا في نشرتها الصادرة " ٣ /٨ / ٢٠١١ ".

(١١٠) دافع الزميلان نقيب الصحفيين طارق المومني ورئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين رئيس تحرير موقع المحرر نيوز جهاد أبو بيدر عن قرار حكومة البخيت بتعديل القانون لضم المواقع، قائلاً أن الهدف تنظيم عملها لتمكينها من الحصول على الإعلانات كسائر وسائل الإعلام، وأن التعديل سيشمل فقط المواقع المسجلة رسميا، راجع تقرير سوسن زايده على موقع عمان نت: http://ar.ammannet.net

(١١١) أصدر مركز حماية وحرية الصحفيين بيانه الاستباقي في ١٨ / ٧ / ٢٠١٠ ومتوفر على موقع المركز: http://www.cdfj.org/look/articlel

من تمريرها لأنها لا تخدم المواقع الإلكترونية ولا تمنحهم مزايا ولا تمنع تطبيق قوانين أخرى عليهم.

وجاء في البيان إن مدير وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين "ميلاد" المحامي محمد قطيشات سجل في مطالعته القانونية الأولية العديد من الملاحظات معتبرا التعديلات الحكومية بأنها"ضرب من ضروب اللغو ولا يوجد أدنى جدوى منها سوى إيهام الإعلاميين بضرورة تسجيل المواقع الإلكترونية في دائرة المطبوعات والنشر، حيث أن التعديل جاء قاصراً على بعض النصوص القانونية فقط الأمر الذي يجعل استفادة المواقع الإلكترونية من مزايا قانون المطبوعات والنشر - المزعومة من قبل الحكومة - أمرا غير قابل للتطبيق قانوناً، لأن المشرع الأردني استخدم في قانون المطبوعات والنشر مصطلحين عند معالجته للجرائم الصحفية هما: مطبوعة، والمطبوعات الدورية، ولم يستخدم مصطلح المطبوعة الإلكترونية، فكان حريا بالحكومة أن تعدل باقي نصوص قانون المطبوعات والنشر حتى تطبق أيضاً على المطبوعات الإلكترونية، وحتى لا يكون كل التعديل التشريعي عقيما لا فائدة تطبيقية منه "[١١٢].

وجاء في البند الأول من المطالعة القانونية"إن التعديل التشريعي لن يمنع النيابة العامة من إحالة أصحاب المواقع الإلكترونية أو ناشريها أو كتاب المواد الصحفية أو أصحاب التعليقات إلى المحكمة بموجب قوانين أخرى مثل قانون العقوبات وقانون إنتهاك حرمة المحاكم وقانون جرائم أنظمة المعلومات وقانون حماية اسرار ووثائق الدولة "[١١٣].

---

(١١٢) المصدر السابق.

(١١٣) المصدر السابق.

وفي الملاحظة الثانية على القانون قالت المطالعة القانونية إن" التعديل التشريعي يروج لوجود مزايا لقانون المطبوعات والنشر وهذا أمر غير صحيح قانوناً، فلايوجد أي مزايا لهذا القانون سوى أن العقوبات الواردة فيه هي عقوبات مالية، ولكن بذات الوقت هي عقوبات مالية باهظة لا تمنع من الحكم بالتعويضات المدنية مهما بلغت على الصحفيين، وأيضاً لا يمنع القانون من توقيف الصحفيين أو صدور أحكام بالحبس بموجب قوانين أخرى، كما أن الجرائم الواردة عنكبوتية الشكل مطاطية المحتوى قابلة للتطبيق على أي مادة صحفية، وبذات الوقت أيضاً لا يمنع هذا القانون من تطبيق قانون محكمة أمن الدولة وخاصة المادة الثالثة منه المتعلقة بالإختصاص على قضايا المطبوعات والنشر .

واكدت المطالعة القانونية على"أن التعديل التشريعي ينم عن رغبة الحكومة في السيطرة على المواقع الإلكترونية وإخضاعها للعقوبات في حين أنه لايمكن قانوناً محاسبة الموقع الالكتروني عن أي جريمة بموجب التشريعي الأردني حتى ولو كان مسجلاً، لأن الموقع الالكتروني ليس شخصا طبيعيا او هيئة معنوية حتى تقام عليه دعوى الحق العام ويبقى مجرد مكان افتراضي ووسيلة في حال وقوع جريمة ما، كما أنه منح حق الإختيار في التسجيل في السجل الخاص بالمطبوعات الإلكترونية، ولكنه أناط كل ما يتعلق بإجراءات التسجيل ومتطلباته والمعلومات الخاصة به والإلتزامات المترتبة على ما بعد التسجيل بصلاحيات الوزير الذي سيصدر تعليمات لتلك الغاية والتي ستصبح جزءا من التشريع الأردني ولها قوة إلزامية للكافة، وهذا الأمر ينطوي على قيد إضافي على حرية الإعلام في الأردن "[١١٤].

(١١٤) المصدر السابق..

ورات المطالعة القانونية أن القانون مليء بالعيوب التشريعية على نحو وجود تضارب بين تعريف المطبوعة الإلكترونية الواردة في التعديل وتعريف الموقع الإلكتروني الوارد في قانون جرائم أنظمة المعلومات، فهما تعريفان مختلفان سيؤديان إلى إرباكات في التطبيقات القضائية، كما أن المشرع استخدم لغة غير قانونية في المادة ٤٩ المضافة بموجب القانون المعدل، حيث أن عبارة "القائمين عليها " لا يمكن أن تستخدم في التشريع لأنها غير مانعة أو جامعة ولا يوجد لها أي معاني أو دلالات محددة، وكذا الحال عندما استخدم كلمة "مرخصة " دون أن يضع أحكاما للتراخيص الخاصة بالمطبوعات الإلكترونية، فالتسجيل الذي أورده المشرع يختلف عن الترخيص، لذا نجد المشرع استخدم كلمة من باب اللغو البحث "[١١٥].

ولم تتوقف الإنتقادات لسياسة الحكومة بالتأثير سلباً على حرية التعبير والنشر والحريات الإعلامية عند هذا الحد، فقد دخل على تلك الحلقة المركز الوطني لحقوق الإنسان الذي أصدر بيانا انتقد فيه سياسة الحكومة الرامية إلى إجراء تعديلات على قوانين قال أنها تمس بحرية التعبير.

واعتبر المركز الوطني لحقوق الإنسان في بيان صدر عنه أن التعديلات الواردة على قانوني المطبوعات والنشر وهيئة مكافحة الفساد"قد تشكل مساساً وقيوداً قانونية إضافية على الحق في حرية الرأي والتعبير، داعياً مجلس الأمة لإتخاذ موقف يدعم حرية الرأي والتعبير، معتبرا أن بعض أحكام التشريعات التي تقدمت بها الحكومة إلى مجلس الأمة والمتعلقة بحرية الرأي والتعبير قد تشكل قيوداً إضافية على حرية الإعلام ".

---

(١١٥) المصدر السابق.

وقال المركز إن بعض تلك الأحكام تتنافى مع حق الإنسان في حرية التعبير بوصفها المظهر الأساسي والمرتكز الأول للحريات الفكرية وفي مقدمتها حرية الصحافة والإعلام، وحرية التجمع السلمي، والإنضمام الطوعي للجمعيات والنقابات، وحرية الوصول إلى المعلومات، كما أن الدراسة المتأنية لمشروع قانون المطبوعات تظهر أن هذه التعديلات قد تشكل قيداً على حرية الرأي والتعبير، وتخالف التوجهات العالمية التي تؤكد أن محاولات القوننة الحكومية لغايات السيطرة على المحتوى الإلكتروني أمر مستحيل ومخالف للتوجهات العالمية بحرية الإنترنت، داعيا لمراجعة القانون برمته، حتى يتواءم مع المعايير الدولية لحرية الإعلام، وعدم تعديل نصوص مجتزأة من القانون "(١١٦).

(١١٦) التفاصيل الكاملة لنص بيان المركز الوطني لحقوق الإنسان على موقع زاد الأردن: http://jordanzad.com/index.php?page=article&id=53426

المفتاح الثاني ..إختراع الشجاعة:

١ اعتصام الكايد..

يبدو هذا العنوان مختزلاً للمشهد الإعلامي الأردني في ظل تداعيات واستحقاقات الربيع العربي وتأثيراته المحلية على الأردن وعلى الإعلام الأردني، لقد ذهب الصحفيون مبكراً إلى ما يمكن وصفه بـ"إختراع الشجاعه" في مواجهة ما يشهدونه من تدخلات في عملهم، وما يتعرضون له من مضايقات وتأثيرات تبدأ بالقوانين ولا تنتهي عند حدود التأثير المباشر وغير المباشر في عملهم.

وذهب الصحفيون الأردنيون مبكراً للتعبير عن تمسكهم بحريتهم ورغبتهم بفضاء أكثر إنفتاحاً لعملهم، حين نفذوا في مطلع شهر آذار مارس اعتصاماً هو الأول من نوعه في تاريخ الصحافة الأردنية على دوار محمود الكايد دعوا فيه صراحة لوقف التدخلات الأمنية في عملهم.

لقد جاء هذا الاعتصام في ظاهره الأولي تضامنا مع الزملاء الصحفيين في جريدة الرأي المحسوبة أصلا على الحكومة، حين اعتصموا في نهايات شهر شباط ٢٠١١ للمطالبة برفع سقف الحرية في الصحيفة وتحسين ظروف العاملين فيها، لينتهي بالمطالبة بإقالة إدارة ورئيس تحرير الصحيفة عبد الوهاب زغيلات الذي كان يشغل أنذاك منصب نقيب الصحفيين.

وكانت المفارقة أن هذا الاعتصام شهد مشاركة رؤساء تحرير صحف يومية إلى جانب المشاركة الأبرز فيه لوزير الإعلام آنذاك طاهر العدوان الذي ألقى في المعتصمين كلمة تعهد فيها بأن لا تتدخل أية جهة بوسائل الإعلام، وأن يعمل على رفع سقف الإعلام،

مضيفا بالقول"أنا أومن أن الصحفي لا يكون صحفياً والكاتب لا يكون كاتباً إلا إذا تمتع بالحرية الكاملة ".

وتحت شعارات رفعها الصحفيون في ذلك الاعتصام على نحو"لا للهيمنة الحكومية والأمنية على الإعلام " و"الأقلام المكسورة لا تصنع وطنا " و"الإعلام للتنوير لا للتزمير " و"صحافتنا مرعوبة ومواردها منهوبة " قال وزير الإعلام"إن الأردن اليوم يمر بمرحلة إصلاح يستمد قوته من الشارع ومن الظرف العربي ويضغط على الجميع من أجل التقدم بخطوات حقيقية " مؤكدا على أنه"لا يمكن أن يكون هناك أي إصلاح إلا إذا بدأنا بالإعلام الذي يخلق الرأي العام ويكون الجسر بينه وبين أصحاب القرار ".

"واتفق صحفيون ونقابيون في حديث للجزيرة نت على أن الحكومة غائبة عن المشهد الإعلامي، واتهموا دائرة المخابرات بأنها تقف وراء تعيين القيادات الإعلامية وإداراتها، وتتدخل في الإعلام الرسمي وشبه الرسمي إضافة لوسائل إعلام خاصة "[(١١٧)] .

ونقلت"الجزيرة نت "عن رئيس تحرير العرب اليوم آنذاك الزميل فهد الخيطان قوله"إن مشهد الإحتجاجات بالأردن وأحدثها اعتصامات الصحفيين تؤكد أن"التغيير في الأردن جار وإن كان بشكل مختلف عما جرى في تونس ومصر التي شهدت تغييرات للنظام مباشرة، وأن التغيير في الأردن يستهدف مؤسسات النظام وأدواته وإعلامه، حيث تفجرت مرة واحدة كل قضايا المجتمع المطلبية والسياسية "[(١١٨)].

---

(١١٧) الجزيرة نت: http://aljazeera.net/NR/exeres

(١١٨) المصدر السابق.

٢ دوار الداخلية .. الصحفيون في الواجهة:

لم يكن اعتصام الصحفيين في دوار محمود الكايد والشعارات التي رفعت فيه بالحالة التي يمكن البناء عليها لاحقا، ففي تفاصيل المشاهد التالية كان الصحفيون يشكلون عنوانا للإعتداء عليهم من قبل أجهزة الأمن ومن البلطجية أو الزعران الذين تعودوا مهاجمة المتظاهرين والمحتجين الأردنيين في شوارع العاصمة عمان، او في غيرها من المناطق الأخرى التي بدأت تتبلور فيها ما عرف لاحقا بظاهرة"الحراك الشعبي ".

ولعل أول اختبار حقيقي دخل الصحفيون فيه كهدف مباشر في تفاصيل الحراك الشعبي الأردني المطالب بالإصلاح السياسي كان اعتصام دوار الداخلية الذي جرى في الخامس والعشرين من شهر آذار عام ٢٠١١ وبعد مرور نحو ثلاثة أسابيع فقط على اعتصام الصحفيين في دوار محمود الكايد.

لقد لجأت الأجهزة الأمنية إلى فض الإعتصام بالقوة المحضة، وشارك إلى جانب القوى الأمنية عناصر مدنية تمت تسميتهم لاحقا بـ"البلطجية والزعران " واصيب في ذلك الإعتصام حوالي ٢٠ صحفيا ومصورا ومراسلا وفقاً لإحصاءات رسمية.

وحظي الإعتداء على الصحفيين في اعتصام ميدان جمال عبد الناصر"دوار الداخلية " بإدانة واسعة من الصحفيين ومن مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية ومنظمات دولية عديدة.

بعد تلك الحادثة تكرر المشهد مرات عديدة، ففي ساحة النخيل بدت الصورة أكثر وضوحا، وبالرغم من الإتفاق الذي عقدته نقابة الصحفيين مع الأمن العام والذي يقضي بارتداء الصحفيين لملابس

برتقالية اللون لتمييزهم عن المتظاهرين الآخرين إلا أن هذا الإتفاق لم يصمد طويلاً، وبدا وكأن الصحفيين هم الهدف المباشر أولاً للإعتداء عليهم، مما دفع بنقيب الصحفيين الزميل طارق المومني للطلب من الصحفيين خلع تلك السترات واصفا تلك الملابس بأنها "كانت مصيدة لاقتناصهم من قبل قوات الدرك "(١١٩).

وأخذت حادثة الإعتداء على الصحفيين في ساحة النخيل مدى إعلاميا وشعبيا أوسع مما حظيت به حالة الإعتداء عليهم في دوار الداخلية، وصولاً بهم إلى التهديد برفع قضايا ضد الأمن العام وقوات الدرك.

وأصدرت العديد من مؤسسات المجتمع المدني بيانات أدانت فيها الإعتداء على الصحفيين ودعت لمحاسبة المسؤولين بينما أصدر مركز حماية وحرية الصحفيين تقريرا مفصلا ومطولاً دعا فيه إلى ملاحقة المعتدين والمتسببين به قائلاً"إن سياسة الإفلات من الملاحقة والعقاب التي يستفيد منها الرؤساء والمرؤوسين ساهمت في تكرار إنتهاكات الحقوق الإنسانية الأساسية للمواطنين والإعلاميين على السواء، ولم يعد مقبولاً التذرع بالطابع الفردي للاعتداء، فالتكرار دليل على نهج أساسه عدم المحاسبة وإفلات الجناة من العقاب "(١٢٠).

(١١٩) حدث الإعتداء على الصحفيين في ساحة النخيل في ١٥ / ٧ / ٢٠١١، وفي ١٧ / ٧ / ٢٠١١ اعتصم الصحفيون أمام النقابة وقدم نقيب الصحفيين الزميل طارق المومني اعتذاره للصحفيين عن الاتفاق الذي عقده مع الأمن العام والذي يقضي بارتداء الصحفيين لسترات برتقالية قامت مديرية الأمن العام نفسها بتوزيعها على الصحفيين لتمييزهم عن المتظاهرين الاخرين وحتى لا تتكرر اعتداءات دوار الداخلية على الصحفيين، وقال المومني للصحفيين"إن الاتفاق كان مصيده للايقاع بالصحفيين ".
التصريحات متوفرة على موقع سكايز: https://skeyes.wordpress.com/

(١٢٠) مراجعة النص الكامل لتقرير مركز حماية وحرية الصحفيين على موقع عين على الإعلام: http://www.eyeonmediajo.net/?p=4553

واعتبر المركز في تقريره المفصل أن الإعتداء على الصحفيين في ساحة النخيل "كان اعتداءً منهجياً ومستهدفاً وليس عارضاً ولا فردياً، فقد كشفت معظم الحالات عن نمطية محددة عند ارتكاب الفعل أو الإعتداء من جانب رجال الأمن، فعدد رجال الأمن الذين كانوا يشاركون في الإعتداء كان كبيراً واتخذ شكل مجموعات، علاوة على أنه انصب على منع الإعلامي من القيام بعمله وكشف الحقائق وتغطية الأحداث، وذلك من خلال استهداف الكاميرا ويد الإعلامي على وجه التحديد، وما يعزز الاعتقاد بأن الإعتداء منهجي هو أن رجال الأمن والدرك وغيرهم من رجال الأجهزة الأمنية كانوا يرتدون زيهم دون أية إشارة لأسمائهم أو لأرقامهم بهدف إخفاء هويتهم "[١٢١].

وأكد المركز"على أنه ينبغي فهم الطابع المنهجي لهذا الإعتداء من خلال عدم اتخاذ الهيئات المسؤولة أي تدابير وقائية لمنع الإعتداء من قبل رجال الأمن العام، وحرصها الشديد على عدم فاعلية أو جدية إجراءات ملاحقة المعتدين من رجال الأمن، وعدم الكشف عن المسؤولين والمتورطين، كما أن السلطات العامة لم تشرع بتحقيق مستقل ومحايد بغية الوقوف على الحقيقة ومساءلة سائر المسؤولين عن الإعتداء سواء من نفذه أم سكت عنه أم أمر به أم رضي به وأقره "[١٢٢].

واشار التقرير إلى أن "الإعتداء على الإعلاميين هذه المرة وقع فيما كان الإعلاميون يرتدون سترات تميزهم عن غيرهم من المعتصمين، وتضمنت شتائم رجال الأمن لهم ألفاظاً واضحة تدل

---

(١٢١) المصدر السابق.

(١٢٢) المصدر السابق.

على استهداف الإعلام والصحافة "[١٢٣].

وسبق ذلك الإعتداء على الصحفيين أيضاً في مسيرة العوده التي جرت في ١٥ ايار مايو ٢٠١١ وقد ادينت هي الأخرى إدانة واسعة.

وتتالت بعد ذلك الإعتداءات على الصحفيين، وصولا إلى تسجيل اعتداءات على مكاتب فضائية الجزيرة، وعلى مكاتب وكالة الأنباء الفرنسية[١٢٤].

خلاصة المشهد

بدت خارطة الإعلام الأردني في ظلال الربيع العربي تتجاذبها العديد من التراجعات والتطورات المتناقضه، ففي الوقت الذي كان فيه الصحفيون يتعرضون للإعتداء من قبل أجهزة الأمن والبلطجية والزعران، فقد كانت الحكومات المتعاقبة تغض الطرف عن معاقبة المعتدين، وتذهب بعيدا في التستر على الجناة.

ونحن هنا لسنا بمعرض استقصاء كامل الحالات التي تعرض الصحفيون فيها لإنتهاك حقوقهم، بالقدر الذي نريد فيه التأشير فقط إلى جزء من هذه الحالات التي تكشف عن تطورات خطيرة في علاقة الأمني بالإعلامي أولاً، وفي تطور أكثر خطورة يتمثل بدخول مدنيين مجهولين تماماً إلى ساحة إعلان الحرب على الصحفيين والإعتداء عليهم، دون تقديم أي منهم للقضاء أو حتى الكشف عن هوياتهم للرأي العام الأردني.

---

(١٢٣) المصدر السابق.

(١٢٤) وصف الذين قاموا بالإعتداء على مكاتب فضائية الجزيرة في عمان بأنهم أشخاص مؤيدون للنظام السوري، فيما قام أشخاص مؤيدون لأحد النواب بالإعتداء على مكاتب الفرنسية.

وفي كل التفاصيل تبرز جبهة أخرى تتعلق بعدم الإدراك الإيجابي لما تحمله رياح الربيع العربي من متغيرات كان من المفترض فيها أن تدفع بالحكومات الأردنية إلى إشاعة المزيد من الحريات بدلا من التوجه إلى إقرار تشريعات وقوانين كانت تستهدف التضييق على الإعلام وعلى الحريات العامة وفي مقدمتها حرية التعبير والنشر والإحتجاج.

كل هذه المعطيات مجتمعة كانت تقف تماماً وراء تراجع مكانة الأردن في تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود"حين كشفت عن فقدانه ثماني مراتب على مستوى العالم ليصبح في المرتبة ١٢٨ عالمياً بعد أن كان في عام ٢٠١٠ في المرتبة ١٢٠، وهو تصنيف في غاية الأهمية لكونه يكشف لكل مراقب وباحث عن تأثيرات الربيع العربي على الأردن وعلى حرية الإعلام فيه ومستقبلها.

الفصل الثالث

الحراك الشعبي الأردني وتاثيراته على حرية الإعلام

أنجز مركز حماية وحرية الصحفيين استطلاع راي خاص بهذه الدراسة لقياس تقييمات الرأي العام الأردني لتأثيرات الحراك الشعبي المحلي والربيع العربي على حرية الإعلام والتعبير في المملكة.

وشمل الإستطلاع ٥٠٠ عينة مستجيبة لأسئلة الإستطلاع التي توزعت على عدة محاور جوهرية لقياس مدى تقييم الرأي العام الأردني للآثار الإيجابية والسلبية التي فرضها الربيع العربي والثورات الإحتجاجية العربية ومسيرة الإحتجاجات والحراكات الشعبية الأردنية على حرية التعبير والإعلام في الأردن.

وتضمن الإستطلاع اربعة أسئلة رئيسية، وصل مجمل تفريعاتها إلى ١٣ سؤالا فرعيا، ليصبح مجموعها الكلي ١٧ سؤالاً حاولت تغطية الجوانب المتعلقة بأداء الإعلام الأردني أثناء الثورات العربية والإحتجاجات الأردنية المحلية.

وفيما يلي أسئلة الإستطلاع ونتائجه النهائية:

أولاً: شهد عام ٢٠١١ ولادة الثورات العربية والحركات الاحتجاجية .. برأيك إلى أي درجة تعتقد أن هذه الثورات والإحتجاجات ساهمت في :

١ - زيادة مساحة الحريات الإعلامية في الأردن:

أجاب ٦٧,٨ ٪ أن الثورات العربية والحركات الإحتجاجية ساهمت بدرجة كبيرة في زيادة مساحة الحريات الإعلامية في

الأردن، فيما أجاب ٢٥ ٪ بأن تلك الإحتجاجات ساهمت بدرجة متوسطة بتلك الزيادة.

وفي الوقت الذي بلغت فيه نسبة من يعتقدون أنها ساهمت بدرجة قليلة ٢,٦ ٪ فإن نسبة من يعتقدون أن الربيع العربي والإحتجاجات لم تساهم على الإطلاق بزيادة مساحة الحريات بلغت ٤,٢ ٪، وبلغت نسبة من يعتقدون أنها لم تساهم على الإطلاق بزيادة مساحة الحريات الإعلامية في الأردن ٤,٢ ٪.

وبلغت نسبة من رفض الإجابة " ٠,٢ ٪ " فيما بلغت نسبة من أجاب بأنه لا يعرف"٠,٤ ٪ " .

١ زيادة مساحة الحريات الإعلامية		
الإجابات	المستجيبون	النسبه
درجة كبيرة	٣٣٩	٪ ٦٧,٨
درجة متوسطه	١٢٥	٪ ٢٥,٠
درجة قليله	١٣	٪ ٢,٦
لم تساهم اطلاقا	٢٠	٪ ٤,٠
رفض الإجابة	١	٪ ٠,٢
لا اعرف	٢	٪ ٠,٤
المجموع	٥٠٠	٪ ١٠٠

جدول رقم (١) يوضح ارتفاع نسبة الحريات الإعلامية بسبب الربيع العربي والإحتجاجات المحلية الأردنية.

٢ - تدفق معلومات جديدة للناس في الأردن:

وحول ما إذا ساهم الربيع العربي بتدفق معلومات جديدة للناس في الأردن، أجاب ٧٣,٨ ٪ بأنه ساهم بدرجة كبيرة بتدفق معلومات جديدة للناس في الأردن وبلغ عدد المستجيبين ٣٦٩مستجيباً، بينما راى ٢٠ ٪ بأنه ساهم بدرجة متوسطه بتدفق المعلومات، فيما انخفضت نسبة من يعتقدون أنه ساهم بدرجة قليلة لتصل إلى ٢,٦ ٪، لكن هذه النسبة ارتفعت عند من يعتقدون أنه لم يساهم على الاطلاق بتدفق أية معلومات جديدة لتصل إلى نسبة ٣ ٪.

ومن بين العدد الكلي للعينة المستجيبة البالغ ٥٠٠ فقد رفض مستجيب واحد فقط من مجموع العينة الإجابة وبنسبة بلغت ٠,٢ ٪ بينما رفض اثنان فقط الإجابة على هذا السؤال وبنسبة بلغت ٠,٤ ٪ .

٢ تدفق معلومات جديدة للناس في الأردن		
الإجابات	**المستجيبون**	**النسبه**
درجة كبيرة	٣٦٩	٧٣,٨ ٪
درجة متوسطه	١٠٠	٢٠,٠ ٪
درجة قليله	١٣	٢,٦ ٪
لم تساهم اطلاقاً	١٥	٣,٠ ٪
رفض الإجابة	١	٠,٢ ٪
لا اعرف	٢	٠,٤ ٪
المجموع	٥٠٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (٢) يوضح نسبة من يعتقدون أن الربيع العربي والإحتجاجات المحلية الأردنية قد ساهمت بتدفق معلومات جديدة للناس في الأردن.

٣ - مساعدة الإعلام على كسر الخطوط الحمراء في الأردن:

بلغت نسبة من يعتقدون أن الحراك الشعبي الأردني قد ساعد الإعلام بدرجة كبيرة على كسر الخطوط الحمراء في الأردن ٥٨ ٪، فيما رأى ٢٦ ,٩ ٪ أنه ساعد بدرجة متوسطه، ورأى ٧,٨ ٪ أنه ساعد على كسر الخطوط الحمراء بدرجة قليله.

وبلغت نسبة من يعتقدون أن الحراك الشعبي الأردني لم يساهم على الإطلاق في كسر الخطوط الحمراء ٦ ,٧ ٪، ورفض الإجابة ما نسبته ٠,٢ ٪، وبلغت نسبة من أجاب بأنه لا يعرف ٠,٤ ٪ .

٣ مساعدة الإعلام على كسر الخطوط الحمراء في الأردن		
الإجابات	المستجيبون	النسبه
درجة كبيرة	٢٩٠	٥٨,٠ ٪
درجة متوسطه	١٣٥	٢٦,٩ ٪
درجة قليله	٣٩	٧,٨ ٪
لم تساهم اطلاقا	٣٣	٦,٧ ٪
رفض الإجابة	١	٠,٢ ٪
لا اعرف	٢	٠,٤ ٪
المجموع	٥٠٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (٣) يوضح مدى مساهمة الإحتجاجات الأردنية لصالح الإعلام في كسر الخطوط الحمراء في الأردن.

٤ - الحد من التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني:

بلغت نسبة الذين يعتقدون أن الإحتجاجات الشعبية الأردنية لم تؤثر بدرجة كبيرة على وقف التدخلات الحكومية والأمنية في الإعلام الأردني ٣٤,٨ ٪، مقابل النسبة الأكثر التي تعتقد أنها خففت من حدة التدخلات بدرجة متوسطة إذ بلغت نسبتهم٣٨,٣ ٪.

وبلغت نسبة من يعتقدون بالحد منها بدرجة قليلة ١٣,٩ ٪، إلا أن نسبة من يعتقدون أنها لم تؤثر بالمطلق وصلت إلى ١٢,٣ ٪، في حين تساوت نسبة من رفض الإجابة، ومن أجاب بأنه لا يعرف بنسبة واحدة لكل من الإجابتين وهي ٠,٤ ٪ .

ومن الملاحظ أن إجابات العينة المستجيبة لهذا السؤال التي تعتقد بتأثير واضح على التخفيف من حدة التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني هي النسبة الأغلب وإن اختلفت درجات التقييم.

٤ الحد من التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني		
الإجابات	المستجيبون	النسبه
درجة كبيرة	١٧٤	٪ ٣٤,٨
درجة متوسطه	١٩١	٪ ٣٨,٣
درجة قليله	٦٩	٪ ١٣,٩
لم تساهم اطلاقا	٦١	٪ ١٢,٣
رفض الإجابة	٢	٪ ٠,٤
لا اعرف	٢	٪ ٠,٤
المجموع	٥٠٠	٪ ١٠٠

جدول رقم (٤) يوضح الحد من التدخل الحكومي والمني في الإعلام الأردني .

٥ - إعطاء وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن :

يعتقد ٣٢,٩ ٪ من العينة المستجيبة أن الحراك الشعبي الأردني أعطى وسائل الإعلام الأردنية مساحة أكبر وبدرجة كبيرة لترويج الإشاعات في الأردن، فيما ذهب ٣٤,٢ ٪ إلى الإعتقاد بأنه أعطى بدرجة متوسطه وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات، بينما ذهب ١٤,٤ ٪ من العينة المستجيبة للاعتقاد بأنه اعطى هذه المساحة بدرجة قليلة.

واللافت في معطيات الجدول (رقم ٥) أن ما نسبته ١٧,١ ٪ من العينة المستجيبة لم ترى مطلقاً أن الحراك الشعبي ساهم بمنح الإعلام الأردني مساحة لترويج الإشاعات، في حين حافظت العينة المستجيبة التي ترفض الإجابة على نسبتها المكررة والبالغة ٠,١ ٪، بينما ارتفعت نسبة العينة المستجيبة التي لا تعرف إلى ١,٢ ٪ .

٥ إعطاء وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن		
الإجابات	المستيجبون	النسبه
درجة كبيرة	١٦٤	٣٢,٩ ٪
درجة متوسطه	١٧١	٣٤,٢ ٪
درجة قليله	٧٢	١٤,٤ ٪
لم تساهم اطلاقا	٨٦	١٧,١ ٪
رفض الإجابة	١	٠,٢ ٪
لا اعرف	٦	١,٢ ٪
المجموع	٥٠٠	١٠٠ ٪

الجدول رقم (٥) يوضح مدى منح الإحتجاجات الشعبية مساحة أوسع للإعلام لترويج الإشاعات في الأردن.

٦ - تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية:

يعتقد ٤٢,٥ ٪ من عينة الإستطلاع أن الحراك الشعبي الأردني أدى بدرجة متوسطة إلى تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية، وأجاب ٣٥,٧ ٪ بأن نسبة التراجع كانت بدرجة كبيرة.

وأفاد ٩,٢ ٪ بأن الإحتجاجات ساهمت بدرجة قليلة في تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية، ورأى ١١,٤ ٪ بأن هذه الإحتجاجات لم تؤثر مطلقاً على هذا التراجع، بينما رفض الإجابة على هذا السؤال ما نسبته ٠,٢ ٪، وأجاب بلا اعرف ما نسبته ١,٠ ٪.

٦ تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية في الأردن		
الإجابات	المستجيبون	النسبه
درجة كبيرة	١٧٨	٪ ٣٥,٧
درجة متوسطه	٢١٢	٪ ٤٢,٥
درجة قليله	٤٦	٪ ٩,٢
لم تساهم اطلاقا	٥٧	٪ ١١,٤
رفض الإجابة	١	٪ ٠,٢
لا اعرف	٥	٪ ١,٠
المجموع	٥٠٠	٪ ١٠٠

جدول رقم (٦) يوضح نسبة من يعتقدون تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية في الأردن .

٧- تقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن :

أفاد ٤٧,٩ ٪ من العينة المستطلعة أن الإحتجاجات في الأردن أدت بدرجة متوسطة لتقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن، وقد سجلت عينة المستجيبين لهذا السؤال ارتفاعاً واضحاً قياساً بالسؤال السابق الذي يرتبط بطريقة موضوعية مع السؤال الحالي .

وافاد ٢٦,٦ ٪ من العينة بأن الإحتجاجات قلصت بدرجة كبيرة الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن، مسجلة انخفاضا واضحاً قياساً بذات الإجابة الوارده في السؤال السابق، مقابل ٩,٨ ٪ رأوا أنها أثرت بدرجة قليلة.

وبلغت نسبة من يعتقدون بأن الإحتجاجات لم تؤثر مطلقاً على تقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين ١٤,٣ ٪، ورفض الإجابة ٠,٤ ٪، وبلغت نسبة الذين لا يعرفون ١,٠ ٪.

٧ تقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن		
الإجابات	المستجيبون	النسبه
درجة كبيرة	١٣٣	٢٦,٦ ٪
درجة متوسطه	٢٤٠	٤٧,٩ ٪
درجة قليله	٤٩	٩,٨ ٪
لم تساهم اطلاقا	٧١	١٤,٣ ٪
رفض الإجابة	٢	٠,٤ ٪
لا اعرف	٥	١,٠ ٪
المجموع	٥٠٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (٧) يوضح مدى قناعة العينة المستجيبه لتقليص الرقابه الذاتية لدى الصحفيين الأردنيين

إجابات أخرى :

وحملت إجابات المستطلعين على هذا السؤال إجابات أخرى، رأى أصحابها أن الصحافة ساعدت في الكشف عن قضايا الفساد، وبنسبة ٥٢,٦ ٪، كما أنها زادت في الفوضى الإعلامية وتراجع المهنية وبنسبة ٤٧,٤ ٪ .

إجابات أخرى		
الموضوع	**العدد**	**النسبه**
ساعدت الصحافة في الكشف عن قضايا الفساد	١	٥٢,٦ ٪
زيادة الفوضى الإعلامية وتراجع المهنية	١	٤٧,٤ ٪
المجموع	٢	١٠٠ ٪

ثانياً : كيف تقيم تغطية (الصحف اليومية ....) للحركات الاحتجاجية بالأردن. هل قامت بتغطيتها إلى درجة كبيرة، إلى درجة متوسطة، إلى درجة قليلة، لم تقم بتغطيتها على الإطلاق؟.

١- الصحف اليومية :

رأت نصف العينة المستجيبة للإستطلاع ٥٠,٠ ٪ أن الصحف اليومية قامت بتغطية الحركات الإحتجاجية في الأردن بدرجة متوسطه، مقابل ٢٨,٩ ٪ رأوا أن الصحف اليومية غطت تلك الإحتجاجات بدرجة كبيرة.

ورأى ١٨,٣ ٪ من العينة المستطلعة أن الصحف اليومية غطت الإحتجاجات بدرجة قليلة، مقابل ٢, ٠ ٪ فقط رأت أنها لم تغطها على الإطلاق.

وتعتبر هذه النسبة قليلة جداً ولا تكاد تؤثر كثيراً على نتائج الإستطلاع المتعلقة بدور الصحف اليومية في تغطية الحركات

الإحتجاجية الأردنية.

وتساوت إجابات الرافضين للإجابة على السؤال مع العينة التي قالت إنها لا تعرف إذ بلغت النسبة لكلا الجانبين ٠,٤ ٪ .

١- الصحف اليومية		
الإجابات	**المستجيبون**	**النسبه**
درجة كبيرة	١٤٥	٢٨,٩ ٪
درجة متوسطه	٢٥٠	٥٠,٠ ٪
درجة قليله	٩١	١٨,٣ ٪
لم تقم بتغطيتها أطلاقا	١٠	٢,٠ ٪
رفض الإجابة	٢	٠,٤ ٪
لا اعرف	٢	٠,٤ ٪
المجموع	٥٠٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (٨) يوضح مدى تغطية الصحف اليومية للحراك الشعبي الأردني .

٢ - الإذاعات الخاصة:

يعتقد ٤٤,١ ٪ أن الإذاعات الخاصة قامت بتغطية الإحتجاجات الأردنية بدرجة متوسطه، قياساً بما نسبته ٢٤,٣ ٪ من العينة المستجيبة التي رأت أنها غطتها بدرجة كبيرة.

ويرى ١٨,٣ ٪ أن الإذاعات الخاصة غطت الإحتجاجات الأردنية المحلية بدرجة قليلة، مقابل ٣,٦ ٪ قالت إنها لم تغطها على الإطلاق.

وحافظت العينة المستجيبة التي ترفض الإجابة على ذات النسبة البالغة ٠,٢ ٪، إلا أنه يلاحظ ارتفاع نسبة من أجاب بلا يعرف لتصل إلى ٩,٥ ٪.

٢ - الإذاعات الخاصة		
الإجابات	**المستجيبون**	**النسبه**
درجة كبيرة	١٢١	٢٤,٣ ٪
درجة متوسطه	٢٢١	٤٤,١ ٪
درجة قليله	٩٢	١٨,٣ ٪
لم تقم بتغطيتها أطلاقا	١٨	٣,٦ ٪
رفض الإجابة	١	٠,٢ ٪
لا اعرف	٤٧	٩,٥ ٪
المجموع	٥٠٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (٩) يوضح تغطية الإذاعات الخاصة للحراك الشعبي الأردني.

٣ - التلفزيون الأردني :

بلغت نسبة العينة المستجيبة التي رأت أن التلفزيون الأردني غطى الإحتجاجات الأردنية بدرجة قليلة إلى ٤٦,٦ ٪، مقابل ٢٥,٩ ٪ قالوا إن التلفزيون قام بالتغطية بدرجة متوسطه.

ويلاحظ تدني نسبة من يعتقد أن التلفزيون الأردني قام بتغطية الإحتجاجات الشعبية الأردنية إذ بلغت ٤,٢ ٪، فيما راى ٢٠,٩ ٪ بأنه لم يقم بتغطيتها على الإطلاق.

وبلغت نسبة من رفض الإجابة ٠,٢ ٪ وهي ذات النسبة المتكررة، في حين انخفضت نسبة من أجاب بـ"لا اعرف " لتصل إلى ٢,٢ ٪ .

٣- التلفزيون الأردني		
الإجابات	**المستجيبون**	**النسبه**
درجة كبيرة	٢١	٤,٢ ٪
درجة متوسطه	١٣٠	٢٥,٩ ٪
درجة قليله	٢٣٣	٤٦,٦ ٪
لم تقم بتغطيتها أطلاقا	١٠٤	٢٠,٩ ٪
رفض الإجابة	١	٠,٢ ٪
لا اعرف	١١	٢,٢ ٪
المجموع	٥٠٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (١٠) جدول يوضح مساحة تغطية الحراك الشعبي في التلفزيون الأردني الحكومي.

٤ -الإذاعة الأردنية :

ورأى ٤,٢ ٪ من العينة المستجيبة أن الإذاعة الأردنية غطت بدرجة كبيرة فعاليات الإحتجاجات الشعبية الأردنية متساوية بذلك مع ذات النسبة التي أعطتها العينة المستجيبة للتلفزيون.

وراى ٢٤,٤ ٪ أن الإذاعة الأردنية غطت الإحتجاجات بدرجة متوسطة ٥ ٪ من العينة المستجيبة، مقابل ٤٦,٣ ٪ رأوا أنها غطتها بدرجة قليلة، في حين أفاد ١٩,٥ ٪ أنها لم تغطها على الإطلاق.

ورفض الإجابة ٠,٢ ٪، في حين أجاب ما نسبتهم ٥,٤ ٪ بعدم معرفتهم.

٤ - الإذاعة الأردنية		
الإجابات	المستجيبون	النسبه
درجة كبيرة	٢١	٤,٢ ٪
درجة متوسطه	١٢٢	٢٤,٤ ٪
درجة قليله	٢٣٢	٤٦,٣ ٪
لم تقم بتغطيتها أطلاقاً	٩٧	١٩,٥ ٪
رفض الإجابة	١	٠,٢ ٪
لا اعرف	٢٧	٥,٤ ٪
المجموع	٥٠٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (١١) يوضح مساحة التغطية في الإذاعة الأردنية التي منحتها للحراك الشعبي الأردني.

٥ - التلفزيونات الخاصة :

افاد ٤٧,٧ ٪ بأن التلفزيونات الخاصة غطت الإحتجاجات الشعبية الأردنية بدرجة متوسطه، مقابل ٣٢,٧ ٪ افادوا بأنها غطتها بدرجة كبيرة.

وراى ١٣,٦ ٪ من العينة المستجيبة أن التفلزيونات الخاصة غطت الإحتجاجات المحلية الأردنية بدرجة قليلة، مقابل ٢,٠ ٪ قالت إنها لم تغطها على الإطلاق.

وحافظت العينة المستجيبة التي ترفض الإجابة على مستواها بما نسبته ٠,٢ ٪، فيما ارتفعت نسبة من لا يعرف الإجابة إلى ٨,٣ ٪

٥ - التلفزيونات الخاصة		
الإجابات	**المستجيبون**	**النسبه**
درجة كبيرة	١٦٣	٪ ٣٢,٧
درجة متوسطه	٢٣٨	٪ ٤٧,٧
درجة قليله	٦٨	٪ ١٣,٦
لم تقم بتغطيتها أطلاقا	١٠	٪ ٢,٠
رفض الإجابة	١	٪ ٠,٢
لا اعرف	١٩	٪ ٨ ,٣
المجموع	٥٠٠	٪ ١٠٠

جدول رقم (١٢) يوضح مساحة التغطية للحراك الشعبي في التلفزيونات الخاصة .

٦ - المواقع الإلكترونية:

حازت المواقع الإلكترونية على أكبر عينة مستجيبة في هذا الإستطلاع التي ترى أن المواقع الإلكترونية قامت بتغطية الإحتجاجات الشعبية الأردنية بدرجة كبيرة، فقد وصلت هذه النسبة إلى ٧٦,١ ٪، مقابل ١٩,٠ ٪ أفادوا بأنها غطتها بدرجة متوسطة، وأفاد ٢,٨ ٪ فقط بأن المواقع غطتتها بدرجة قليلة جداً.

ويلاحظ أن المواقع الإلكترونية في هذا الإستطلاع تحوز على المرتبة الأولى من حيث تقييم العينة المستجيبه التي ترى أنها غطت تلك الإحتجاجات بدرجات متقدمة، فقد انخفضت نسبة العينة التي تعتقد بأن المواقع لم تقم بالتغطية إطلاقاً إلى ما نسبته ٠, ٤ ٪ مما يكشف تماماً عن ثقة العينة المستجيبه بالمواقع الإلكترونية فيما يتعلق بحجم التغطية.

وارتفعت نسبة العينة التي ترفض الإجابة إلى ما نسبته ٠,٦ ٪، كما انخفضت نسبة العينة التي لا تعرف إلى ١,٠ ٪.

٦- المواقع الإلكترونية		
الإجابات	**المستجيبون**	**النسبه**
درجة كبيرة	٣٨١	٪ ٧٦,١
درجة متوسطه	٩٢	٪ ١٩,٠
درجة قليله	١٤	٪ ٢,٨
لم تقم بتغطيتها أطلاقا	٢	٪ ٠,٤
رفض الإجابة	٣	٪ ٠,٦
لا اعرف	٥	٪ ١,٠
المجموع	٥٠٠	٪ ١٠٠

جدول رقم (١٣) يوضح حجم المساحة التي تراها العينة المستجيبه التي منحتها المواقع الإلكترونية لتغطية الحراك الشعبي الأردني.

ثالثاً: إلى أي درجة تعتقد أن الإعلام الأردني اعتمد على مواقع التواصل الإجتماعي في استقاء المعلومات والصور عن الحركات الإحتجاجية في الأردن ؟.

أفاد ٤٨,٣ ٪ من العينة المستجيبة أن الإعلام الأردني اعتمد بدرجة كبيرة على مواقع التواصل الإجتماعي في استقاء المعلومات والصور عن الحركات الإحتجاجية في الأردن، فيما رأى ٣٣,٧ ٪ أن هذا الإعتماد كان بدرجة متوسطه.

وأفاد ١٣,٤ ٪ بأن اعتماد الإعلام الأردني على مواقع التواصل الإجتماعي كان بدرجة قليلة، بينما رأى ٣,٨ ٪ بأنه لم يعتمد إطلاقاً على تلك المواقع في استقاء المعلومات والصور عن الحركات الإحتجاجية الأردنية، وأجاب ٠,٨ ٪ بأنهم لا يعرفون إن كان قد استقى معلوماته من مواقع التواصل الإجتماعي أم لا.

اعتماد الإعلام الأردني على مواقع التواصل الإجتماعي		
الإجابات	**المستجيبون**	**النسبه**
درجة كبيرة	٢٤٢	٤٨,٣ ٪
درجة متوسطه	١٦٩	٣٣,٧ ٪
درجة قليله	٦٧	١٣,٤ ٪
لم يعتمد اطلاقا	١٩	٣,٨ ٪
لا اعرف	٤	٠,٨ ٪
المجموع	٥٠٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (١٤) يوضح مدى اعتماد الإعلام الأردني على مواقع التواصل الإجتماعي.

رابعاً: إلى أي درجة تعتقد أن الحكومة تدخلت في تغطية الإعلام للحركات الاحتجاجية؟.

رأى ٤٥,٤ ٪ من العينة المستطلعة أن الحكومة تدخلت بدرجة متوسطه في تغطية الإعلام الأردني للحركات الإحتجاجية المحلية، مقابل ٢٤,٠ ٪ رأوا أن الحكومة تدخلت بدرجة كبيرة في تلك التغطية.

ويعتقد ١٦,٤ ٪ بأن الحكومة تدخلت بدرجة قليلة، مقابل ١٢,٦ ٪ يعتقدون بأن الحكومة لم تتدخل مطلقاً في تغطية الإعلام للحركات الإحتجاجية، فيما أفاد ١,٦ ٪ بأنهم لا يعرفون إن كانت الحكومة قد تدخلت في تغطية الإعلام للحركات الإحتجاجية في الأردن .

تدخل الحكومة في تغطية الإعلام للحركات الإحتجاجية		
الإجابات	المستجيبون	النسبه
درجة كبيرة	١٢٠	٢٤,٠ ٪
درجة متوسطه	٢٢٧	٤٥,٤ ٪
درجة قليله	٨٢	١٦,٤ ٪
لم تتدخل اطلاقا	٦٣	١٢,٦ ٪
لا اعرف	٨	١,٦ ٪
المجموع	٥٠٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (١٥) يوضح مدى تدخل الحكومة في تغطية الإعلام للحركات الإحتجاجية.

تحليل نتائج الإستطلاع :

١- تعتقد النسبة الأكبر من العينة المستطلعة أن أحداث الربيع العربي والإحتجاجات الشعبية الأردنية قد ساهمت برفع منسوب الحرية الإعلامية وإن اختلفت الدرجات في إجابات العينة بين درجة كبيرة و متوسطة و قليلة.

وبلغ مجموع من يعتقدون برفع نسبة الحريات الإعلامية وبدرجات مختلفة ٩٥,٤ ٪ وهي نسبة كبيرة جداً مقابل ٤,٠ ٪ فقط لا يعتقدون أنها ساهمت إطلاقاً برفع سقف الحريات الإعلامية في الأردن [١٢٥].

٢- وتعتقد النسبة الأكبر في العينة المستطلعة أن الإحتجاجات الشعبية الأردنية وأحداث الربيع العربي قد ساهمت بتدفق معلومات جديدة للناس، فقد بلغت نسبة من يعتقدون بذلك (٩٦,٤ ٪) وإن بدرجات مختلفة"كبيرة، متوسطه، قليلة "، فيما سجل من لا

(١٢٥) جدول رقم (١) يوضح ارتفاع نسبة الحريات الإعلامية بسبب الربيع العربي والإحتجاجات المحلية الأردنية.

يعتقدون بذلك مطلقاً نسبة متدنية جداً بلغت"٣,٠ ٪ " فقط[١٢٦].

٣ - وتعتقد العينة المستطلعة أن الإحتجاجات المحلية الأردنية قد ساعدت الإعلام الأردني على كسر الخطوط الحمراء، وإن بدرجات متفاوتة"كبيرة، متوسطه، قليلة "، فقد بلغت النسبة الإجمالية لهذه القناعة ٩٢,٧ ٪، مقابل ٦,٧ ٪ قالوا إن الإحتجاجات لم تساهم إطلاقاً في كسر الخطوط الحمراء[١٢٧] .

٤ - تكشف إجابات العينة المستطلعه على السؤال حول مساهمة الإحتجاجات المحلية الأردنية في الحد من التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني عن نسبة أقل من سابقاتها، فقد بلغت بمجملها ٨٧,٠ ٪ بخياراتها الثلاث"كبيرة، قليله، متوسطه"، في حين ارتفعت نسبة من يعتقدون بأنها لم تؤثر بالمطلق على الحد من التدخل الحكومي وبنسبة وصلت إلى ١٢,٣ ٪، وهي نسبة مرتفعة إذا ما تم قياسها بذات النسبة للسؤالين السابقين[١٢٨].

٥ - وكشفت إجابات العينة المستطلعة بمجموع درجاتها المختلفه "كبيرة، قليلة، متوسطة " عن أن ٨١,٥ ٪ يعتقدون أن الإحتجاجات الشعبية قد أعطت الإعلام الأردني مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن، مقابل ارتفاع واضح في نسبة من ينفون ذلك وبنسبة بلغت ١٧,١ ٪ [١٢٩].

---

(١٢٦) جدول رقم (٢) يوضح نسبة من يعتقدون أن الربيع العربي والإحتجاجات المحلية الأردنية قد ساهمت بتدفق معلومات جديدة للناس في الأردن .

(١٢٧) جدول رقم (٣) يوضح مدى مساهمة الإحتجاجات الأردنية لصالح الإعلام في كسر الخطوط الحمراء في الأردن .

(١٢٨) جدول رقم (٤) يوضح الحد من التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني .

(١٢٩) الجدول رقم (٥) يوضح مدى منح الإحتجاجات الشعبية مساحة أوسع للإعلام لترويج الإشاعات في الأردن .

٦ - ووصلت نسبة من يعتقدون بأن الحراك الشعبي الأردني ساهم بدرجات متفاوته"كبيرة، متوسطه، قليله"على تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية بما نسبته ٨٧,٤ ٪، منها ما نسبته ٩,٢ ٪ اعتقدوا أنها ساهمت بدرجة قليله، في حين أفاد ١١,٤ ٪ بأن الحراك الشعبي لم يساهم بالمطلق في تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية(١٣٠) .

٧- وتكشف نتائج الإستطلاع أن ٨٤,٣ ٪ يعتقدون بأن الحراك الشعبي ساهم بتقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن وفقاً للإجابات الثلاث المختلفة"كبيرة، متوسطه، قليله "، ومن الملاحظ أن هذا السؤال مرتبط موضوعا بالسؤال السابق.

ويلاحظ أن نسبة من يعتقدون بأنها لم تساهم بالمطلق ارتفعت في الإجابة على هذا السؤال عما جاءت عليه في إجابة السؤال السابق لتصل إلى ١٤,٣ ٪ (١٣١).

٨- ويعتقد ٩٧,١ ٪ من العينة المستجيبة أن الصحف اليومية الأردنية غطت الإحتجاجات الأردنية وفقاً لمجموع التقديرات الثلاث"كبيرة، متوسطه، قليله "، في الوقت الذي أفاد فيه نصف المجموع الكلي للعينة المستطلعة ٥٠,٠ ٪ بأنها غطتها بدرجة متوسطه(١٣٢).

ويلاحظ أن نسبة من أجاب بأنها لم تقم بتغطيتها على الإطلاق كانت قليلة جداً إذ بلغت فقط ٢,٠٪.

---

(١٣٠) جدول رقم (٦) يوضح نسبة من يعتقدون تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية في الأردن .

(١٣١) جدول رقم (٧) يوضح مدى قناعة العينة المستجيبه لتقليص الرقابه الذاتية لدى الصحفيين الأردنيين.

(١٣٢) جدول رقم (٨) يوضح مدى تغطية الصحف اليومية للحراك الشعبي الأردني .

٩- يعتقد ٨٦,٧ ٪ من مجموع العينة المستطلعة أن الإذاعات الخاصة قامت بتغطية الحراك الشعبي الأردني وفقاً لمجموع الإجابات التي رأت أن الإذاعات قامت بتلك التغطية بالرغم من التفاوت الواضح بين نسب الإجابات"كبيرة، متوسطة، قليلة "، فقد أجاب ٤٤,١ ٪ بأن الإذاعات الخاصة قامت بالتغطية بدرجة متوسطه، وبدرجة كبيرة على نسبة ٢٤,٣ ٪، ودرجة قليله على نسبة ١٨,٣ ٪، في حين أن نسبة من راى أن الإذاعات لم تقم على الإطلاق بتغطية الحراك الشعبي الأردني وصلت إلى ٣,٦ ٪ وهي نسبة متدنية جداً.[١٣٣]

١٠- سجل الإعلام الرسمي الأردني المتمثل بالتلفزيون الحكومي، والإذاعة الحكومية أقل النسب تجاه المساحة التي منحها الإعلام الرسمي"تلفزيون وإذاعة " لتغطية الإحتجاجات الشعبية الأردنية، فقد بلغت نسبة من رأى أن التلفزيون قام بتغطية الحراك الشعبي ٦٦,٧ ٪ على مجموع الدرجات الثلاث"كبيرة، متوسطه، قليله "، كما يلاحظ أن نسبة من صوَّت بدرجة قليلة بلغت ٤,٢ ٪ وهي ذات النسبة التصويتية للإذاعة الأردنية الرسمية.

وبلغت نسبة من رأى أن المساحة التي منحها التلفزيون للتغطية بدرجة قليلة بلغت ٤٦,٦ ٪، وهي ذات النسبة تقريبا التي حصلت عليها الإذاعة الأردنية والتي بلغت ٤٦,٣ ٪، في حين بلغت نسبة من يعتقد أن التلفزيون منح مساحة للتغطية بدرجة متوسطة إلى ٢٥,٩ ٪، وهي تقريبا ذات النسبة للإذاعة والبالغه ٢٤,٤ ٪ .

ويلاحظ أن نسبة من رأى أن الإعلام الرسمي المتمثل بالتلفزيون والإذاعة لم يغطي على الإطلاق الحراك الشعبي الأردني بلغت على

(١٣٣) جدول رقم (٩) يوضح تغطية الإذاعات الخاصة للحراك الشعبي الأردني.

التوالي ٢٠,٩٪ بالنسبة للتلفزيون، و ١٩,٥ ٪ بالنسبة للإذاعة .[١٣٤]

١١- مقابل الإعلام الرسمي يظهر التفوق الذي تراه العينة المستجيبه للتلفزيونات الخاصة، فقد بلغ مجموع من أجاب بأن التلفزيونات الخاصة أعطت مساحة بدرجات كبيرة ومتوسطة وقليلة لتغطية الحراك الشعبي الأردني ما نسبته ٩٤,٠ ٪ وهو تفوق واضح على الإعلام الرسمي، فقد بلغت نسبة من أعطاه درجة كبيرة ٣٢,٧ ٪، ودرجة متوسطه ٤٧,٧ ٪، وانخفضت نسبة"الدرجة القليلة " لتصل إلى ١٣,٦ ٪، في حين انخفضت كثيراً جداً نسبة من رأى أن التلفزيونات الخاصة لم تقم على الإطلاق بالتغطية لتصل إلى ٢,٠ ٪ وهو فارق واضح وكبير بين هذه النسبة وبين النسبة الممنوحة للتلفزيون والإذاعة الرسميين[١٣٥].

١٢ حظيت المواقع الإلكترونية بأعلى نسبة في هذا الإستطلاع فقد رأى ٩٧,٩ ٪ من العينة المستطلعه أن المواقع الإلكترونية قامت بمنح مساحة لتغطية الحراك الشعبي الأردني، ورأى ٧٦,١ ٪ من العينة المستجيبه أن المواقع الإلكترونية منحت مساحة لتغطية الحراك الشعبي بدرجة كبيرة، فيما رأى ١٩,٠ ٪ أنها غطتها بنسبة متوسطه.

ويلاحظ في إجابات العينة أن ٢,٨ ٪ فقط رأوا أن المواقع الإلكترونية غطت الحراك بدرجة قليلة، في حين كادت أن تختفي تماماً إجابات من يعتقدون أن المواقع الإلكترونية لم تغطي الحراك بالمطلق فقد بلغت نسبتهم فقط ٠, ٤ ٪ .

---

(١٣٤)الجدولان (١٠)و(١١) يوضحان تماماً المعطيات المتعلقة بالإعلام الرسمي"الإذاعة والتلفزيون".

(١٣٥) جدول رقم (١٢) يوضح مساحة التغطية للحراك الشعبي في التلفزيونات الخاصة.

وتكشف المعطيات أن المواقع الإلكترونية تحظى بثقة المواطنين وبمتابعتهم وبدرجة كبيرة تفوق كل وسائل الإعلام الأخرى المقروءة والمسموعة والمرئية والمستقلة منها أو تلك المملوكة للحكومة.[١٣٦]

١٤- ومن الواضح أن النتيجة السابقة المتعلقة بالمواقع الإلكترونية قد فرضت نفسها على تقييم العينة المستجيبة لمدى اعتماد الإعلام الأردني على مواقع التواصل الإجتماعي، فقد أفاد ٩٤,٤ ٪ بأن الإعلام الأردني قد اعتمد على مواقع التواصل الإجتماعي وفقاً لمجموع توزيع الدرجات الإيجابية"٤٨,٣ ٪ درجة كبيرة، ٣٣,٧ ٪ درجة متوسطه، و١٣,٤ ٪ درجة قليله ".[١٣٧]

١٥- كشفت إجابات العينة المستطلعة أن ٨٥,٨ ٪ منها تعتقد بأن الحكومة تدخلت في تغطية الإعلام الأردني للحركات الإحتجاجية، وأن ٤٥,٤ ٪ من تلك العينة رأت أن هذا التدخل كان بدرجة متوسطة، مقابل ٢٤,٠ ٪ رأت أنها تدخلت بدرجة كبيره، بينما رأى ١٦,٤ ٪ أنها تدخلت بدرجة قليلة.

وتكشف هذه المعطيات عن عدم ثقة العينة المستجيبة باستقلالية الحكومة وحيادها تجاه تغطية الإحتجاجات المحلية، وعدم قناعتها باستقلالية الإعلام الأردني سواء المستقل منه أو الرسمي.[١٣٨]

---

(١٣٦) جدول رقم (١٣) يوضح حجم المساحة التي منحتها المواقع الإلكترونية لتغطية الحراك الشعبي الأردني وفقاً لإجابات العينة المستجيبة.

(١٣٧) جدول رقم (١٤) يوضح مدى اعتماد الإعلام الأردني على مواقع التواصل الإجتماعي.

(١٣٨) جدول رقم (١٥) يوضح مدى تدخل الحكومة في تغطية الإعلام للحركات الإحتجاجية.

الفصل الرابع

نتائج متقاربة في استطلاعات مختلفة

الإعلام في عيون الناس ..

لم يكن الإستطلاع الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين الخاص بهذه الدراسة والذي تناولنا كامل معطياته ومخرجاته في الفصل السابق بالإستطلاع اليتيم في هذا الجانب، فقد قدم المركز نفسه استطلاعاً في غاية الأهمية نفذه بالتعاون مع مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، وتم تقديمه في جلسة خاصة من جلسات مؤتمر ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي[١٣٩].

وقبل مؤتمر ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في عمان ببضعة أيام فقط كانت مؤسسة بروكنغز الأمريكية تجري هي الأخرى استطلاعها الخاص بها عن الربيع العربي وعن دور الإعلام فيه.

وقبل ذلك أيضاً وبفترة قصيرة جداً كان مركز القدس للدراسات السياسية في الأردن يُجري هو الآخر استطلاعاً للرأي المحلي الأردني عن حرية الصحافة الأردنية وكان من بين أسئلة الإستطلاع اسئلة تتعلق بتأثيرات الربيع العربي والإحتجاجات الأردنية المحلية على حرية الصحافة والإعلام في الأردن.

نحن إذن أمام أربعة استطلاعات ثلاثة منها محليان تماماً، وواحد دولي كان للأردن نصيب من العينة المستطلعة فيه.

وجاءت تلك الإستطلاعات في مجملها لقياس الرأي العام حول حرية الصحافة الأردنية إبان أحداث الربيع العربي، وأثر الإحتجاجات المحلية الأردنية على حرية الإعلام، وقياس الرأي العام الأردني حول تغطية الإعلام المحلي والعربي وتأثير الإعلام الجديد"الفيسبوك، والتويتر، واليوتيوب " في الثورات العربية..الخ.

---

(١٣٩) قام باستعراض وشرح نتائج هذا الإستطلاع رئيس مركز الدرسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية د. موسى شتيوي، وترأس الجلسة الخاصة به الفنانه المصرية القديرة تيسير فهمي أثناء انعقاد الملتقى من ٥ ٧ كانون الأول ديسمبر عام ٢٠١١ في عمان.

أولاً : استطلاع بروكنغز:[١٤٠]

صدر الإستطلاع في ٢١ تشرين ثاني نوفمبر ٢٠١١ تحت عنوان"استطلاع الرأي العربي لعام ٢٠١١ " وهو استطلاع يتم إجراؤه كل عام بالإشتراك مع مؤسسة زغبي الدولية.

وشمل الإستطلاع عينة من ٣٠٠٠ شخص من خمس دول عربية هي مصر والمغرب والأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة بهدف تقييم المواقف العربية تجاه الولايات المتحدة وإدارة أوباما وآفاق عملية السلام العربي الإسرائيلي وتأثير الصحوة العربية والتوقعات حول الأنتخابات المصرية والآراء حول توجه المنطقة سياسياً.

وما يهمنا في هذا الإستطلاع ما يتعلق منه بالإعلام في الربيع العربي، فقد كشفت نتائج الإستطلاع أن"٤٣ ٪" من العينة المستطلعة أجابوا بأن تلفزيون فضائية الجزيرة كان المصدر رقم واحد في الأخبار الدولية، تليها فضائية العربية بنسبة"١٤٪ " وقناة إم بي سي بنسبة"١٢٪ ".

وأظهرت نتائج الإستطلاع أن ٢٠ ٪ من العرب يعتبرون الإنترنت مصدرهم الرئيسي للحصول على الأخبار الدولية، في حين كانت هذه النسبة في عام ٢٠٠٩ لا تتجاوز ٨ ٪ فقط، مما يعني أن استخدام الإنترنت من قبل العرب قد ارتفع بشكل مضاعف خلال عامين، وهو ما يؤكد عليه الإستطلاع "لقد واصل استخدام الإنترنت التوسع بسرعة شديدة، حيث يقول ربع المستخدمين أنهم بدأوا في الدخول إلى عالم الإنترنت العام الماضي ٢٠١٠ فيما يقول أكثر من ٤٠٪ من إجمالي المستخدمين أنهم بدأوا استخدام

---

(١٤٠) نفذ الإستطلاع شبلي تلحمي الباحث غير المقيم في السياسة الخارجية بمركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في مؤسسة بروكنجز، وتلحمي ويشغل أستاذ كرسي أنور السادات للسلام والتنمية في جامعة ميريلاند.

الإنترنت على مدى السنوات الثلاث الماضية ".

ويضيف استطلاع بروكنغز لقد"أظهرت أغلبية المستطلعين "٥٥٪ " تفاؤلاً إزاء مستقبل العالم العربي في ضوء الربيع العربي الحاصل، مقابل ١٦٪ من المستطلعين الذين أبدوا تشاؤما في هذا الخصوص و٢٣٪ لم يلمسوا أي تغيير يذكر، واعتبرت الأغلبية أن الربيع العربي يتمحور حول حركة شعبية تسعى إلى تحقيق الكرامة والحرية وحياة أفضل، في حين رأى ١٩٪ أن هذا الربيع هو محاولة أجنبية لإشعال الفتن في المنطقة، واعتبر ١٦٪ أنه سعي من الأطراف والأحزاب والطوائف المعارضة للسيطرة على الحكومات. [١٤١]

إن نتائج هذا الإستطلاع تتقاطع تماماً من حيث المبدأ مع النتائج التي توصل اليها استطلاع الرأي الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين للعينة الأردنية المحلية حول الفضائيات الأكثر مشاهدة خلال أحداث الربيع العربي أو خلال الحراك الشعبي الأردني.

ثانياً: استطلاع مركز القدس للدراسات السياسية: [١٤٢]

أجرى مركز القدس للدراسات السياسية دراسة استطلاعية في النصف الثاني من عام ٢٠١١ حملت عنوان"واقع الصحافة وحالة الحريات الإعلامية في الأردن٢٠١١ "[١٤٣].

وكشفت الدراسة عما أسمته"تباينا بين الصحفيين والصحفيات وقادة الرأي في تشخيصهم لواقع وسائل الإعلام فيما يتعلق بمهنيته وموضوعيته مع الحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات ".

---

(١٤١) مراجعة ملخص عن التقرير على رابط

http://www.information-international.com

(١٤٢) مراجعة نص التقرير كاملاً على موقع مركز القدس للدراسات السياسية .

(١٤٣) شملت العينة الدراسية المستطلعه ٥٠٢ صحفي وصحفيه وقادة رأي عام.

وبرهنت الدراسة الإستطلاعية على استنتاجها بالقول"في سؤال محدد حول هذا الموضوع" هل تعتقد أن وسائل الإعلام تعاملت بمهنية وموضوعية مع الحراك الشعبي الذي طالب بتحقيق إصلاحات ؟"، وأجاب ٣٩,١ ٪ منهم "نعم" فيما راى "٣٠,٣ ٪ " عكس ذلك، أي أن هذه الوسائل لم تتعامل بحرفية وموضوعية مع الحراك الشعبي، وعدَّ "٢٨,٦ ٪" منهم أن هذه الوسائل تعاملت إلى"حد ما " بحرفية وموضوعية، وامتنع"٢,٠ ٪ " عن الإجابة على هذا السؤال".

وأضافت الدراسة"لقد تباينت رؤيتهم أيضاً لترتيب هذه الوسائل من حيث تعاملها بمهنية وموضوعية مع هذا الحراك الشعبي، ففي إجابتهم عن هذا السؤال "جاءت الصحف اليومية الخاصة والمواقع الإلكترونية بمقدمة هذه الوسائل أي بنسبة "١١,٦ ٪ " لكل منهما، تلاهما الصحف اليومية شبه الحكومية"١٠,٠٪ "، أما المدونات الشخصية فقد احتلت الترتيب الرابع"٩,٩ ٪ "، وأما الإذاعة الأردنية فقد جاءت في الترتيب الأخير من حيث تعاملها بمهنية وموضوعية مع الحراك الشعبي" ٩,٢ ٪ ".

وتشير الدراسة إلى أن التلفزيون الأردني حصل على نسبة "٩,٦ ٪"، والإذاعات الخاصة على " ٩,٧ ٪"، والتلفزيونات الخاصة على" ٩,٥ ٪".

ويلاحظ أن بعض هذه النتائج قريبة إلى حد ما من نتائج الإستطلاع الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين لصالح هذه الدراسة، فقد احتلت المواقع الإلكترونية المرتبة الأولى على سبيل المثال باعتبارها مصدرا أولاً لتغطية أخبار ونشاطات الحراك الشعبي الأردني، وكذلك الصحف اليومية، في حين حصل

الإعلام الرسمي"الإذاعة والتلفزيون"على أدنى النتائج فيما يتعلق بتخصيص مساحة لتغطية نشاطات الحراك الشعبي الأردني[١٤٤].

ولعل الجديد الذي حمله استطلاع مركز القدس هو كشفه عن أن نصف العينة المستطلعة أفادت بأن بعض المظاهر التي رافقت الحراك الشعبي الأردني قد أساءت إلى الوحدة الوطنية، وأن بعض وسائل الإعلام الأردنية قد تبنت هذه الإساءات ومارستها.

وتقول الدراسة الإستطلاعية أن نصف أفراد العينة تقريبا"اي ما نسبته ٤٧,٦ ٪ من الصحفيين والصحفيات وقادة الرأي يعتقدون أن بعض هذه الوسائل مارست دوراً مسيئاً للوحدة الوطنية من خلال تغطياتها للحراك الشعبي الذي طالب بالإصلاحات، وأما النسبة الباقية منهم فقد اختلفوا في اعتقاداتهم بين من"لا " يعتقد بمثل هذا الإعتقاد ونسبتهم"٣٨,١ ٪ "، وبين من يعتقد بذلك ولكن إلى"حد ما " وبنسبة"١١,٨ ٪ "، وبين من"لا يعرف " وبنسبة بلغت"٢,٣ ٪ "، وبين من رفض الإجابة على هذا السؤال وبنسبة بلغت"٠,٢ ٪ ".

ويكشف الإستطلاع أيضاً أن المواقع الإلكترونية جاءت في المرتبة الأولى من بين وسائل الإعلام المختلفة التي قامت بالإساءة للوحدة الوطنية وتبنت منهج التحريض وفقاً للعينة المستطلعة وبنسبة بلغت"٢٠,٥ ٪ "، ثم المدونات الشخصية وبنسبة"١٢,٥ ٪ "، ثم التلفزيونات الخاصة وبنسبة"١١,٤ ٪ "، ثم الصحف الأسبوعية وبنسبة"٩,٩ ٪ "، فالصحف اليومية الخاصة وبنسبة"٩,٠ ٪ "،

---

(١٤٤) هناك بالتأكيد فروقات واضحه بين نتائج الإستطلاعين لأسباب مختلفة وجوهرية، يعود بعضها لمضمون السؤال أولاً، وللتوقيت الزمني الذي أجري فيه الإستطلاعين، لكن النتائج في النهاية تبقى متقاربة بغض النظر عن الأرقام والنسب المئوية الواضحة بين الإستطلاعين.

فالصحف اليومية شبه الحكومية وبنسبة"٧,٤ ٪ "، ثم التلفزيون الأردني وبنسبة"٥,٩ ٪ "، ثم الإذاعة الأردنية وبنسبة"٥,٣ ٪ "، وأخيرا وكالة الأنباء الأردنية "بترا" وبنسبة بلغت"٥,٢ ٪ ".

وفي مقابل هذه النسب فإن المواقع الإلكترونية احتلت المرتبه الأولى حسب الإستطلاع من حيث جرأتها على انتقاد السياسات الحكومية وبنسبة بلغت"٣٧,٣ ٪ "، تلتها الصحف اليومية الخاصة وبنسبة بلغت"٢٥,٩٪ "، وتقاربت النسب فيما يتعلق بالمدونات"٧,٧ ٪ "، والتلفزيونات الخاصة"٧,٦ ٪"، والصحف الأسبوعية"٧,٢ ٪ ".

ثالثاً: استطلاع ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام:

يمكن وصف هذا الإستطلاع بأنه جاء في وقته تماماً لقياس اتجاهات الرأي العام الأردني حول مشاهدة الفضائيات العربية وتأثيراتها على مجريات أحداث الربيع العربي، ومدى الدور الذي قامت به في نقل الأحداث أو حتى التحريض على الإحتجاج، وعما إذا كانت محايدة أم لا، وفيما إذا كانت تلك الفضائيات تعمل في تغطية أحداث الربيع العربي بموضوعية وحيادية أم أنها كانت تعمل وفقاً لأجندة سياسية خدمة لأهداف سياسية أم لا؟.

وشملت عينة الإستطلاع ١٩٣٣ مستجيباً موزعين على جميع محافظات المملكة بنسب تعادل عدد سكان كل محافظة.

وبحسب مقدمة الإستطلاع فإن الثورات العربية جاءت"لتعطي الإعلام العربي بأشكاله المختلفة أدواراً ومضامين جديدة لا من حيث السرعة في نقل الخبر فقط، وإنما أيضاً من حيث بلورة الرواية عن هذه الثورة أو الأحداث، وبذلك يكون الإعلام قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من هذه الثورات، وأصبحت بعض الوسائل الإعلامية

جزءاً من صناعة الثورة إذا جاز التعبير ".

ويرى الإستطلاع"أن التنافس السياسي بين الأطراف المتنازعة لم يعد على الأرض فقط وإنما على الفضاء أيضاً، حيث دخل اللاعبون الإقليميون والدوليون على حلبة الصراع السياسي والأيديولوجي ".

وأظهرت نتائج الاستطلاع أن ٨٥٪ من المستجيبين يتابعون وبدرجات متفاوتة (كبيرة ٣٧٪، متوسطة ٣٣٪، قليلة ١٥٪) ما يحدث من ثورات وحركات احتجاجية في الوطن العربي، فيما أفاد ١٥٪ أنهم غير متابعين على الاطلاق، وتعتبر هذه نسبة مرتفعة جداً تظهر مدى اهتمام المواطن الأردني بالحياة السياسية محلياً وعربياً.

وأظهرت النتائج أن مَن مستواهم التعليمي أعلى من الثانوية هم الأكثر متابعة للثورات والحركات الاحتجاجية، فيما كان المستجيبون الذين مستواهم التعليمي ثانوي فأقل هم الأقل متابعةً، ويظهر ذلك أهمية التعليم بالإهتمام بالسياسة، فكلما ازداد المستوى التعليمي ازدادت نسبة المتابعة، والعكس صحيح.

وأظهرت النتائج أن استخدام الإنترنت بوصفه مصدراً للمعلومات يرتفع لدى الفئات الشابة حيث أفاد ٤٣ ٪ من المستجيبين في الفئة العمرية ١٨-٣٤ أنهم يتابعون الثورات من خلال الإنترنت، و ٣٣٪ من خلال الجرائد، فيما أفاد ١٠ ٪ من مستجيبي الفئة العمرية ٥٥ سنة فأكثر أنهم يتابعون الثورات والإحتجاجات من خلال الإنترنت، و٢٩ ٪ من خلال الجرائد.

وأظهرت النتائج أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمستجيبين زادت نسبة من يستخدمون الإنترنت لمتابعة الثورات وزادت نسبة

من يستخدمون الجرائد، ويعتمدون على الأصدقاء بوصفهم مصدراً لمتابعة الثورات.

وأفاد ما يقارب نصف المستجيبين ٤٩ ٪ بأنهم يستخدمون جهاز الكمبيوتر، وأفاد ٧٥٪ منهم أنهم يستخدمون الإنترنت، كما أظهرت النتائج أن ٥٥٪ (المتوسط الحسابي كنسبة مئوية) من المستجيبين الذين يستخدمون الإنترنت"من الـ ٧٥٪ " يثقون بالمعلومات المتوافرة على الإنترنت حول الثورات والحركات الاحتجاجية، فيما أظهرت النتائج أن ١٢ ٪ لا يثقون بهذه المعلومات على الاطلاق .

وفيما يتعلق باستخدام مواقع التواصل الإجتماعي، أفاد ٥٣ ٪ من المستجيبين الذين يستخدمون الإنترنت" من الـ ٧٥٪ " أنهم يتابعون الثورات من خلال الفيسبوك، فيما أفاد ٤٥ ٪ أنهم يتابعونها من خلال اليوتيوب، وأفاد ١٣ ٪ أنهم يتابعون الثورات من خلال التويتر.

وأفاد ٦٥ ٪ من المستجيبين الذين يتابعون الثورات من خلال الفيس بوك والتويتر أنهم يثقون بمواقع التواصل الإجتماعي فيما يتعلق بالثورات والإحتجاجات، فيما أفاد ٦٩ ٪ من المستجيبين الذين يتابعون اليوتيوب أنهم يثقون به.

يعتقد ٦٦ ٪ من المستجيبين (المتوسط الحسابي كنسبة مئوية) الذين يستخدمون الإنترنت"من الـ ٧٥٪ " أن الإعلام الالكتروني ومواقع التفاعل الإجتماعي نجحت في التفوق على المحطات الفضائية كمصدر بديل للمعلومات عن الثورات والحركات الاحتجاجية، فيما يعتقد ١٠ ٪ أنها لم تنجح على الاطلاق.

ويعتقد ٦١ ٪ من المستجيبين الذين يستخدمون الإنترنت"من الـ ٧٥٪ " أنه لا يمكن اعتبار المعلومات التي تستخدمها المحطات الفضائية من مواقع التفاعل الإجتماعي كمصادر موثوقة، فيما يعتقد ٣٩ ٪ أنه يمكن اعتبارها مصادر موثوقة.

وأظهر الإستطلاع أن التلفزيون تصدر قائمة المصادر التي يتابع المواطنون من خلالها الثورات والإحتجاجات، فقد أفاد ٩٨ ٪ من المستجيبين بأنهم يتابعون الثورات والإحتجاجات في العالم العربي من خلال التلفزيون، وأفاد ٤٩ ٪ أنهم يتابعونها من خلال الأصدقاء، و٣٣ ٪ من خلال الجرائد، و٢٩ ٪ من خلال الإنترنت، فيما أفاد ٥ ٪ فقط بأنهم يتابعونها من خلال المجلات .

ووفقاً لنتائج الإستطلاع فإن فضائية الجزيرة جاءت في طليعة المحطات التي يتابع مشاهدوا التلفزيون الثورات من خلالها، إذ أفاد ٨٣ ٪ من المستجيبين الذين يتابعون الثورات والإحتجاجات في العالم العربي عن طريق التلفزيون" من الـ ٩٨ ٪ " أنهم يتابعونها من خلال قناة الجزيرة، يليها قناة العربية"٧٠٪ "، ثم التلفزيون الأردني"٦٩ ٪ "، تلتها محطة BBC العربية، ثم محطة المنار، فمحطة CNN.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي والمحطات التي تتم مشاهدتها، فالإتجاه العام أن الذين مستواهم التعليمي أعلى من الثانوي يشاهدون جميع القنوات أكثر من الذين مستواهم أقل من الثانوي،إلا في حالة التلفزيون الأردني، ويزداد الفارق بين المستويات التعليمية بشكل واضح في مشاهدة محطات الــ CNN، الــ BBC العربية، المنار، روسيا اليوم، فرنسا ٢٤، ويقل التباين في المحطات الأخرى.

ويوضح الجدول التالي أكثر القنوات التلفزيونية العربية مشاهدة عند الأردنيين[١٤٥].

---

(١٤٥) هذا الجدول نقلاً عن الإستطلاع.

صدق المحطة في التعامل مع الثورات (الوسط الحسابي)		هل يتابع/تابع هذه الثورات والإحتجاجات من خلال قناة:		
ترتيب مصداقية القناة	المتوسط الحسابي	نعم	ترتيب مشاهدة القناة	
٤	٦٧	٨٣	الجزيرة	١
٥	٦٥	٧٠	العربية	٢
١	٧٨	٦٩	التلفزيون الأردني	٣
٣	٦٨	٢٧	BBC العربية	٤
٥	٦٥	١٧	المنار	٥
٣	٦٨	١٣	CNN	٦
٥	٦٥	٦	روسيا اليوم	٧
٢	٧٠	٥	فرنسا ٢٤	٨

ووفقاً لنتائج الإستطلاع فقد حازت فضائية الجزيرة على المرتبة الأولى في إجابة العينة الأردنية المستطلعة حول أكثر المصادر الإعلامية التي يثقون بها وبنسبة"٣٩ ٪ " من العينة التي تتابع أخبار الربيع العربي البالغة نسبتها"٨٥ ٪ "، فيما أفاد ١٣٪ أن التلفزيون الأردني هو أكثر مصدر، وأفاد ١٢٪ بأن قناة العربية هي أكثر مصدر موثوق.

ويوضح الجدول التالي توزيع تلك النسب حول أكثر مصدرإعلامي موثوق به في ما يتعلق بالثورات والحركات

الاحتجاجية الحاصلة في الوطن العربي[146].

المصادر الإعلامية	٪
الجزيرة	٣٩
التلفزيون الأردني	١٣
العربية	١٢
التلفزيون بشكل عام	٩
الحقيقة الدولية	٤
العربية والجزيرة	٤
المواقع الإجتماعية	٤
لا يوجد مصدر موثوق به	٣
الصحف المحلية	٣
محطات فضائية أخرى	٣
العربية BBC	٢
Facebook -YouTube	١
أكثر من مصدر	١
أخرى	١
لا أعرف	٣
المجموع	١٠٠

وحول نظرة المواطنين الأردنيين المستطلعين عن مدى حيادية الإعلام من عدمها لتغطية الثورات العربية، أجاب ٤٢ ٪ من المستجيبين الذين يتابعون الثورات والإحتجاجات" من الـ ٨٥٪ " أن الإعلام يلعب دوراً محايداً في التعامل مع الثورات والإحتجاجات، فيما يعتقد ٣٧٪ بأن الإعلام يلعب دوراً منحازا وغير محايد، بينما أشار ما يقارب خُمس المبحوثين إلى عدم معرفتهم فيما إذا كان الإعلام محايداً أم لا.

(١٤٦) معطيات هذا الجدول وفقاً لما ورد في الإستطلاع.

وعند سؤال المستجيبين حول المحطات التي تلعب دوراً منحازاً، كانت النتائج بالترتيب، الجزيرة"٤٧٪ "، العربية"٢٤٪ "، فيما جاءت فضائيات الـ MBC، CNN، BCC العربية، الأقل إنحيازاً.

ويوضح الجدول التالي المحطات التي تعتقد العينة المستطلعه أنها كانت منحازة لطرف محدد في هذه الثورات.[١٤٧]

المحطات	٪
الجزيرة	٤٧
العربية	٢٤
سورية	٥
المنار	٤
التلفزيون الأردني	٤
دنيا السورية	٣
فضائيات أخرى	٣
BBC العربية	٢
CNN	٢
MBC	١
لا أعرف	٥
المجموع	١٠٠

وعن مدى تأييد الدور المنحاز للفضائيات تبين أن المشاهدين لتلك الفضائيات منقسمون بين مؤيد للإنحياز ومعارض له، فقد أفاد ٣٩٪ (المتوسط الحسابي كنسبة مئوية) من المستجيبين الذين يتابعون الثورات والإحتجاجات العربية"من الـ ٨٥٪ " أنهم يؤيدون الإنحيازية"عدم الحيادية في التغطية ونقل المعلومة " فيما يتعلق بالثورات والإحتجاجات، فيما أفاد ٣٨٪ عدم تأييدهم للإنحيازية على الاطلاق.

وعن الدور الذي لعبته بعض الفضائيات بالقيام بدور المحرض في الثورات العربية، فقد أيد ذلك ٦٧ ٪ وبدرجات متفاوتة"كبيرة

(١٤٥) نقلاً عن الإستطلاع.

٣٥٪، متوسطة ٢٣٪، قليلة ٩٪ "من المستجيبين الذين يتابعون الثورات والإحتجاجات العربية"من الـ ٨٥٪" مؤيدين القول بأن بعض الفضائيات تلعب/لعبت دوراً محرضاً في الثورات والإحتجاجات العربية، فيما رفض هذا القول ٢٥ ٪ من المستجيبين.

وأظهرت النتائج أن ٥٣٪ من المستجيبين الذين يؤيدون القول أن بعض الفضائيات تلعب دوراً محرضاً في الثورات والإحتجاجات"من الـ ٦٧ ٪ " يعتقدون أن قناة الجزيرة لعبت دوراً محرضاً في الثورات والإحتجاجات العربية، فيما أفاد ٢٦ ٪ بأن العربية لعبت هي الأخرى دوراً محرضاً، بينما تتوازى بقية المحطات إلى نسب متواضعة في مدى تحريضها في الثورات العربية من وجهة نظر المستطلعين.

ويوضح الجدول التالي المحطات الفضائية التي تعتقد العينة المستطلعة أنها لعبت دوراً تحريضيا في الثورات والإحتجاجات العربية[١٤٨].

المحطة	٪
الجزيرة	٥٣
العربية	٢٦
قنوات فضائية أخرى	٤
المنار	٣
CNN	٢
التلفزيون الأردني	٢
BBC	٢
سورية الفضائية	٢
دنيا السورية	١
الحقيقة الدولية	١
لا أعرف	٤
المجموع	١٠٠

(١٤٨) نقلاً عن الإستطلاع.

ويعتقد ٣٨ ٪ من العينة التي تتابع الثورات والإحتجاجات العربية البالغة نسبتها ٨٥ ٪ من مجموع العينة المستجيبة أن بعض الفضائيات لديها أجندة سياسية من خلال طريقة تغطيتها المختلفة من دولة إلى أخرى، فيما يعتقد ٢٩ ٪ بأنه لا يوجد لدى هذه الفضائيات أي أجندة سياسية، بينما أجاب ثلث المستطلعين بأنهم لا يعرفون ما إذا كانت هناك أجندات سياسية للفضائيات أم لا.

وتفاوت موقف المستطلعين من الأجندات السياسية التي تحملها بعض المحطات، فقد أفاد ١٦٪ من المستجيبين الذين يعتقدون أن هنالك أجندة سياسية لبعض الفضائيات"من الـ٣٨٪" أن هذه الأجندة هي لزعزعة أمن واستقرار بعض الدول العربية، وأفادت النسبة نفسها"١٦٪ " أن الأجندة هي لخدمة مصالح الغرب، وأفاد ١٥٪ أنها لخدمة مصالح بعض الأنظمة العربية، بينما أفاد ١٤٪ أنها لخدمة مصالح القناة نفسها، وأجاب"٥٪ " فقط بأن الهدف هو إظهار الحقيقة ومحاربة الفساد.(١٤٩)

وأفاد أكثر من نصف المستطلعين"٥١ ٪ " الذين يعتقدون أن هنالك أجندة سياسية لبعض الفضائيات"من الـ ٣٨٪ " أن فضائية الجزيرة لديها أجندة سياسية، ويعتقد ٢٤٪ أن قناة العربية لديها هي الأخرى أجندة سياسية،وكذلك قناة المنار بنسبة ٤٪، وقناة CNN بنسبة ٢ ٪.

وحول استخدام شهود العيان بوصفهم مصدراً موثوقاً في التغطية الإعلامية للثورات العربية، أفاد ٦٥ ٪ من المستجيبين الذين يتابعون الثورات والإحتجاجات العربية"من الـ ٨٥٪ " وبدرجات متفاوتة"كبيرة ١٢٪، متوسطة ٣٠٪، قليلة ٢٣٪ " باقتناعهم بفكرة تقديم شهود عيان بوصفهم مصدراً موثوقاً به للروايات والشهادات

(١٤٩) هذه النسب استندت الى العينة التي تعتقد بوجود أجنده سياسية لدى الفضائيات والبالغة نسبتهم ٣٨ ٪ من مجموع العينة التي أجابت بأنها تتابع أخبار الربيع العربي عبر الفضائيات والبالغة نسبتهم ٨٥ ٪ .

المتعلقة بالثورات والإحتجاجات العربية، فيما أفاد ٣١ ٪ بعدم قناعتهم بذلك على الاطلاق.

وفيما يتعلق بفائدة النقل المباشر للثورات والإحتجاجات العربية، أفاد ٤٣ ٪ من المستجيبين الذين يتابعون الثورات والإحتجاجات العربية"من الـ ٨٥ ٪ " بأن النقل المباشر للثورات والإحتجاجات مفيد أحيانا للناس في معرفة ما يحدث في هذه البلدان، فيما أفاد ٣٤ ٪ بأنه مفيد دائماً، وأفاد ٢٠ ٪ بأنه غير مفيد على الاطلاق.

هذه الإستطلاعات الهامة التي ترسم حدود الوعي الشعبي تجاه نشاط الإعلام الفضائي في تغطية أحداث الربيع العربي أفادت وبشكل كبير الرأي العام الأردني في تكوين مواقفه المختلفة بين المؤيدة والمعارضة والمتحفظة لمضمون التغطية الإعلامية لأحداث الربيع العربي.

ويلاحظ ضمنا أن تلك الإستطلاعات اقتربت إلى حد ما من النتائج التي توصلت اليها كل على حده، ودون الدخول في التفاصيل فإن الإستطلاع الخاص بهذه الدراسة[١٥٠] كشف عن أن المواقع الإلكترونية والإنترنت جاءت في المرتبة الأولى كمصدر من مصادر الأخبار، وهي ذات النتيجة التي توصلت اليها كل من استطلاعات الرأي التي نفذها كل من معهد بروكنجز، ومركز القدس للدراسات السياسية، والإستطلاع الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية في الجامعة الأردنية لصالح مؤتمر ملتقى المدافعين العرب عن حرية الإعلام.

وفي الوقت الذي أدت فيه أحداث الربيع العربي والنهايات التي شهدتها كل من تونس وليبيا ومصر من تغيير في أنظمتها السياسية، وما شهدته ولا تزال تشهده دول عربية أخرى"اليمن، سوريا، البحرين، السعودية، الأردن " من إحتجاجات متفاوتة في

(١٥٠) مراجعة الفصل الثالث من هذه الدراسة.

مطالبها فإنها كلها مجتمعة أدت بالنتيجة إلى رفع مستوى الوعي الشعبي العربي، مما دفع بالإعلام العربي على إختلاف مكوناته للإرتقاء بأداء رسالته الإعلامية، وإن اختلفت الغايات والوسائل.

إن اعتقادات العينات المستطلعة في الإستطلاعات السابقة تكشف أيضاً عن الحيرة والشك في مضامين الخطاب الإعلامي"الأردني والعربي " تجاه أحداث الربيع العربي أولاً، وتجاه الإحتجاجات الداخلية المحلية، وهذا ما أدى بالنتيجة إلى النظر لدى قطاع من العينة المستطلعة للشك في نوايا وأهداف الرسالة الإعلامية التي تبثها بعض الفضائيات العربية، ولم يتردد الكثيرون من العينة المستطلعة للنظر إلى تلك الرسالة بعين الشك والريبه، واتهامها بعدم الحيادية والنزاهة، بينما وقف بالمقابل من العينة المستطلعة من رأى غير ذلك تماماً.

الفصل الخامس

الضحية والإنتهاكات
الإعلام الأردني بين الحراك الشعبي وقسوة الأمن

وفقاً لإعترافات رسمية أردنية فإن عدد المظاهرات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية والإعتصامات التي شهدها الأردن خلال أقل من عام بلغت أربعة الاف حالة احتجاج، حسب اعتراف مدير الأمن العام الفريق حسين المجالي في ورقة عمل قدمها للمؤتمر التنفيذي للأبحاث الدولية الخاص بمدراء الشرطة الأمريكية الذي عقد في واشنطن من ٢٢-٢٤ شباط فبراير ٢٠١٢.

وتحدث المجالي في ورقة العمل الأردنية عما أسماه النهج الأمني الأردني والتجربة الأمنية الأردنية للحد من استخدام القوة والتدرج بها, متناولا القوانين المنظمة لها والتجارب العملية التي تم تطبيقها في المملكة في هذا الجانب.

"وتطرق الفريق المجالي للأحداث والأزمات الأمنية التي مرت بالمنطقة العربية خلال الفترة الماضية والتي أثرت على الأردن كجزء من المنطقة قائلاً إن الأمن العام انتهج مع المسيرات سياسة الأمن الناعم الذي يعتمد أولاً على إعطاء الحق الدستوري لكافة أفراد المجتمع الأردني بالتعبير عن آرائهم بكل حرية ونزاهة دون المساس بالأمن والنظام العام والتأثير على سير الحياة الطبيعية في المجتمع ليكون الأردن محط أنظار جميع دول العالم الساعية للإستفادة من تلك التجربة التي وفرت مناخا من الأمن والنظام وفق أعلى معايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان "[(١٥١)].

---

(١٥١) تقرير نشرته جريدة العرب اليوم في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٦ قالت فيه أيضاً أن المجالي تطرق في ورقة عمله لشرح خطط تفصل التدرج في استخدام القوة في حال فرض الواقع الأمني, مشيرا الى أن رجال الأمن العام كانوا في كافة تلك الفعاليات يخرجون مجردين من اي نوع من السلاح كرسالة للمشاركين بالفعاليات بأن الأمن العام جاء ليكون حارسا لهم ولحقهم الدستوري, وأن القوة لن تستخدم معهم مهما كانت اراؤهم او توجهاتهم ما دام الاعتصام والمسيرة سلميان لا يمسان او يخلان بالأمن العام، مما كان له الاثر الرئيس والفاعل في الحد من العنف وتخفيف الاحتقان السياسي والإجتماعي, مؤكدا أن هذه السياسة كانت محط ترحيب وإعجاب كافة اطياف

هذا الإعتراف الرسمي الأردني يكشف إلى أي مدى كان تأثير الربيع العربي والثورات العربية على الأردن الذي لم يكن بالمطلق بمنأى عن تلك التأثيرات، ولم يكن خارج كامل التداعيات التي ضربت المنطقة العربية واستحقاقاتها السياسية والإجتماعية والإقتصادية.(١٥٢)

إن أول المظاهرات الإحتجاجية التي شهدها الأردن متأثرا بما جرى في تونس كانت في يوم الجمعه ١٤ كانون الثاني يناير٢٠١١، احتجاجا على البطالة وغلاء الأسعار، والمطالبة بإسقاط الحكومة، ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها"لتسقط حكومة الرفاعى " و" حذاري من جوعي وغضبي " و"الخبز خط أحمر ".

بعد ذلك توالت الإحتجاجات والمسيرات والإعتصامات، فبعد يومين فقط من المسيرة الأولى كان المتظاهرون يقفون أمام مجلس النواب للمطالبة بإسقاط حكومة سمير الرفاعي، وتعيين حكومة إنقاذ وطنى تقودها شخصية قريبة من الشعب، وذلك على خلفية ارتفاع الأسعار وتفشي الفساد.

ويلاحظ أن مطالب المحتجين والمتظاهرين في تلك الفترة تتمحور حول المطالب التالية:

المجتمع الرسمي والاهلي، التقرير على رابط : http://alarabalyawm.net/pages

(١٥٢) عرفت موسوعة "ويكيبيديا الحره" على الإنترنت الإحتجاجات الأردنية لسنة ٢٠١١ بأنها "هي موجة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي أنطلقت في مختلف أنحاء الأردن مطلع عام ٢٠١١ متأثرة بموجة الإحتجاجات العربية العارمة التي أندلعت في الوطن العربي مطلع عام ٢٠١١ وبخاصة الثورة التونسية الشعبية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وكان من الأسباب الرئيسة لهذه الإحتجاجات تردي الأحوال الاقتصادية وغلاء الأسعار وأنتشار البطالة، وقد بدأت هذه المسيرات يوم ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ بعد صلاة الجُمعة واستمرت في الأسابيع التالية" رابط الموسوعة :http://ar.wikipedia.org/wiki

١- اقالة حكومة سمير الرفاعي.
٢- حل مجلس النواب.
٣- وقف ارتفاع الاسعار.
٤- المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية.
٥ - المطالبة بتشكيل حكومة إنقاذ وطني.

وتحت هذه الضغوط تمت إقالة حكومة سمير الرفاعي وتشكيل حكومة جديدة برئاسة د. معروف البخيت في الأول من شهر شباط فبراير ٢٠١١ الا أن المسيرات والمطالب لم تتوقف.

ومن الملاحظ أن انفجار الثورة المصرية، وانتصار الثورة التونسية برحيل الرئيس زين العابدين بن علي قد عزز كثيراً من مطالب الحركة الإحتجاجية الأردنية، بل وأدى إلى رفع سقف تلك المطالب فقد"هيمنت الأوضاع في مصر أو ما أطلق عليه متظاهرون في عمان اسم"ثورة مصر " على المسيرات التي انطلقت في العاصمة الأردنية وعدد من مدن المملكة الهاشمية، وكانت الأوضاع في تونس قد سيطرت على مسيرات الجمعتين الماضيتين، غير أن الأوضاع في مصر كانت الأكثر حضوراً في مسيرات اليوم وتقدمت على هتافات المتظاهرين بشأن إسقاط الحكومة الأردنية"[١٥٣].

كانت أولى الخطوات الحكومية لتهدئة الشارع الأردني اتخاذها قرارا في منتصف شهر شباط فبراير ٢٠١١ بتعديل قانون الإجتماعات العامة والتظاهر لإلغاء شرط طلب الموافقة المسبقة على المسيرات، فيما كان وزير الدولة لشؤون الإعلام والناطق باسم

(١٥٣) محمد النجار تقرير "ثورة مصر" تهيمن على مسيرات الأردن ، عن موقع الجزيرة نت :

http://www.aljazeera.net/news/pages/a944cf9f-cf90-4902-9f9f-065c9d05cc71

الحكومة الأردنية طاهر العدوان يصرح في السابع عشر من شهر شباط فبراير ٢٠١١ بأن دعوات التغيير فى الأردن تحمل مطالب بالتغيير السياسى، ولا تمتد لتصل إلى المطالبة بتغيير النظام، والشعب الأردني يدرك الأهمية التاريخية والدينية للعائلة الهاشمية.

وتتالت عقب ذلك المسيرات والإحتجاجات وصولا إلى أربعة الاف مسيرة واعتصام، في الوقت الذي ارتفعت فيه سقف المطالب عاليا لتصل إلى المطالبه بمكافحة الفساد، وإحالة وزراء ومسؤولين للقضاء، والمطالبه بالملكية الدستورية، وغيرها من المطالب التي يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

١ - التأكيد على المطالبه بالإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

٢ - محاربة الفساد.

٣ - إجراء تعديلات دستورية جوهرية تستهدف تقليص صلاحيات الملك.

٤- المطالبه بالملكية الدستورية.

٥ -حل مجلس النواب.

٦ -إصلاح شامل للنظام السياسي الأردني.

٧ - الغاء اتفاقية وادي عربه.

٨- محاكمة وزراء ومسؤولين اتهمهم المحتجون بالفساد.

٩ - رفع سقف حرية التعبير.

وأمام هذه المطالب ومواصلة الإحتجاجات أصدر الملك قرارا بتشكيل لجنة ملكية"لجنة الحوار الوطني " لمراجعة قوانين الإنتخاب والأحزاب، كما شكل لجنة ملكية أخرى للعمل على تعديل الدستور الأردني.

ولسنا في معرض الذهاب للتفاصيل الكثيرة والمتعددة التي شهدها الأردن خلال فترة الربيع العربي، والإحتجاجات المحلية الأردنية والتظاهرات بالقدر الذي سنتوقف فيه عند الإنتهاكات التي تعرض لها الصحفيون الأردنيون أثناء تغطياتهم لحركة الإحتجاجات الشعبية الأردنية، إلى جانب أبرز التأثيرات التي فرضت تفسها على الإعلام الأردني خلال تلك الفترة[١٥٤].

الإعلام الأردني في المواجهة:

بدا الإعلام الأردني في مشهد الإحتجاجات الأردنية المحلية وكأنه أمام تحديات حقيقية وخطره، ففي الوقت الذي كان الصحفيون فيه عرضة لإعتداء قوات الأمن والدرك، فقد كانوا أيضاً مكشوفين تماماً أمام"الزعران والبلطجية" الذين نفذوا اعتداءات مبرمجة على المتظاهرين في مختلف مواقعهم.

وقد توقفنا قليلاً أمام الخطوات الحكومية الأخرى التي استهدفت وسائل الإعلام المختلفة من خلال إصدار قوانين وتشريعات كانت تستهدف بالدرجة الأولى محاصرة الإعلام والتخفيض من سقف حريته على نحو إقرار تعديلات على قانون المطبوعات والنشر، وتعديلات أخرى على قانون هيئة مكافحة الفساد، وغيرها من القوانين الأخرى.

ومن المؤكد أن الإعلاميين الأردنيين وقعوا تماماً ضحية حقيقية لتعامل الأمن مع الإحتجاجات الشعبية، وليس من قبل المحتجين، فلم يسجل بالمطلق أي اعتداء على صحفي او إعلامي من قبل المحتجين،

(١٥٤) مراجعة موقع "وطن" فقد قام بوضع احصائية لأبرز الأحداث السياسية التي شهدها الأردن خلال عام ٢٠١١ على هذا الرابط :

http://www.watnnews.net/NewsDetails.

وإنما تم تسجيل كل حالات الإعتداء والإنتهاك من جهتين فقط هما البلطجية والزعران، وقوات الأمن العام والدرك.

أولاً : البلطجية .. مجهولون ضد المتظاهرين والإعلاميين:

لم تكن ظاهرة الإعتداء من مجهولين على الصحفيين الأردنيين بالظاهرة الجديدة في ظل الحراك الشعبي، فقد سجلت في سنوات وفترات سبقت الربيع العربي والحراك الشعبي الأردني العديد من حالات الإعتداء على الصحفيين الأردنيين جسديا وماديا، سواء من خلال الإعتداء المباشر، أو من خلال الإعتداء على أملاكهم، مرورا بتهديدهم.

ومع ظهور الثورات العربية شهدت شوارع تونس ومصر واليمن وسوريا والأردن والبحرين وليبيا ظاهرة البلطجية والزعران المنظمين والمرتزقه الذين يقومون بالإعتداء على التظاهرات الشعبية والمحتجين وصولا للإعتداءات المباشره على الصحفيين والإعلاميين.

وتم تعزيز هذه الظاهرة بعد أن تبين لكل مراقب أن هذه الظاهرة وكأنها برزت وتأسست برعاية رسمية في كل تلك الدول، حتى بدا الزعران والبلطجية وكأنهم جناح آخر من أجنحة الأمن التي تلبس اللباس المدني وتتعاون مباشرة مع الأجهزة الأمنية على قمع المحتجين والإعتداء على الصحفيين والإعلاميين.

ولعل من أبرز الأسباب وأهمها التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة الخطيرة أن كل هؤلاء البلطجية والزعران نفدوا تماماً من العقاب القانوني، وفي الأردن لم تسجل أية حالة لمحاكمة أي من البلطجية والزعران الذين اعتدوا على المتظاهرين أو على الصحفيين.

إن ظاهرة"الإفلات من العقاب " هي التي عززت بدون شك من تنامي ظاهرة البلطجية والزعران، وبالرغم من تعهدات الحكومة الأردنية والأمن العام بتقديم هؤلاء للمحاكمه إلا أنه لم تسجل أية قضية حقيقية أمام القضاء، مما عزز أولاً من تنامي هذه الظاهرة الخطيرة، كما عزز من مبدأ"الإفلات من العقاب " وهو ما أدى بالنتيجة المطلقة إلى تقديم دعم حكومي مباشروغير مباشر ظهر وكانه مقصود لحماية البلطجية في مواجهة المتظاهرين والمحتجين والصحفيين.

لقد دعت دراسة"الوصول للجرأة إلى دراسة ظاهرة"البلطجية والزعران " من خلال"منظور أمني واجتماعي وسياسي واقتصادي، خاصة وأنه ليس من المتوقع او المرجح أن تختفي تلك الظاهرة او أن تتقلص أعمالها القذرة في المدى المنظور، بل إن كل التوقعات تذهب إلى الإعتقاد بأن تلك الظاهرة ستمتد وسيتم ترسيخها، وربما ستعمل على تطوير أساليب عملها وهو ما سيزيد من احتمال حدوث مخاطر أوسع "[١٥٥].

وقالت الدراسة"أن هذه الظاهرة ليست جديدة بالتأكيد، ولكن الجديد فيها أنها تحولت لظاهرة جماعية ممتدة، ففي الوقت الذي كانت فيه سابقاً تعمل بشكل شخصي، وربما بتوجيه من أفراد او أشخاص بعينهم، واستخدام عدد محدود جداً من الأفراد في تنفيذ أعمال البلطجة ضد الصحفيين، نجد أن هذه الظاهرة امتدت لتصل إلى الإستعانة بالعشرات من البلطجية الذين يتولون الإعتداء المباشر والمنظم على المطالبين بالإصلاح السياسي، ومن بينهم

(١٥٥) وليد حسني"الوصول للجرأة علاقة الأمني والإعلامي في عالم متغير" منشورة في القسم الأول من هذا الكتاب.

الصحفيين الذين يعملون في الميدان لتغطية تلك الأحداث"(١٥٦).

وتوقفت الدراسة عند مسيرة الجامع الحسيني التي ظهرت فيها بشكل لافت للإنتباه ولأول مرة قوات البلطجية وكأنهم قوات منظمة، عندما قاموا بالإعتداء المباشر على المتظاهرين والصحفيين بالعصي، وتم القاء القبض على بعضهم، إلا أن نتائج التحقيق لم تظهر حتى الأن بالرغم من أن وزير العدل في حينه حسين مجلي أعلن بوضوح أمام مجلس النواب أن نتائج التحقيق ستظهر قريباً جداً "(١٥٧).

وبحسب الكاتب الصحفي الزميل د. محمد ابو رمان فإنه"لا يمكن القول أن ظاهرة البلطجة التي طالت المطالبين بالإصلاح والإعلاميين لا تحظى برعاية رسمية أو على أقل المستويات صمت رسمي والتحريض على الإعلام والإعتداءات على الإعلاميين من قبل البلطجية لا ينفصل عن ظاهرة الإعتداء على كافة المطالبين بالإصلاح، المفارقة أن حجم التحريض على الإعلام من قبل الأوساط الرسمية كبير ومذهل فهناك شكوى من قبل الرسميين

---

(١٥٦) المصدر السابق.

(١٥٧) نور العمد"عشرات البلطجية يهاجمون مسيرة وسط البلد بالعصي والحجارة و وقوع ٨ اصابات" على رابط :http://ar.ammannet.net

وتم تنظيم المسيرة عقب صلاة الجمعه من المسجد الحسيني بتاريخ ٢٠١١/٢/١٨ للمطالبة بالإصلاحات السياسية، وتعرضت لاعتداء من قبل مجهولين بالعصي والحجارة، ووقعت اصابات في صفوف المتظاهرين تم تقديرها بين ٧ و ٨ اصابات، ونقلت تصريحات لمدير المكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام المقدم محمد الخطيب قال فيها أن المسيرة التقت مع مسيرة أخرى طالب منظموها بعدم العبث بالأمن الوطني حيث انضم إليها مجموعة من أصحاب المحلات التجارية المتواجدون في المنطقة بداعي أن مثل هذه المسيرات تعطل أعمالهم التجارية، موضحا أنه حصل خلال هذه المسيرات تلاسن واشتباك بين المشاركين ما حدا برجال الأمن العام للتدخل ومنع الاحتكاك بين كافة الأطراف لحماية حق الجميع في التعبير عن آرائهم بالطرق السلمية تماشيا مع النهج الذي تنتهجه مديرية الأمن العام في توفير جو ملائم من التعبير الحضاري الديمقراطي عن الآراء.

من سقف الحرية الإعلامية المرتفع في هذه الاونة .. وشكوى الرسميين ليست من الإعلام المبتذل بل من الحرية الإعلامية وهنا تكمن المفارقة، مؤكدا على أننا في الأردن مقبلون على مرحلة تكسير الإعلام فإضافة لتقييد الإعلام بتشريعات وقوانين سيتم اللجوء أكثر إلى البلطجية لترهيب وترويع الإعلاميين "(١٥٨).

ولم يقدم أي من البلطجية المعتدين على المسيرة الإحتجاجية أو على الإعلاميين إلى القضاء، وهو ما تكرر لاحقا في اعتصام دوار الداخلية، ثم في ساحة النخيل، وفي مسيرة العوده في الكرامه، وغيرها من المواقع الأخرى التي تواجد الصحفيون فيها لتغطية الحدث.

إن مسالة"الإفلات من العقاب " هي التي أدت إلى تكريس ظاهرة البلطجية والزعران، ودفعتهم للمزيد من تنفيذ عمليات الإعتداء على الصحفيين والإعلاميين وحتى المتظاهرين، وهو ما دفع باللجنة الدولية لحماية الصحفيين على لسان مديرها في شمال افريقيا والشرق الأوسط محمد عبد الدايم في بيان صدر عنه إلى اتهام الحكومة الأردنية بـ"تأييدها الضمني " للإعتداءات على الصحفيين، قائلاً في بيانه إن وعود المسؤولين الأردنيين بتقديم المعتدين على الصحفيين- في أحداث سابقة- للعدالة لم تتحقق ".(١٥٩)

---

(١٥٨) وليد حسني "الوصول للجرأة علاقة الأمني والإعلامي في عالم متغير" في القسم الأول من هذا الكتاب.

(١٥٩) مراجعة نص البيان على رابط موقع المحرر:http://www.almuharrir.net/local/

ثانياً: قوات الأمن العام والدرك:

لم يستطع الأمن العام ولا قوات الدرك إقناع المحتجين أو الإعلاميين بأن لا علاقة تربط هذين الجهازين الأمنيين بالبلطجية والزعران، ويعود السبب في الأساس إلى أن عناصر وضباط هذين الجهازين لم يتخذا قرارات ميدانية سريعة لحماية المتظاهرين والإعلاميين من اعتداءات البلطجية عليهم، كما لم تقم هذه الأجهزة أصلا باعتقال أي فرد من البلطجية ولو على سبيل التحقيق معه لمعرفة ما الذي يدفعه لمهاجمة المحتجين والمتظاهرين والإعلاميين.

وبالرغم من أن الأمن العام وقوات الدرك لجأوا إلى أسلوب بدا جديدا بهدف التعويض عما تعرضت له صورة الأمن العام إثر مسيرة الجامع الحسيني المبكرة من خلال توزيع زجاجات المياه والمشروبات الغازية، التي حاول الإعلام إظهارها بشكل مبالغ فيه ولافت للإنتباه، إلا أن هذه الصورة لم تصمد طويلاً أمام الإعتداءات الأخرى التي تكررت لاحقا.

ففي المسيرة اللاحقة لمسيرة الحسيني التي جرت في ٢٨/ ٢/ ٢٠١١ قامت قرات الأمن بمراقبة"المسيرات من بعيد، واقتصر دورها على إغلاق الشوارع المؤدية إلى مكان المسيرة في عمان أمام حركة السيارات، ووزع رجال أمن المياه على المتظاهرين في مشهد رأى المراقبون فيه بأنه سعي لإستيعاب حركة الغضب الجماهيري وإرسال رسالة بأن الأمن لا يريد الإصطدام بالجمهور الغاضب "[١٦٠].

(١٦٠) محمد النجار تقرير "ثورة مصر" تهيمن على مسيرات الأردن موقع الجزيرة نت على رابط: http://www.aljazeera.net/news

ومع ذلك فقد بدا واضحاً لكل المراقبين والإعلاميين أن الأمن العام ظهر وكأنه يتعمد الإعتداء على المتظاهرين والإعلاميين، فقد"حمّل كتاب وسياسيون وممثلو أحزاب ونقابات مهنية مدير الأمن العام حسين المجالي مسؤولية ما تعرض له المتظاهرون والإعلاميون في مسيرة الحسيني، فقد بدا مدير الأمن العام"للعامة منذ تسلمه منصبه أنه يتعامل بنعومة ومدنية ليظهر في حقيقة الأمر أن ما يعطي من تعليمات مختلف تماماً عن الإنطباع الذي يحاول أن يتركه "[١٦١].

وشهدت الصحف ووسائل الإعلام الأردنية المختلفة توجيه انتقادات شديدة لجهاز الأمن العام فقد"بدت الصحف المحلية مستنكرة بشدة التعامل الأمني مع المسيرات السلمية بما فيها الصحف شبه الرسمية، وقد أبرزت جريدة "الرأي" على صدر صفحتها الأولى البلطجية ونشرت بيان الحكومة على لسان ناطقها الوزير طاهر العدوان، ولفتت في افتتاحية على استحياء الإعتداء على المواطنين، كما قال رئيس تحرير"العرب اليوم " فهد الخيطان أن المشهد في وسط البلد كان محزنا ومؤسفا ومخزياً أيضاً.

وقال الكاتب سامي الزبيدي إن ما جرى في ساحة الحسيني لا ينبغي أن يمر مرور الكرام ومن اشتغل هذا السيناريو يريد محو الصورة الحضارية لرجل الأمن الأردني الذي كان يوزع على المتظاهرين زجاجات الماء تعبر عن حس حضاري تحلى ويتحلى به الأمن العام الأردني ".[١٦٢]

---

(١٦١) تقرير لوكالة عمون نشرته بتاريخ ٢٠١١/٢/١٩ بعنوان " هل يتحمل "الأمن العام" المسؤولية الكاملة للرعأية المنظمة لـ "بلطجية" المظاهرات ؟" على رابط:
http://www.ammonnews.net/article

(١٦٢) المصدر السابق.

وقال د. محمد ابو رمان"إن ما حدث في مسيرة وسط البلد هو شيء أكثر من مخجل ويصل إلى درجة تستدعي من الدولة تحقيقاً مباشراً، ومحاكمة علنية لأولئك"البلطجية والزعران " الذين اعتدوا على المواطنين المشاركين بعمل مدني سلمي يطالب بالإصلاح السياسي، ولا يمكن القبول بأقل من إجراءات علنية وشفافة وواضحة في محاسبة هؤلاء الزعران ومن يقف وراءهم، ومن يتبنى مثل هذا الأسلوب المعيب للأردن وصورته، بل ويسيء للنظام السياسي بأسره داخلياً وخارجياً "[١٦٣].

ولم تتوقف حادثة الإعتداء على الصحفيين والإعلامين عند مسيرة الجامع الحسيني فقط، فقد تكررت لاحقا وبشكل واضح في اعتصام دوار الداخلية الذي اصيب فيه العديد من المعتصمين والصحفيين والإعلاميين بسبب البلطجية وقوات الأمن.

ولنا أن نتوقف عند ثلاث حالات فقط تم فيها الإعتداء المباشر على الصحفيين وهم يقومون بمهمات التغطية الميدانية للحراك الشعبي الأردني:

١- أحداث دوار الداخلية:

جرى الإعتداء على الصحفيين والمعتصمين في دوار الداخلية بعد عصر يوم الجمعة ٢٠١١/٣/٢٥، وأصيب في هذا الإعتداء حوالي ٢٠ صحفياً ومراسلاً ومصوراً إثر تعرضهم للضرب المبرح بالعصي والركل القاسي والمؤذي بالأرجل، فضلا عن سيل الحجارة وعصي البلطجية على رؤوس المعتصمين والصحفيين.

وقد وصف هذا الإعتداء بـ"الجريمه، وبأنه نقطة سوداء في سجل الحكومة، التي أمرت أجهزتها بتنفيذ هذا الإعتداء بكل

(١٦٣) المصدر السابق.

وحشية، وبالتواطؤ مع أشخاص مدنيين حرضوا وضللوا واستخدموا للإعتداء على المعتصمين والصحفيين "(١٦٤).

وأدلى العديد من الصحفيين والإعلاميين بشهاداتهم حول ما تعرضوا له في ميدان جمال عبد الناصر"دوار الداخلية " فقد قال مراسل فضائية العربية في الأردن سعد السيلاوي أن"الصحفيين الذين كانوا في الميدان لم يكونوا يعرفون من أين تأتيهم الحجارة، وأنه تعرض لإصابة بحجر في ظهره، كما تعرض عدد من زملائه من العاملين بـ"العربية " إلى إصابات طفيفة، وتكسير إحدى كاميراتهم، وهو ما وقع لعدد من الإعلاميين ومراسلي وكالات عربية وعالمية، مشيرا إلى ما أسماه تفاوت في تعامل رجال الأمن مع الصحفيين، ففي حين أقدم بعضهم على ضرب عدد من الصحفيين، إلا أن البعض الآخر من رجال الأمن عمل على تقديم الحماية لهم، لافتا إلى أنه لا يبرر لرجال الدرك استخدامهم القوة إن كان بتعرضهم للصحفيين أو بعملهم على فض الإعتصام بالقوة والضرب بالعصي "(١٦٥).

وبحسب شهادة مدير تحرير موقع عمان نت، محمد الفضيلات فإن الصحفيين والمعتصمين"تفاجأوا بتدخل الأمن الذي انصب باتجاه المعتصمين من"شباب ٢٤ إذار " في حين ترك مناهضي الإعتصام دون تدخل، بل أفسح لهم المجال للإعتداء على المعتصمين، كما أن قوات الأمن قامت بحصرهم مع المعتصمين، بواسطة خراطيم المياه التي بدأت برشهم من الأمام، فيما دخلت قوات الدرك من الخلف، ليحصروهم داخل الميدان بمنطقة ضيقة، مما أدى إلى تدافع المعتصمين وسقوط عدد منهم، إضافة إلى

(١٦٤) موقع كل الأردن على رابط:http://www.allofjo.net

(١٦٥) تقرير"شهادات صحفيين تعرضوا للضرب في اعتصام دوار الداخلية" نشر بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٧ على موقع عين على الإعلام، وعلى رابط : http:
www.eyeonmediajo.net

تلقيهم الرشق بالحجارة من قبل المناهضين، مضيفا بالقول، لقد أخبرت رجل أمن بأنني صحفي وأبرزت شارتي الصحفية، إلا أنه لم يتجاوب معي، إضافة إلى إخباري لرجل من الدرك بأني صحفي، إلا أنه قام بضربي بعصا كهربائية، وسمح لأحد المناهضين للاعتصام بضربي بلوح خشبي كان يحمله "(١٦٦).

وأصدرت العديد من الشخصيات والأحزاب السياسية والصحفيين بيانات أدانت فيه الإعتداء على المعتصمين والصحفيين في دوار الداخلية، وندد صحفيون في بيان صدر عنهم بالرواية الرسمية لحادث الإعتداء قالوا فيه"ورغم أكاذيب الرواية الرسمية وتضليلها في تفسير ما جرى، فإننا لم نكن نتصور أن تنتهك الحريات العامة والصحفية والسياسية بهذا الشكل السافر في ميدان جمال عبد الناصر ليتحول إلى ساحة حرب، لكنها حرب من طرف واحد ضد معتصمين وصحفيين مسالمين، كان ذنبهم الوحيد أنهم صدقوا أن ثمة ديمقراطية وسيادة للقانون في بلادنا، وثبت بالوجه الشرعي وبإصرار حكومي ورسمي أنه غير صحيح "(١٦٧).

وفي تقرير إعلامي صدر لاحقا اشار إلى أنه"منذ فض اعتصام دوار الداخلية بالقوة تباينت أدوار وسائل الإعلام المحلية بين التحشيد والتجييش عبر دعوات وجهها مذيعون وكتاب لجمهورهم للتعبير عن هويات فئوية، وبين إذاعات وصحف ومواقع إلكترونية آثرت المهنية وتحكيم العقل في خطابها "(١٦٨).

---

(١٦٦) مراجعة العديد من شهادات الصحفيين والإعلاميين في المصدر السابق.

(١٦٧) علاء فروخ تقرير " صحافيون أردنيون: "اعتداء الجمعة" نقطة سوداء في سجل الحكومة" جريدة الغد العدد الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٦ او على رابط

www.alghad.com

(١٦٨)تقرير"اعتصام دوار الداخلية وتداعياته بين التحشيد الإعلامي والمهنية" نشره موقع عين على الإعلام بتاريخ ٢٠١١/٤/٤ على رابط:: http://www.eyeonmediajo.net/?p=3436، واشار التقرير الى أن الكاتب أحمد أبو خليل راى

٢- مسيرة العودة.. تجدد الإعتداء على الصحفيين:

لم تجد مديرية الأمن العام بدا من إصدار بيان عقب فض مسيرة العودة[١٦٩] التي تعرض الصحفيون فيها مرة أخرى للإعتداء والضرب من قبل قوات الأمن العام والبلطجية، فقد اعترف الأمن العام على لسان الناطق الإعلامي باسم المديرية المقدم محمد الخطيب بأن "الإعتصام شهد أخطاء من قبل جهاز الأمن العام في التعامل مع المعتصمين، مؤكدا أن الإعتداء لم يكن ممنهجا "[(١٧٠)].

في رصده للتغطية الإعلامية لأحداث يوم الجمعة في ميدان جمال عبد الناصر "دوار الداخلية" أن التغطية الإعلامية لهذا الحدث شكلت نقطة تحول عما سبقها من اعتصامات ومسيرات، وأن الصحف وكتابها عادوا إلى حد ما إلى الاصطفاف التقليدي، حيث توزعت الصحف بين متبن للموقف الرسمي وبين المعارض مرورا بالموقف الوسط، وأن الصحفيين أدركوا أنّ تداعيات الحدث لا تزال في بدايتها، وهناك قلق وتوتر متنام في الأوساط الصحفية، وكثيرون يضعون أيديهم على قلوبهم" مراجعة رصد الكاتب على موقع : http://www.eyeonmediajo.net/?p=3403، كما اشار التقرير الى ما قاله الكاتب محمد أبو رمان في تصريح لعين على الإعلام بأن معظم المؤسسات الإعلامية لعبت دوراً إيجابيا من خلال تغطية الأحداث، وتوثيق إنتهاكات حقوق الإنسان وما تعرض له المعتصمون والصحفيون من اعتداءات، مشيرا إلى أن الحكومة جانبت الصواب بانتقادها لوسائل الإعلام لقيامها بواجبها بتغطية الأحداث.

(١٦٩) تم تنظيم مسيرة العودة من قبل ما عرفوا باسم"شباب ١٥ مايو" في يوم الأحد ٢٠١١/٥/١٥ احياءا للذكرى ٦٣ للنكبة الفلسطينية وانطلقت من أمام مسجد الكالوتي في عمان باتجاه جسر الملك حسين وتم فضها عند منطقة الجندي المجهول الأمر الذي نتج عنه عشرات الإصابات في صفوف المشاركين في المسيرة وفي مقدمتهم العديد من الصحفيين والإعلاميين.

(١٧٠) تصريحات الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام المقدم محمد الخطيب في تقرير"الأمن العام يعترف بأخطاء فض مسيرة العودة بالقوة ويدعو الصحافيين لتقديم الشكاوى"العرب اليوم العدد الصادر في ٢٠١١/٥/١٦، واشارت الصحيفة الى أن الصحفية في العرب اليوم ليندا معايعه قدمت شكوى رسمية الى مديرية الأمن العام بعد تعرضها لإساءات لفظية من قبل أحد رجال الأمن، ووعد المكتب الإعلامي برفع شكوى الاحتجاج الى مدير الأمن العام الفريق الركن حسين المجالي للنظر فيها، ولم يعرف لاحقا مصير تلك الشكوى، وفيما إذا تمت محاسبة المتهمين ام أنهم افلتوا من العقاب، التفاصيل على الرابط :

http://www.alarabalyawm.net/pages.php?news_id=301148

وبحسب تصريحات الخطيب التي نقلتها الصحافة عنه فإن"الأجهزة الأمنية قامت بتوفير الحماية للمعتصمين إضافة إلى إبعادها للقاطنين في المنطقة عن المعتصمين، وأنه لا يمكن أن تقوم مديرية الأمن العام بتفريغ كامل المديرية لحماية حوالي ٦٠٠ مشارك بالإعتصام، ولو التزم المعتصمون بالتعليمات لما شهد الإعتصام أي أعمال عنف، مشيرا إلى أن العمل الإستخباري الذي قامت به مديرية الأمن العام كشف عن وجود نية مبيتة لإقتحام الحدود والإحتكاك مع رجال الأمن، الأمر الذي لا يمكن السماح به "[١٧١].

وفي الوقت الذي طلبت فيه مديرية الأمن العام من الصحفيين التوجه إلى المكتب الإعلامي لتقديم أي شكوى لديهم فقد أكد الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام على أنه"لا يعطي شرعية لمثل هذا الإعتداءات وهناك خطأ ونعترف به سواء لفظي أو تكسير لكاميرات الصحفيين، وأنه ستتم دراسة الأخطاء لمعالجتها وضمان عدم تكرارها "[١٧٢].

وكان الصحفيون والإعلاميون قد تعرضوا للإعتداء من رجال قوات الأمن العام والدرك والأمن الوقائي، إلى جانب"البلطجية والزعران " خلال قيامهم بعملهم في تغطية مسيرة حق العودة.

وبالرغم من أن الإعتداءات طالت الصحفيين والمتظاهرين فقد ظهر جليا الإستهداف الواضح للصحفيين ولكاميراتهم كما قام"رجال الأمن من درك وأمن وقائي، بالإعتداء لفظياً وجسديا على الصحفيين وكسروا سياراتهم ومعداتهم، وصادروا بعضها

(١٧١) المصدر السابق.

(١٧٢) تصريحات الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام المقدم محمد الخطيب على رابط المصدر السابق.

وأعادوها بعد أن احتفظوا بأشرطة التسجيل التي توثق ما حدث في محاولة منعهم من تجاوز الحدود الأردنية -الإسرائيلية"حفاظا على أرواحهم كما جاء في الرواية الحكومية بينما كانت تصريحات الأمن العام أكثر وضوحا في تحميل الصحفيين والمتظاهرين مسؤولية تعرضهم للإعتداء لعدم التزامهم بالتعليمات الأمنية، كما اعترف بأخطاء ارتكبها بعض أفراده(١٧٣).

وقد دفع الإعتداء على الإعلاميين بوزير الإعلام والاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة طاهر العدوان لتقديم اعتذاره الشخصي لكل صحفي تعرض لمثل هذه الحادثة المؤسفة، ومعبرا عن قلقه على حرية الصحافه قائلاً"بهذه المناسبة أعبر عن شعوري العميق بالقلق على حرية الصحافة بعد تكرار الحوادث التي يتعرض الصحفيون وكاميراتهم فيها للضرب والتكسير، وهو ما يتطلب جهداً رسمياً وأمنياً أكبر لحماية الصحفيين وتمكينهم من أداء عملهم، وأقدم اعتذاري الشخصي لكل صحفي تعرض لمثل هذه الحوادث المؤسفة "(١٧٤).

---

(١٧٣) سوسن زايده ونور العمد تقرير"مسيرة حق العوده ..مسلسل الإعتداء على الصحفيين يُخجل الحكومة ولا يحركها " نشره موقع عين على الإعلام بتاريخ ٢٠١١/٥/١٦ متوفر على رابط: http://www.eyeonmediajo.net

(١٧٤) نشر وزير الإعلام موقفه على صفحته الشخصية على الفيس بوك ونقلتها وكالة خبرني بتاريخ ٢٠١١/٥/١٦، ومتوفره على رابط: http://www.khaberni.comوفيما يلي النص الكامل لما كتبه الوزيز العدوان على صفحته الشخصية على الفيس بوك"كانت مشاهد أمس مؤلمة، ففي ظل النصب التذكاري لأبطال الكرامة وعلى أرضها التي قهرت الغزاة حدث ما حدث، حيث رأينا مصابين من رجال الأمن والآخرين من المواطنين ومن مناصري القضية الفلسطينية جاؤا من تركيا وأوروبا وأمريكا الذين نظموا مسيرة تأييد لحق العودة للاجئين بمناسبة مرور ٦٣ عاما على نكبة فلسطين.
وبينما يستعد جلالة الملك للقاء الرئيس اوباما في واشنطن للتأكيد على موقف الأردن الثابت من الحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة، وبعد أيام فقط من إعلان رئيس الوزراء عن مواقف الأردن القوية الرافضة لأية حلول تتجاهل عودة اللاجئين، كانت مسيرة أمس فرصة للتعبير شعبياً بأن المواقف الرسمية الأردنية من هذا الحق يدعمها على الأرض موقف شعبي وطني راسخ.

وحمَّل العدوان الحكومة مسؤولية ما جرى في مسيرة العودة قائلاً"إنه مشهد مؤلم وأنه أصبح قلقا على حرية الصحافة في الأردن بعد الإعتداء على الإعلاميين والصحافيين في الكرامة ".

وكان صحفيون وإعلاميون قد طالبوا باستقالة الوزير العدوان من منصبه إثر الإعتداء على مسيرة العوده، فقد دعا الرئيس التنفيذي لمركز حماية حرية الصحفيين نضال منصور وزير الدولة لشؤون الإعلام إلى تقديم استقالته بعد الإعتداء الذي تعرض له الصحفيون في منطقة الكرامة، قائلاً إن تكرار مشاهد الإعتداء على الصحفيين أثناء تغطيتهم للأحداث تؤثر على واقع الحريات الإعلامية في الأردن، وإن الأجهزة الأمنية تعمل بأمر الحكومة وتحت ولايتها السياسية وهناك من يجب محاسبتهم على ما قاموا به من اعتداء مباشر، ولكن الحكومة إذا أرادت أن تترجم إرادتها

لقد أظهرت أحداث أمس عند نصب الشهداء غياب التواصل والتنسيق بين الحكومة وأجهزتها من جهة وبين ما يجري على الأرض من نشاطات وفعاليات شعبية.
وكان يمكن تنظيم هذه المسيرة بين أجهزة الأمن وبين هذه الفعاليات بحيث تبدأ وتنتهي سلمياً، لأنه لا يوجد ما يمنع ذلك سياسياً ووطنياً؛ فالحكومة وعبر مواقفها المعلنة تقف في صف كل جهد وطني يظهر لإسرائيل والمجتمع الدولي عدم تنازل الأردن عن حق العودة الذي يعتبر جزءاً من مصالحه الوطنية والقومية.
كان على المشرفين على المسيرة أن يتفهموا موقف قوات الأمن بعدم السماح لهم بالاقتراب من الجسر حفاظاً على أرواحهم بعد الأحداث الدامية التي وقعت صباح أمس على الحدود اللبنانية والسورية وفي بيت حنون في غزة وقلنديا في رام الله، حيث أظهر الاحتلال تعطشه للدم عندما أطلق النار على المتظاهرين العُزل المطالبين بحق العودة مما أدّى إلى سقوط ٢٠ شهيداً.
مرة أخرى، ورغم المشاهد المحزنة والمؤسفة التي حدثت فإن مسيرة حق العودة أمس عند نصب شهداء الكرامة تمثل حراكاً وطنياً يُجمع على أهدافه جميع الأردنيين؛ الدولة والشعب، وهي مساندة القضية الفلسطينية حتى استرداد جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة والتعويض.
كما أن ما جرى أمس على الحدود العربية وخطوط التماس مع إسرائيل واحتلالاتها يمثل رسالة قوية إلى قادة تل أبيب بأن الطريق إلى الأمن والاستقرار بالمنطقة هو بالعودة إلى السلام العادل الذي ترضى عنه الأجيال وفي مقدمتها أجيال الشعب الفلسطيني الصامد.

في حرية الصحافة فلا بد أن تكون أوامرها نافذة للأجهزة التابعة لها، ولا يجوز النظر إلى الصحفيين بأنهم جزء من المتظاهرين، بل هم يمارسون عملهم ولا يجوز الخلط بينهم، ولا يجوز ممارسة المنع على الصحفيين "[١٧٥].

٣ - ساحة النخيل .. الإعتداء المكشوف:

كان الإعتداء على الصحفيين في ساحة النخيل اعتداءا واضحاً ظهر لكل العالم وكأنه مقصود لذاته، خاصة بعد أن ارتدى الصحفيون والإعلاميون سترات برتقالية لتمييزهم عن باقي المتظاهرين بموجب اتفاق مسبق بين مديرية الأمن العام ونقابة الصحفيين.

وتلقى أصحاب"السترات البرتقالية"من الصحفيين والمصورين ضربات موجعة، واعتداءات بدت مقصودة وعلى مرأى ومسمع من العالم وأمام الكاميرات كان الصحفيون والإعلاميون يجربون مرة أخرى كيف يمكن أن تصبح مستهدفا في منطقة نزاع واشتباك بالرغم من أنك تقوم بدورك المهني في التغطية الميدانية الساخنة، وبالرغم من كونك ترتدي ما يثبت هويتك الصحفية لرجل الأمن.

هذا الإعتداء شكل علامة فارقة وحقيقية في مسلسل الإعتداء على الصحفيين في البؤر الساخنة، وهو ما دفع بنقابة الصحفيين للإعلان عن نيتها مقاضاة مديرية الأمن العام امام القضاء، وأعلن نقيب الصحفيين الزميل طارق المومني خلال اعتصام أمام

---

(١٧٥) تصريحات منصور وردت في تقرير "مسيرة حق العوده ..مسلسل الإعتداء على الصحفيين يُخجل الحكومة ولا يحركها "لسوسن زايده ونور العمد و نشره موقع عين على الإعلام بتاريخ ٢٠١١/٥/١٦ متوفر على رابط: http://www.eyeonmediajo.net

مقر النقابة أن"النقابة ستقوم برفع دعاوى فردية وجماعية ضد مديرية الأمن العام جرَّاء إصابة ستة عشر صحافيا خلال تغطيتهم اعتصام ١٥ تموز/يوليو في ساحة النخيل ".

وبرَّر وزير الإعلام والإتصال الجديد عبد الله أبو رمان الإعتداء على الصحفيين لكونهم"تواجدوا بين رجال الأمن وبين مجموعتين من المتظاهرين كانوا ينوون الإحتكاك مع بعضهم البعض مما اضطر رجال الأمن العام للتدخل وأصيب ١٧ من رجال الأمن، منهم اثنان تعرّضا للطعن بأدوات حادّة أثناء قيامهم بواجبهم في الفصل ومنع الإحتكاك بين مجموعتين من المواطنين، اتجهتا للإعتصام في منطقة أمانة عمان الكبرى في ساحة النخيل وساحة مسجد الأمانة "[١٧٦].

وقال أبو رمان في تصريحات صحفية بأنه"نتيجة للإحتكاك الحاصل وتواجد عدد من الإعلاميين بين المجموعتين، أصيب عدد منهم بإصابات مختلفة، ووصفت حالتهم ما بين طفيفة ومتوسطة، وأكد أن الإعلاميين هم شركاء في العمل، ولا يمكن للحكومة أن تقبل بالإعتداء عليهم، وأن ما جرى هو حادثة عرضية نأسف لوقوعها، قائلاً أنه سيتمّ فتح تحقيق للوقوف على ما حدث، وتحديد الفاعلين ومحاسبتهم، ومنوّها بأنه لم يتمّ التبليغ حتى الأن عن حدوث أية إصابات بين المعتصمين ".

وفي اليوم التالي أعلنت مديرية الأمن العام في بيان لها"توقيف أربعة شرطيين أردنيين يُشتبه في أنهم اعتدوا على صحافيين، وقال البيان إن مدير الأمن العام الفريق الركن حسين هزاع المجالي قرر تشكيل لجنة (...) للتحقيق في ملابسات ما وقع ظهرالجمعة في

(١٧٦) موقع وكالة الأردن اليوم الأخبارية على رابط:

http://www. news-jo.com/press/reports/l

منطقة راس العين وسط عمان، والإعتداءات التي مست عدداً من الصحافيين أثناء تأدية واجبهم، وإن نتائج التحقيق سيتم الإعلان عنها خلال ٧٢ ساعة وسيُصار لإحالة من تثبت إدانته للمحاكمة وفق قانون الأمن العام "[١٧٧].

لاحقا التقى جلالة الملك بنقيب الصحفيين الذي نقل عن جلالته إدانته للإعتداءات التي تعرض الصحفيون لها في ساحة النخيل قائلاً في تصريحات صحفية لوكالة يونايتد برس إنترناشونال "إن جلالته أكد خلال اللقاء على إدانته واستنكاره للإعتداء الذي تعرض له الصحافيون أثناء تغطيتهم لإعتصام ساحة النخليل، مضيفا إن الملك اعتبر ما جرى يشكل إساءة لصورة الأردن، وإن جلالته شدد خلال اللقاء على محاسبة الذين تورطوا في الإعتداء من خلال تطبيق القانون، مؤكدا رفضه المساس بالصحفيين ودعمه المطلق لحرية الصحافة، إلا أنه وفي ذات الوقت أكد على أهمية الإعلام المسؤول "[١٧٨].

لقد أدى اعتداء ١٥ تموز ٢٠١١ على الصحفيين والمتظاهرين في ساحة النخيل إلى ما يشبه الصدمة الحقيقية للشارع الأردني الذي تنادى للخروج بمسيرات تحت عنوان"جمعة الكرامة وحرية الإعلام " دعما لحرية الصحافة والإعلام، وهي من المرات القليله النادرة جداً التي تحظى الصحافة وحريتها بمسيرات شعبية في الأردن، ليس في العاصمة فقط وإنما في عدد من محافظات المملكة الكرك والطفيله وتحت نفس الشعار.

---

(١٧٧) المصدر السابق.

(١٧٨) تصريحات المومني على موقع كل الأردن نقلاً عن وكالة"يو بي أي" ومتوفره على الرابط : http://www.allofjo.net

وكان"مدير الأمن العام الفريق حسين المجالي قد اعتذر لنقيب وأعضاء مجلس نقابة الصحفيين عما جرى، وسلم وفد من وزيري الداخلية مازن الساكت والدولة لشؤون الإعلام عبد الله أبو رمان ومدير الأمن العام نقيب الصحفيين تقرير لجنة التحقيق بأحداث الجمعة الماضية الذي أدان عدداً من ضباط وأفراد الأمن دون أن يحدد رتبهم وعددهم، وتعهد مدير الأمن العام بإحالتهم لمحكمة الشرطة، في حين أعلن وزير الداخلية تحمله والحكومة المسؤولية السياسية عما جرى "(١٧٩).

وحظيت مسيرات"جمعة الكرامة وحرية الإعلام "باهتمامٍ إعلاميٍ محلي وعربي وعالمي واسعين، فقد"شهدت المسيرة حضوراً إعلامياً استثنائياً من قبل قنوات التلفزة العالمية والعربية وعدد من ممثلي الصحف الأجنبية في عمان، وقامت أطقم تلك القنوات بإجراء العديد من اللقاءات الصحفية والتلفزيونية مع رموز الحراكات المشاركة في المسيرة، واستضافت عدداً من الصحفيين للحديث حول انطباعاتهم عما يدور على الساحة الأردنية "(١٨٠).

وصدرت العديد من التقارير الإعلامية حول ما تعرض له الإعلاميون في مسيرة"ساحة النخيل"كان من أهمها تقرير تقصي الحقائق الذي اصدره مركز حماية وحرية الصحفيين الذي أكد فيه على أن الإعتداءات التي وقعت على الصحفيين في أحداث ساحة النخيل كانت متعمدة ومقصودة من قبل قوات الأمن والدرك، معتبرا أن تلك الإعتداءات على الإعلاميين تشكل إنتهاكاً واضحاً وصريحاً

---

(١٧٩) محمد النجار تقرير"مسيرات بجمعة "حرية الإعلام" بالأردن " على موقع الجزيرة نت وعلى رابط: http://www.aljazeera.net

(١٨٠) تقرير "جمعة الكرامة وحرية الإعلام" في عيون الصحافة العالمية والعربية نشر على موقع رؤيا نيوز بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٣ ومتوفر على رابط:

http://www.royanews.com/index

لأحكام كل من الدستور الأردني والقانون الأردني، واتفاقيات حقوق الإنسان التي صادق الأردن عليها ونشرها في الجريدة الرسمية "[181].

وقال المركز في تقريره إنه شكل فريق عمل من أجل جمع الأدلة والمعلومات وتقصي الحقائق حول هذه الإنتهاكات وطبيعتها وسياق ارتكابها،[182] قائلاً أنه قد بدا واضحاً للمركز من خلال المعلومات والأدلة التي تجمعت لديه أن اعتداء قوات الأمن والدرك وغيرهما

(١٨١) سنعتمد هنا كليا على ما ورد في تقرير تقصي الحقائق الذي وضعه مركز حماية وحرية الصحفيين حول"الإعتداء على الصحافيين في ساحة النخيل" الذي صدر عنه في مؤتمر صحفي عقده في ٣٠ /٧/ ٢٠١١، والتقرير متوفر على رابط المركز:
http://www.cdfj.org

(١٨٢) ضم الفريق بحسب التقرير كل من نضال منصور الرئيس التنفيذي للمركز، د. محمد الموسى خبير قانون حقوق الإنسان الدولي، المحامي خالد خليفات من برنامج رصد وتوثيق الإنتهاكات الواقعة على الإعلام"سند "، والإعلامية هبه جوهر منسقة الإعلام والاتصال في المركز، والإعلامية إيمان أبو قاعود، وعمل الفريق منذ وقوع الإعتداءات يوم الجمعة ٢٠١١/٧/١٥ حتى ٢٠١١/٧/٣٠ في متابعة هذه القضية، فقام بجمع الأدلة وتقصي الحقائق للوقوف على أهم ملامح الإعتداء الذي استهدف صحفيين وإعلاميين يعملون لوسائل إعلام محلية ودولية، وقد استندت عملية تقصي الحقائق وجمع المعلومات على مقابلات مع عدد من الضحايا والشهود، وزيارات للضحايا والمصابين من الإعلاميين في المستشفيات التي يعالجون بها، وعلى توزيع استمارة معلومات على عدد من الضحايا ليكشفوا فيها ملابسات الإعتداء عليهم، وعلى ما تم توثيقه بالصور والفيديو من كاميرات المصورين والصحفيين في الميدان، وعلى تقارير طبية مختلفة، بالإضافة إلى مواقف وتصريحات رسمية سابقة للإعتصام وتالية له، وقد شرع المركز بهذه الإجراءات والتدابير الاستقصائية فور وقوع الأحداث بهدف الحفاظ على الأدلة ومصداقية الروايات والشهادات.
وهدف المركز من هذا التقرير توثيق ما ثبت لديه من حقائق وأدلة حول اعتداء السلطات العامة، وعلى وجه الخصوص الجهات المعنية بالأمن على الإعلاميين والصحفيين الذين كانوا يقومون بعملهم المهني في تغطية الاعتصام وفعالياته، وهو يأتي ضمن الآليات والتوجهات التي أعلن عنها المركز في تقريره السنوي حول الحريات الإعلامية في العام الماضي ٢٠١٠، إذ أكد المركز على أن عملية رصد وتوثيق الإنتهاكات الواقعة على حرية الإعلام والإعلاميين والحقوق الإعلامية أضحت على رأس أولوياته، وأنه سيباشرها على أساس علمي يستند إلى تقصي الحقائق وجمع الأدلة وتوثيق الإنتهاكات.

من الجهات الأمنية كان اعتداءً متعمدا ومقصودا لذاته، وقد ثبت أن عدداً كبيراً من الزملاء الإعلاميين جرى الإعتداء عليهم بالضرب والشتم، وتكسير ما بحوزتهم من كاميرات أو هواتف نقالة وهم يرتدون السترة التي وزعها الأمن العام على الصحفيين لتمييزهم عن غيرهم، علاوة على أن ما توافر للمركز من معلومات وأدلة يظهر أن عدداً من الزملاء ضحايا الإعتداءات جرى التنكيل بهم عقب تصريحهم لرجال الأمن العام أنهم صحفيون، أو لأن أفراد الأمن شاهدوهم وهم يغطون الأحداث عبر كاميراتهم، فعدد لا بأس به من الحالات كان بسبب الكاميرا التي يحملها الصحفي أو الإعلامي.

وأورد المركز في تقريره شهادات العديد من الإعلاميين الذين تعرضوا للإعتداء في ساحة النخيل قائلاً إن هذه"الشهادات والروايات تشكل جزءا مما حصل من اعتداءات على الزملاء الإعلاميين من قبل رجال الأمن والدرك، وهي كلها تدل بما لا يدع مجالا للشك على وجود نية لإستهداف الإعلام والإعلاميين ومنعهم من تغطية الأحداث وممارسة عملهم بحرية، وعلى أن هذه الإعتداءات ليست فردية ولا عرضية ولا عشوائية ".

وأضاف"إن ما يؤيد اعتقاد المركز بأن الإعتداء متعمد ما جاء في تصريح دولة رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت قبل يوم من الإعتصام بأنه"لن يتسامح مع أي اعتصام مفتوح"، وأكد ذلك تصريح وزير الداخلية مازن الساكت عقب الإعتداء الذي ورد فيه"إن الأردن لن يسمح بتكرار تجربة ميدان التحرير ".

وقال"إن الإعتداءات التي نفذها رجال الأمن العام والدرك تجاه الإعلاميين تتسم بأنها واسعة النطاق وليست محدودة ولا بسيطة، فهذا الإعتداء ليس الأول من نوعه خلال هذا العام، فقد

سبقته اعتداءات أخرى أهمها تلك التي وقعت في اعتصام الداخلية بتاريخ ٢٥-٣-٢٠١١، وتلك التي رافقت مسيرة العودة بتاريخ ١٥-٥-٢٠١١. بالإضافة إلى اعتداءات وتهديدات ومضايقات أخرى عديدة وقعت على زملاء صحفيين وإعلاميين بشكل فردي وبتواريخ متفرقة وموثقة لدى المركز ".

وأضاف التقرير"إن المركز قام بتوثيق ١٦ حالة اعتداء على زميلات وزملاء إعلاميين ممن استهدفوا يوم ١٥-٧-٢٠١١ من قبل أفراد الأمن العام والدرك وشرطة السير، وربما من جهات أمنية أخرى يصعب تحديدها بسبب الزي الذي ارتداه رجال الأمن في هذا اليوم "[١٨٣].

وقال التقرير إن الإعتداءات ألحقت أضراراً واضحة بالزملاء الإعلاميين، وشملت عدداً واسعاً منهم، واتسمت بقواسم مشتركة وهي استهداف يد الإعلامي لإسقاط الكاميرا من يده، والضرب من الخلف حتى تبقى هوية الجاني مجهولة وغير معروفة للضحية كما أن السواد الأعظم من الزملاء المذكورين كانوا يرتدون سترة الصحافة وكانوا يضعون البطاقات التعريفية بهم.

---

(١٨٣) قام التقرير بتوثيق شهادات الإعلاميين المصابين وهم، سامي محاسنة"العرب اليوم"، رائد عورتاني"جوردان تايمز"، يزن خواص"قناة نورمينا، محمد النجار"مراسل الجزيرة نت "، ياسر أبو هلالة"مدير مكتب قناة الجزيرة "، أمل غباين"وكالة عمون "، أحمد ملكاوي"وكالة سرايا "، علي الزعبي"قناة نورمينا "، محمد فضيلات"عمان نت "،أنس ضمرة"وكالة عمون "،محمد أبوقطي"رويترز والدستور "،رنا إسماعيل زعرور"قناة العربية "، هبة كيوان"وكالة سرايا "،إسلام صوالحة"عمان بوست "، نضال سلامة"السوسنة الإلكترونية "،عامر أبوحمدة"مكتب بي. بي. سي/ عمان ".
وقال التقرير إنه لا يزال بصدد رصد حالات أخرى شملت الزملاء الصحفيين التالية اسماءهم:فهيم كريم"نيويورك تايمز "، خليل مزرعاوي"عضو مجلس نقابة الصحفيين ورئيس قسم التصوير بالدستور"، دانا جبريل"عمان نت "، رعد عضايلة"جريدة الرأي"، لينا عجيلات"رويترز "، محمد حنون"اسوشيتيد برس " وغيرهم آخرين.

وشدد التقرير على أنه من الثابت أن الإعتداء الذي طال الإعلاميين في ١٥ تموز كان اعتداءا منهجياً ومستهدفاً وليس عارضاً ولا فردياً، فقد كشفت معظم الحالات عن نمطية محددة عند ارتكاب الفعل أو الإعتداء من جانب رجال الأمن، فعدد رجال الأمن الذين كانوا يشاركون في الإعتداء كان كبيراً، واتخذ شكل مجموعات، علاوة على أنه انصب على منع الإعلامي من القيام بعمله، وكشف الحقائق وتغطية الأحداث، وذلك من خلال استهداف الكاميرا ويد الإعلامي على وجه التحديد، وإن ما يعزز الإعتقاد بأن الإعتداء منهجي هو أن رجال الأمن والدرك وغيرهم من رجال الأجهزة الأمنية كانوا يرتدون زيهم دون أية إشارة لأسمائهم أو لأرقامهم بهدف إخفاء هويتهم، كما أن الإعتداء على الإعلاميين هذه المرة وقع فيما كان الإعلاميون يرتدون سترات تميزهم عن غيرهم من المعتصمين، وتضمنت شتائم رجال الأمن لهم ألفاظاً واضحة تدل على استهداف الإعلام والصحافة.

وأكد التقرير أنه من الثابت للمركز ولأية جهة محايدة أخرى، أن مسؤولية السلطات العامة بما فيها الأجهزة الأمنية عن الإعتداء على الإعلاميين ثابتة وواضحة، فقد أقرت الحكومة بالإعتداء رغم أنها وصفته بالعرضي أو بالفردي، كما أن الصور والتقارير كلها تدل على هذه المسؤولية، ولا مجال للتحلل من هذه المسؤولية لاي سبب او بأية ذريعة، فالسلطات العامة لم تتخذ ما يجب لمنع الإعتداء كما أنها لم تباشر جدياً ولا فعلياً إجراءات واسعة ومستقلة تهدف إلى التعرف على سائر الجناة من رؤساء ومرؤوسين بغية محاكمتهم ومعاقبتهم بعقوبة تتناسب مع خطورة أفعالهم.

وتابع التقرير قائلاً"إن سياسة الإفلات من الملاحقة والعقاب التي يستفيد منها الرؤساء والمرؤوسين ساهمت في تكرار انتهاكات الحقوق الإنسانية الأساسية للمواطنين والإعلاميين على السواء، ولم يعد مقبولاً التذرع بالطابع الفردي للإعتداء، فالتكرار دليل على نهج أساسه عدم المحاسبة وإفلات الجناة من العقاب.

وأكد المركزعلى أنه ينبغي فهم الطابع المنهجي لهذا الإعتداء من خلال عدم اتخاذ الهيئات المسؤولة أي تدابير وقائية لمنع الإعتداء من قبل رجال الأمن العام وحرصها الشديد على عدم فاعلية أو جدية إجراءات ملاحقة المعتدين من رجال الأمن، وعدم الكشف عن المسؤولين والمتورطين، كما أن السلطات العامة لم تشرع بتحقيق مستقل ومحايد بغية الوقوف على الحقيقة ومساءلة سائر المسؤولين عن الإعتداء سواء من نفذه أم سكت عنه أم أمر به أم رضي به وأقره.

وأضاف مركز حماية وحرية الصحفيين في تقريره أن الأدلة والبيانات التي جمعها تدل على أنه ليس ثمة مجال للقول بأن اعتداء ١٥-٧-٢٠١١ الذي استهدف الإعلاميين يندرج ضمن ما يسمى بصلاحيات رجال الأمن بإنفاذ القانون، فالشروط الواجب توافرها لممارسة هذه الصلاحيات لم تكن موجودة بتاتاً يوم ١٥/ تموز ودليل ذلك أن أياً من التصريحات والمواقف الرسمية لم يتمسك به خاصة وأن دولة رئيس الوزراء سبق له أن أكد قبل الإعتصام بيوم أنه لن يتسامح مع أي اعتصام مفتوح في الأردن.

وشدد المركز في تقريره على أن رجال الأمن والدرك خالفوا الشروط الواجب توافرها لممارسة صلاحياتهم بإنفاذ القانون، وأن الضوابط والمعايير الدولية المقررة لها لم تكن متوافرة وأن سلوكهم

كان ينطوي على إنتهاك واضح للقانون ولمباديء حقوق الإنسان، وكان الأولى برجال الأمن العام والدرك ممارسة صلاحيات إنفاذ القانون تجاه من نظم مسيرات حمل المشاركون فيها العصي والخناجر وليس تجاه من قام باعتصام سلمي خال من أي اعتداء.

وأوصى المركز في تقريره بما يلي:

أولاً: وجوب قيام السلطات العامة بما فيها وزارة الداخلية بتحقيق موضوعي ومستقل وسريع من خلال لجنة تحقيق لا تضم في عضويتها أي شخص ينتسب لأي جهاز من الأجهزة الأمنية مهما كانت طبيعته، ويُستحسن أن تضم اللجنة قضاة ومدعين عامين نظاميين وأكاديميين ومحامين ونشطاء من منظمات مجتمع مدني من المشهود لهم بالخبرة والحيادية والنزاهة.

ثانياً: محاكمة الأشخاص الذين يُشتبه بتورطهم بالإعتداء على الإعلاميين من بين سائر الأجهزة والمؤسسات العامة والأمنية سواء أكانوا رؤساء أم مرؤوسين بما في ذلك كل من أمر بالإعتداء أو ساهم بتنفيذه أو سكت عنه أو ارتضى به أو وفر غطاء لحماية المعتدين وإفلاتهم من المساءلة والعقاب.

ثالثاً: ينبغي أن يجري التحقيق وتتم المحاكمات على أساس معايير إنصاف ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان المعمول بها دوليا بما فيها المتعلقة بمعاقبة الجناة وتعويض الضحايا وإنصافهم.

رابعاً: ضمان تعويض سائر الضحايا من الزميلات والزملاء الإعلاميين عن كل ما لحق بهم من ضرر معنوي أو مادي.

خامساً: كف يد كل من يشتبه بتورطه في الإعتداء على إعلاميين على النحو الموضح بالتوصية الثانية، والإستغناء عن

خدماته بعد ثبوت الجرم بحقه بموجب حكم قضائي قطعي يصدر عن محكمة مستقلة لا صلة لها بالهيئات أو الأجهزة المشتبه بتورطها بهذه الإعتداءات.

سادساً: إلزام سائر الأجهزة الأمنية باحترام حرمة العمل الإعلامي، واتخاذ التدابير الوقائية المانعة من وقوع اعتداءات مماثلة مستقبلا.

سابعاً: قيام الأجهزة الأمنية والسلطات العامة المتورطة بالإعتداء بالكشف علنا عن المسؤولين عن الإعتداء والإعتذار للضحايا وضمان عدم تكرار الفعل.

ثامناً: اتخاذ سائر التدابير اللازمة لضمان إبراز كل رجل من رجال الأمن والدرك يشارك في عمليات إنفاذ القانون لإسمه ورقمه بشكل واضح ومقروء.

تاسعاً: العمل على تدريب أفراد الأمن العام والدرك وكافة الأجهزة الأمنية على المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبضوابط استخدام القوة أثناء عمليات إنفاذ القانون.

عاشراً: المباشرة بنقل الصلاحيات الممنوحة لمحكمة الشرطة إلى المحاكم النظامية فيما يتعلق بجرائم التعذيب والمعاملة السيئة وإنتهاك الحقوق الإنسانية إنتهاكا جسيما من قبل أفراد الأمن العام.

حادي عشر: يتعين على الجهات والهيئات التي شرعت في ممارسة التحريض تجاه الإعلاميين ممن شاركوا أو أصيبوا وتضرروا جراء الإعتداءات التي استهدفتهم في اعتصام ساحة النخيل، العمل على وقف هذا التحريض لأنه ينطوي على إنتهاك واضح للقانونين الدولي والوطني، وبالأخص فإن على الحكومة أن

تمنع وسائل الإعلام المملوكة لها بما في ذلك التابعة بشكل مباشر أو غير مباشر للأجهزة الأمنية - من التحريض ضد المعتصمين والإعلاميين، وفي حال استمرار هذه الحملات التحريضية، يهيب المركز بالنيابة العامة مباشرة إجراءات الملاحقة بحق من يقوم بذلك وإحالته إلى القضاء لمحاكمته ومعاقبته عن هذا الإنتهاك الجسيم الذي لا ينبغي التسامح بشأنه ولا السكوت عنه.

ثاني عشر: يحث مركز حماية وحرية الصحفيين مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان على مساندة جهوده في مخاطبة المقررين الخواص في الأمم المتحدة وبالأخص المقرر الخاص بحرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بالإعتداءات التي طالت الإعلاميين أثناء تغطيتهم لأحداث اعتصام ساحة النخيل، وذلك عند عدم قيام السلطات العامة بإجراء تحقيق مستقل، وسريع وفعَّال يُفضي إلى مساءلة سائر المتورطين بهذه الإعتداءات، وإنصاف الضحايا وضمان عدم تكرار الفعل وفقاً للمعايير والمباديء المستقرة في القانون الدولي وصكوك حقوق الإنسان المختلفة[١٨٤].

الإنتهاكات ... والإفلات من العقاب

أولاً: تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين :

لاحظ مركز حماية وحرية الصحفيين في رصده لحالات إنتهاك حرية الصحفيين ارتفاعاً ملحوظاً في عدد حالات الإنتهاك في العام ٢٠١١ وهو عام الربيع العربي، والحراك الشعبي الأردني المطالب بالإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

---

(١٨٤) المصدر السابق.

وفي تقرير المركز عن حالة الحريات الإعلامية في عام ٢٠١٠ قال بوضوح إنه تلقى عدداً كبيراً من الشكاوى هذا العام قياساً بالعامين السابقين مرجعا ذلك إلى ما أسماه"قفزة نوعية تعكس ازدياد وعي الإعلاميين بأهمية تقديم الشكاوى وتوثيق الإنتهاكات التي تمس حقوقهم وحرياتهم، وبالدور الحيوي الذي أضحى مركز حماية وحرية الصحفيين يقوم به في هذا المجال.

وقال المركز في تقريره أنه"تلقى في عام ٢٠١١ (٧٨) شكوى وبلاغ سواء بشكل مباشر أو من خلال الإتصال بالإعلاميين أو من خلال الطلب إليهم تعبئة استمارة المعلومات المتعلقة بالشكاوى والإنتهاكات، ولا يشمل هذا العدد مطلقاً أيا من الحالات التي قام المركز برصدها ذاتيا، فالعدد المذكور يقتصر فحسب على الشكاوى والبلاغات دون المشكلات أو الإعتداءات التي قامت وحدة سند برصدها من تلقاء ذاتها من خلال وسائل الرصد المعمول بها في المركز ودون استقبال أي شكوى أو بلاغ بشأنها من قبل الإعلاميين ".

واضاف أنه من بين" ٧٨ " شكوى و "٥٢ " حالة رصدها المركز في عام ٢٠١١، تبين أن "١٠٦ " منها تنطوي على إنتهاك يتعلق بحق أو أكثر من حقوق الإعلاميين أو بالحريات الإعلامية، وتتنوع المشكلات الواردة في الشكاوى وازدياد الإدعاءات المتعلقة بإنتهاكات جسيمة وواسعة النطاق.

وقال إن الشكاوى التي يتلقاها المركز سنوياً ما زالت تتسم بتنوع موضوعاتها والمشكلات المشمولة فيها، فقد بلغت شكاوى تلقي التهديدات "٢٢ " شكوى، وحجز الحرية والحرمان منها"١٠ شكاوى "، والمنع من النشر او البث او التصوير"١٥ شكوى "، والإعتداء الجسدي"٢٦ شكوى "، والفصل من العمل"٣ شكوى

"، والمضايقه"٢٤ شكوى "، ولم تسجل أي شكوى تتعلق بالقدح والذم، وحجب المعلومات"٧شكاوى"،والإعتداء اللفظي"٤ شكاوى "، والرقابه المسبقه"شكوى واحده "، والقرصنة الإلكترونية"شكوى واحده "، وحجب موقع"٣ شكاوى ".

وأضاف إن عدد الشكاوى التي قدمت إلى المركز دون أن تتضمن المعلومات والوقائع الأساسية"٢٠ " شكوى، وبالمقابل فإن عدد الشكاوى التي أوضح مقدموها أن هدفهم من وراء مراجعة المركز وتقديم شكاوى هو ملاحقة الجناة وعدم إفلاتهم من العقاب بلغ"٢٥ " شكوى، ووقف الإنتهاكات في المستقبل"٤٧ " شكوى، وحماية الإعلاميين"٤٣ " شكوى، وأخيراً توثيق الإنتهاك"٤٢ " شكوى.

ومن الضروري مراعاة أن بعض المشتكين عند تعبئتهم للإستمارات قاموا بانتقاء أكثر من خيار واحد وبعضهم قام بتحديد كافة الخيارات، كأن يكون هدفه توثيق الإنتهاك وعدم الإفلات من العقاب معاً.

وبحسب نتائج الإستطلاع الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين حول الإنتهاكات التي تعرض الصحفيون لها خلال عام ٢٠١١ فقد تبين أن حجب المعلومات بلغ"١٢٥حالة "، والذم والقدح "٧٥ حالة "، والتهديد "٦٤ حالة "، وحجز الحرية" ٧ حالات "، والإستدعاء الأمني"١٨ حالة "، والتحيق الأمني"٨ حالات "، والمنع من البث الفضائي أو التلفزيوني"١١ حالة "، والضرب والإعتداء الجسدي"١٥ حالة "، وحجب المواقع"١٧ حالة ".

وأشار التقرير أن استطلاع الرأي كشف عن تعرض"٢٠٣ " صحفياً وصحفية لأشكال مختلفة من الضغوط والمضايقات منها

حجب المعلومات، الذم والقدح، التهديد، حجز الحرية، الإستدعاء والتحقيق الأمني، الضرب والإعتداء الجسدي، منع البث الفضائي أو التلفزيوني وحجب المواقع، ومن الواضح بالتدقيق في إجابات المستطلعة آراءهم أن بعضهم تعرض لأكثر من مشكلة أو اعتداء وربما إنتهاك مما يرفع عددها إلى"٣٤٠ " حالة.

وأشار التقرير إلى أن الواقع الحقيقي للشكاوى وللإنتهاكات سيرتفع حُكما لو جرى التواصل مع كل الصحفيين المستجيبين في الإستطلاع والذين قالوا بأنهم تعرضوا لتجاوزات متعددة الأشكال.

وكشف الاستطلاع لعام ٢٠١١ أن حوالي ٤١٪ من الإعلاميين المستجيبين قد تعرضوا لأحد هذه الضغوطات أو المضايقات من خلال عدد من الممارسات، جاءت على الترتيب، حجب المعلومات ٢٥٪، الذم والقدح ١٥٪، التهديد ١٢,٨٪، حجز الحرية ١,٤٪، الإستدعاء الأمني ٣,٦٪، التحقيق الأمني ١,٦٪، المنع من البث الفضائي أو التلفزيوني ٢,٢٪، الضرب والإعتداء الجسدي ٣٪، وحجب المواقع ٣,٤٪.

وبالمقارنة مع الضغوط والتدخلات التي حدثت في العام ٢٠١٠، فإنه يلاحظ أن حجب المعلومات قد تراجع من ٣٥,٢٪ في العام ٢٠١٠ إلى ٢٥٪ في العام ٢٠١١، بينما ارتفعت نسبة الإعلاميين الذين تم تهديدهم ٩,١٪، وحالة كل من الضرب والإعتداء الجسدي ٠,٢٪ في العام ٢٠١٠، إلى ١٣٪ و ٣٪ عام ٢٠١١ على الترتيب، كما تم استحداث تعريف جديد للضغوطات في استطلاع عام ٢٠١١ وهو الذم والقدح الذي جاء في المرتبة الثانية من أشكال الضغوطات أو المضايقات وبنسبة ١٥٪.

وقال التقرير"إن فهم خارطة الإنتهاكات بصورتها الجديدة في الأردن بعد الربيع العربي يتطلب قراءة متأنية للمؤشرات الرقمية لاستطلاع الرأي، فالأرقام تقول بلا مواربة أن الإنتهاكات الجسيمة الواقعة على الصحفيين هي التي استحوذت على المشهد وهي التي ألقت بظلالها السوداء عليه.

وتابع قائلاً"فالذم والقدح وهو توجيه عبارات نابية وشتائم للنيل من كرامة الصحفي بلغ ١٥٪ أي ما يقارب ٧٥ صحفياً، وحجز الحرية في إحدى النظارات أو مراكز التوقيف أو في أي مكان بلغ ١,٤٪ وهذا يعني ٧ صحفيين، والتهديد ١٢,٨٪ وبلغة الأرقام ٤٥ إعلامياً، والضرب والإعتداء الجسدي ٣٪ ويبلغ ١٥ صحفياً هذا عدا عن الإستدعاء الأمني والتحقيق ".

وكشف التقرير عما سماه"تحولاً لافتاً للإنتهاكات التي تشكل خطراً على سلامة الصحفيين، إذا ما تمت مراجعة ما حدث خلال تغطية الإعلاميين للحراك الشعبي وتعرضهم للإعتداء.

ثانياً: تقرير مركز القدس للدراسات السياسية:

وفي تقرير اخر صدر في نهايات شهر شباط من العام الجاري حول الإنتهاكات التي تعرض لها الصحفيون في عام ٢٠١١ ونفذه مركز القدس للدراسات السياسية ما يتقارب ضمنا مع ما توصل اليه تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين حول موضوع الإنتهاكات[١٨٥].

(١٨٥) تقرير مركز القدس للدراسات السياسية حول الإنتهاكات الواقعة على الصحفيين في الأردن لعام ٢٠١١ متوفر على رابط مرصد الإعلام التابع للمركز: http://www.jmm.jo/news، واعتمد التقرير على منهجية تم خلالها تصنيف ٩ معايير للإنتهاكات، صنف تحت كل معيار عدة أنواع لإنتهاكات حرية الصحافة وهذه المعايير هي: توقيف واستدعاءات ومحاكمات واعتداءات وتهديدات والمنع من النشر والتداول وتدخلات وضغوط حكومية وأمنية وتدخلات وضغوطات مجتمعية وفصل تعسفي وضغوط إدارية، ورقابة الصحف ووسائل الإعلام وحجب معلومات وقيود تشريعية، ولا بد من الإشارة هنا

وبحسب تقرير مرصد مركز القدس للدراسات السياسية فإن عدد الإنتهاكات للحريات الصحافية في المملكة خلال العام الماضي ٢٠١١ بلغت نحو ٨٧ إنتهاكا شملت مختلف صنوف الإنتهاكات، منها إنتهاكات لم تكن معهودة في السابق، مثل الإعتداءات الجسدية على الصحافيين، كما شهد دخول جهات جديدة إلى حلبة المنتهكين للحريات الإعلامية بحيث لم يعد الأمر مقتصرا على الإنتهاكات التي تمارسها جهات رسمية.

وربط التقرير بين زيادة الإنتهاكات وحِدَّتها، وبين اندلاع الحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية في المملكة حيث كانت هناك زيادة وتركيز في التغطية الإعلامية لهذا الحراك، إضافة لارتفاع سقف حرية الصحافة، وتحطيم الكثير من الخطوط الحمراء التي كانت فرضت على وسائل الإعلام بطرق شتى، أو هي فرضتها على نفسها من خلال الإحتواء الناعم والرقابة الذاتية، مؤكدا على وجود علاقة طردية قوية بين الزيادة في الإنتهاكات ومسيرة الحراك الشعبي الإصلاحي.

وقال التقرير إن عمليات الرصد التي أجراها فريق مرصد الإعلام الأردني توضح أنها شملت كافة الأنواع تحت مختلف التصنيفات فالإعتداءات والتهديدات شملت الجسدية والنفسية واغتيال الشخصية، والإعتداء بالضرب والتهديد بالقتل، والتهديد بالضرب والتخويف والحرق وتخريب الممتلكات الخاصة والمقار الصحفية وتكسير الكاميرات ومصادرة أفلام وخطف وتحذير والتشهير على الهواء وحملات التحريض.. إلخ كانت أكثر الإنتهاكات وقوعا إذ بلغ عددها ٤٥ حالة وهو رقم غير مسبوق في تاريخ الإعلام

الى أن الرقم الاجمالي للإنتهاكات االوارد في التقرير لا يعني بالضرورة أنه رقم نهائي نظراً لإحتمالية وجود إنتهاكات لم يجري التبليغ عنها. :

في الأردن، حيث سجلت على مدار العقود الماضية اعتداءات فردية على الصحافيين وبشكل متباعد دون أن تأخذ هذه الحوادث شكل الظاهرة.

وفي المرتبة الثانية جاءت"التدخلات والضغوطات الحكومية والأمنية، وبلغت " ١٣" إنتهاكاً , تلتها حالات"المنع من النشر والتداول " إذ سجلت ١٠ إنتهاكات، وهذان النوعان من الإنتهاكات كانا الأكثر شيوعا في العقود الماضية في الساحة الإعلامية الأردنية بالنظر لعدم استقلالية الإعلام في الأردن وخضوعه من خلال وسائل متعددة لهيمنة الحكومة والأجهزة الأمنية من جهة، وخضوع الصحافيين في مختلف وسائل الإعلام للرقابة المطبقة من قبل رؤساء ومدراء التحرير في المؤسسات الإعلامية إضافة للرقابة الذاتية التي يمارسها الصحافي على نفسه.

وبحسب التقرير فقد بلغ عدد حالات الفصل التعسفي والضغوط الإدارية ٧ إنتهاكات، وتعتبر حالات الفصل التعسفي من الحالات النادرة في الأوساط الإعلامية الأردنية، إلا أن الشهرين الاخيرين من العام الماضي سجلا وقوع مثل هذه الحالات كما حدث مع رئيس تحرير صحيفة الرأي نتيجة الضغوط الحكومية ومع ثلاثة من كبار مسؤولي التحرير في صحيفة العرب اليوم المستقلة نتيجة الضغوط الادارية.

وقال التقرير إن عدد التدخلات والضغوط المجتمعية "التدخلات غير المهنية " بلغ ٦ حالات فقط مارستها جهات عشائرية وحزبية ونقابية وجهات أخرى، أما التوقيف والإستدعاءات والمحاكمات فوصل عددها إلى ٤ حالات، والقيود التشريعية"حالتان فقط "، وحجب المعلومات" حالتان فقط "، في حين لم يتم رصد أكثر من

حالة واحدة من"الرقابة على المطبوعات ووسائل الإعلام ".

وقال التقرير إنه رصد حالة إنتهاك واحدة فقط لحرية الصحافة والإعلام في الأردن خلال الشهر الأول من العام ٢٠١١ وهو الإنتهاك المتعلق بإحدى برقيات ويكيليكس التي ترجمها موقع عمان نت وبعد أن نشرها طلبت الأجهزة الأمنية"المخابرات" إزالة الخبر عن الموقع، ويمكن تفسير عدم تسجيل سوى إنتهاك واحد للحريات الإعلامية خلال الشهر الأول من العام الماضي إلى أن الحراك الشعبي المطالب بتحقيق الإصلاحات السياسية لم يكن قد انطلق بعد، إلا أنه تم تسجيل ٤ حالات إنتهاك للحريات الصحفية في شباط / فبراير.

واعتبر تقرير مركز القدس أن شهر إذار مارس هو الشهر الذي بدأت فيه وبشكل ممنهج وواسع إنتهاك الحريات الصحافية في البلاد بشكل غير مسبوق نتيجة تصاعد الحراك الشعبي، حيث شهد هذا الشهر وقوع أكبر عدد من الإنتهاكات، ووقوع الإعتداءات الجسدية ودخول لاعبين جدد في حلبه الجهات المعتدية على الحريات الصحافية"قوات الدرك - الأمن العام - البلطجية "، وحسب التحليل الإحصائي للمرصد فقد سجل في ذلك الشهر ٢١ إنتهاكا لحرية الصحافة والإعلام، ويمكن تفسير هذا بأن ذلك الشهر كان الشهر الذي قررت فيه القوى المنظمة للحراك تصعيد حراكها بالإنتقال إلى الإعتصام في ميدان جمال عبد الناصر"دوار الداخلية "، حيث سجلت أولى حالات الإعتداء الجماعي على الصحفيين من قبل رجال الشرطة والدرك ومدنيين مساعدين بات يطلق عليهم وصف"البلطجية ".

ولاحظ التقرير تراجع عدد الإنتهاكات في شهر نيسان/ إبريل، وهو الشهر الذي شهد وقوع ٧ إنتهاكات فقط، إلا أن حدة الإنتهاكات عادت لترتفع في شهر أيار/ مايو حيث بلغ عددها ٤ إنتهاكات كان أبرزها الإعتداء الجماعي على الصحافيين خلال مسيرة العودة التي نظمتها قوى سياسية في ذكرى نكبة فلسطين في بلدة الكرامة، وسجل في شهر حزيران/ يونيو ٦ إنتهاكات أبرزها الإعتداء على مكتب وكالة الصحافة الفرنسية وتحطيم محتوياته ومحاولة ضرب أحد العاملين في المكتب وتوجيه تهديدات بالقتل لمديرة المكتب الصحافية رندة حبيب على إثر بث الوكالة خبرا عن تعرض موكب الملك للهجوم بالحجارة خلال زيارته لمدينة الطفيلة جنوب المملكة .

وقال مركز القدس في تقريره إن حدة الإنتهاكات للحريات الإعلامية كانت تتصاعد وتتراجع مرتبطة في ذلك بعاملين رئيسيين هما :

١ - تراجع شدة الحراك الإصلاحي بعد أن تلقى ضربة قاسية في دوار الداخلية وتشتت قيادة هذا الحراك وانقسامها على نفسها، مع ما رافق ذلك من حملة إعلامية حكومية غير مسبوقة هدفها الإساءة للحراك وتأليب مكونات المجتمع عليه، هذه الحملة التي وصفها بعض الكتاب والإعلاميين بـ"المكارثية " في محاولة لإرعاب قوى الحراك ومعها الإعلام والصحافة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الحراك وتراجع التغطية الإعلامية المرافقة له.

٢ - الحملة الكبيرة المضادة التي شنتها وسائل إعلام وصحفيين وكتاب وشخصيات ومنظمات مجتمع مدني محلية وعربية ودولية ردا على هذه الإنتهاكات والتي أجبرت الحكومة والأجهزة الأمنية على التراجع وعلى محاولات ضبط"البلطجية " ومنعهم من الإعتداء

على المتظاهرين والإعلاميين المرافقين للتظاهرات والإعتصامات، بيد أن أشكالاً أخرى غير معلنة استمرت مثل الإستدعاء للدوائر الأمنية، ورفع قضايا أمام محكمة أمن الدولة على بعض الصحفيين.

وبحسب التقرير فقد عادت الإنتهاكات للإرتفاع في شهر تموز/ يوليو ليصل عددها إلى ١٥ حالة، أبرزها الإعتداء الجماعي والضرب المتعمد الذي تعرض له الصحافيون الذين كانوا يغطون اعتصاما للقوى الإصلاحية في ساحة النخيل.

وتراجعت حدة الإنتهاكات في شهر اب/ أغسطس بتسجيل ٥ حالات فقط كان أبرزها تعرض الكاتب في صحيفة الدستور عريب الرنتاوي لحملة تحريض وتهديد على إثر نشر مقال له في الصحيفة ينتقد فيه طروحات بعض القوى السياسة.

وشهد شهر ايلول/ سبتمبر تسجيل ٤ إنتهاكات كان أبرزها إقرار مجلس النواب للمادة ٢٣ من قانون هيئة مكافحة الفساد التي تنص على"أن كل من أشاع أو عزا أو نسب دون وجه حق إلى أحد الأشخاص أو ساهم في ذلك بأي وسيلة علنية كانت أياً من أفعال الفساد المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون أدى إلى الإساءة بسمعته أو المس بكرامته أو اغتيال شخصيته عوقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف دينار ولا تزيد عن ستين ألف دينار"، الأمر الذي اعتبرته الأوساط الإعلامية وأوساط سياسية بمثابة قيد جديد على الحريات الإعلامية.

وشهد شهر تشرين أول/ اكتوبرتسجيل ٦ إنتهاكات و مثلها في تشرين ثاني/ نوفمبر أبرزها محاولة الهجوم على مكتب قناة الجزيرة من قبل مجموعة من النشطاء الموالين للنظام السوري، فيما سجل في شهر ديسمبر/ كانون أول ٨ إنتهاكات.

ويتحدث التقرير عن ظواهر جديدة قال إنها لم تكن معروفة في السابق فيما يتعلق بالإنتهكات الواقعة على حرية الإعلام والتي ارتبط ظهورها بالحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية وانعكاس ذلك على واقع الحريات الإعلامية في المملكة مشيرا إلى أن من نتائج الحراك الشعبي ارتفاع سقف الحريات الصحافية، خاصة في تناول قضايا الفساد، وقد أدى ذلك إلى دخول فاعلين"مدنيين " جدد على خط إنتهاك حرية الإعلام والصحافة.

وقال التقرير لقد ظهرت في الأردن وللمرة الأولى ظاهرة ما بات يعرف بـ"البلطجية " الذين مارسوا أكثر الإعتداءات الجسدية واللفظية والنفسية فظاظة على المتظاهرين ووسائل الإعلام والصحفيين.

واستدرك التقرير قائلاً إن تدخل هؤلاء الفاعلين الجدد لم يقتصر على الإعتداءات على الصحفيين خلال عملهم في تغطية المسيرات والتظاهرات بل امتدت للتهديد والتظاهر والتهجم على وسائل الإعلام والصحفيين العاملين فيها، واستندت هذه التدخلات والضغوط المجتمعية أي التدخلات غير المهنية في كثير من الأحيان إلى البنية العشائرية وحالة الإنفلات الأمني النسبية في ظل تهاون الحكومة وأجهزتها الأمنية في التعامل الحازم مع هذه الظاهرة.

ولاحظ مركز القدس في تقريره زيادة في التدخلات الإدارية في شؤون التحرير، ما يعني أن إدارات وأصحاب وسائل الإعلام والصحف، خصوصا رجال الأعمال الذين بدأوا يشددون قبضتهم على صحفهم ووسائلهم خشية من عواقب ارتفاع سقف الحرية فعمدوا إلى اتخاذ إجراءات بحق الصحفيين مثل الفصل التعسفي أو التلويح به لإبقائهم ضمن سقف حرية منخفض.

وخرج التقرير بجملة من التوصيات موجهة لكافة الجهات ذات العلاقة بعمل الإعلام وهي:

١- إدخال تعديلات على القوانين الناظمة لحرية الرأي والتعبير تكفل المزيد من الحريات للصحافة والإعلام وفي مقدمتها قوانين المطبوعات والنشر، والعقوبات، وحق الحصول على المعلومات، وإلغاء صلاحية محكمة أمن الدولة في محاكمة الصحفيين، وضرورة سن تشريعات تحرم الإعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام على أن تتضمن هذه التشريعات فرض عقوبات والملاحقة القضائية لأي شخصية أو جهة يثبت تورطها في التحريض أو الإعتداء على الإعلاميين.

٢- وقف سياسات الإحتواء الناعم والخشن التي تمارسها المؤسسات الحكومية على وسائل الإعلام.

٣- حماية الأجهزة الأمنية لكافة الإعلاميين في الميدان وعدم اللجوء لإستخدام القوة تحت أي ظرف من الظروف.

٤- تنظيم ورشات عمل بين الإعلاميين والأمنيين لوضع صيغة تفاهم مشتركة بين الجانبين تكفل لهما تأدية عملهما في الميدان دون التأثير على عمل كل منهما، وأن تتولى الأجهزة الأمنية وبالتنسيق مع نقابة الصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني المعنية تدريب أفراد الأمن العام وقوات الدرك على التعامل مع الصحفيين والإعلاميين في الميدان إلى جانب إخضاع الأمنيين إلى دورات تدريبية مكثفة في حقوق الإنسان.

٥ - تفعيل نظام المساءلة والعقوبات في مختلف المؤسسات الأمنية لمنتسبيها الذين يرتكبون اعتداءات على الصحافيين وتقديم من يثبت تورطه للمحاكمة أمام محكمة الشرطة.

٦ - اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها توفير أقصى درجات الحماية للصحافيين خلال عملهم، لا سيما أثناء تغطية الأحداث الكبرى والتأكيد على هذه الإجراءات في قانون وميثاق النقابة.

٧ - عقد دورات تدريبية للصحافيين على كيفية العمل الميداني لا سيما خلال الأحداث الكبرى وكيفية التعامل مع رجال الأمن خلال تلك الأحداث، وأن تقوم النقابة بمتابعة كافة الشكاوى التي يتقدم بها الإعلاميون ضد رجال الأمن مع المعنيين في المؤسسات الأمنية حتى يتم البت بها والإعلان عن نتائج التحقيقات التي أجريت بشأنها.

٨ - التزام الإعلاميين بتطبيق تعليمات ضمان سلامتهم خلال عملهم الميداني، مثل ارتداء البطاقات التي تعرف على هويتهم والسترات الخاصة بالصحافيين، وإلزام المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها على توفير مستلزمات سلامتهم.

٩ - تبني الإعلام سياسة الكشف الدائم عن أية تدخلات أمنية"خشنة أو ناعمة "، لأن تبني مثل هذه السياسة سيدفع"الأمني " للتخفيف من تدخلاته حتى وإن كانت ناعمة.

١٠- التأكيد على التزام الصحفي بالحيادية والموضوعية في نقله للأحداث.

١١- التواصل الدائم بين مؤسسات المجتمع المدني والصحفيين والمؤسسات الإعلامية وقيام مؤسسات المجتمع المدني بتوثيق كافة الإنتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون خلال ادائهم لعملهم.

١٢- التنسيق مع المؤسسات الأمنية ونقابة الصحافيين لعقد دورات تدريبية لرجال الأمن في مجال حقوق الإنسان.

الفصل السادس

شهود على التغيير

كان السؤال الأبرز الذي نهدت هذه الدراسة للإجابة عليه يتمحور حول فرضية واحدة هي أن الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي أديا بالنتيجة إلى رفع سقف الإعلام وحرية التعبير، ولم تعد هناك سقوف حقيقية يمكن أن تحكم حرية التعبير سواء في الشارع أو على الورق أو على الفضاء الإلكتروني.

ومن الواضح لكل مراقب وجود تباينات واضحة ظهرت في أداء الإعلام وهو يعمل على تغطية الحراك الشعبي الأردني الذي رفع مطالب تتعلق بالإصلاح السياسي والإقتصادي ومحاربة الفساد، وصولا إلى تجاوز ما كان يعرف سابقاً بالخطوط الحمراء وتسمية الأشياء بمسمياتها، فلم يعد الإعلام الفضائي على الاقل يلجأ إلى التكنية عن جهاز المخابرات بـ"الأجهزة الأمنية " بل استخدم التسمية مباشرة، وقد بدا ذلك مبكراً حين اعتصم الصحفيون في دوار محمود الكايد وبتاثر واضح ومباشر بالحراك الشعبي الأردني.

وفي شهادات العديد من الزملاء الصحفيين هنا ما يوضح هذه الصورة، فقد تكسَّرت السقوف تماماً في الإعلام الفضائي لدرجة أن الإعلام الالكتروني دخل في سباق مباشر مع شعارات وهتافات الشارع الأردني في تظاهراته، مما أوقع به في مزالق متعددة وخطيرة من أبرزها التاثير السلبي على الموضوعية والمصداقية، وهو ما أثر في النهاية على حلبة التسابق بين الصحافة الإلكترونية وبين الشارع، ومن الواضح أن من نجح في هذا السباق هو الإعلام الإلكتروني الذي دفع بالصحافة الورقية لرفع سقوفها ومجاراة الحراك الشعبي.

شهادات الزملاء الصحفيين والناشطين في الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح السياسي تم تسجيلها مباشرة لصالح هذه

الدراسة، وبالرغم من أن ثمة رؤى مختلفة لواقع الإعلام الأردني في ظل الحراك الشعبي والربيع العربي، فإن الشهادات هنا تتوافق على الكثير من النقاط، وتتوافق على تشخيص حالة الإعلام الأردني ودوره في الحراك وكيف أثر كل منهما في الآخر.

إن أبرز ما ورد في الشهادات ما يلي:

١- التأكيد على ارتفاع سقف الحريات الإعلامية بسبب تأثيرات الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي.

٢- دفع الحراك الشعبي الأردني بالإعلام ووسائطه المختلفة للتماهي معه ومع مطالبه، ولذلك اضطر الإعلام لمجاراة الحراك الشعبي الذي رفع من سقف مطالبه السياسية والإصلاحية وانتقاداته المباشرة للحكم وللدولة.

٣ - دفع الحراك الشعبي بالإعلام الرسمي للرفع قليلاً من سقف حريته، لكنه بقي مشدودا تماماً للجانب الرسمي لكونه يعبر عن الموقف الرسمي ويحمل خطابه ويقوم بترويجه.

٤ - سجلت المواقع الإلكترونية "الصحافة الإلكترونية " قفزة نوعية كبيرة جداً في رفع سقف الحريات الإعلامية تماهيا منها مع الحراك الشعبي الذي تحول لمادة إخبارية دسمة في الصحافة الإلكترونية.

٥ - برزت ظاهرة المنافسة على تغطية أخبار ونشاطات الحراك الشعبي مما أدى بالإعلام الإلكتروني للوقوع في مصيدة الموضوعية والمهنية التي تأثرت كثيراً في سياق المنافسة على الخبر والتغطيات الحراكية اليومية.

٦ - أدى الحراك الشعبي إلى حصول الإعلام والإعلاميين الأردنيين على نوع من التحرر من القبضة الأمنية وتدخلاتها المباشرة في عمل الإعلاميين والصحفيين واختفت كثيراً ظاهرة التدخل الأمني المباشر.

٧ - اضطرت الأجهزة الأمنية للتراجع خطوات للخلف لإفساح المجال أمام الإعلام والحراك الشعبي لعمل كل منهما في خدمة الاخر، وهدفت الأجهزة الأمنية من هذا التراجع منح مساحة أوسع من الحريات الإعلامية والاحتجاجية حتى لا تقع في مواجهة مباشرة مع الطرفين"الإعلام والحراك الشعبي ".

٨ - أدى الحراك الشعبي وأداء الإعلام تجاهه لوقوع الإعلاميين والصحفيين في مصيدة اعتداءات الزعران والبلطجية عليهم وفي حوادث عديدة متكررة إلى جانب اعتداء قوات الأمن عليهم، في الوقت الذي برزت فيه ظاهرة"التهديد بالوكالة " بمعنى أن الإعلاميين صاروا يتلقون تهديدات من مواطنين بشكل مباشر وليس من الأمن.

٩ - إنكشاف دور نقابة الصحفيين الذي لم يرقى تماماً إلى معطيات الأحداث الداخلية وما شهده الإعلام الأردني من تطورات جديدة، وفي إحدى الشهادات فإن"الربيع الأردني " لم يصل إلى نقابة الصحفيين ".

١٠- إن من أبرز ما شهده الصحفيون في ظل الحراك الشعبي الأردني هو ارتفاع الإنتهاكات بحقهم، مقابل تكريس مبدأ الدولة القائم على قاعدة"الإفلات من العقاب " فلم تسجل أية حادثة قامت الحكومة فيها بإحالة أحد المنتهكين لحقوق الصحفيين إلى القضاء، ولعل أبرز شاهد على ذلك تقرير الأمن عن أحداث ساحة

النخيل الذي قُدم إلى نقابة الصحفيين، ومع ذلك فإن النقابة احتفظت به ولم تقم بإحالته إلى القضاء.

١١- إنخفاض مستوى الرقابة الذاتية لدى الصحفيين بفعل الإحتجاجات الأردنية والربيع العربي.

هذه النتائج تشكل جزءاً فقط من الايجابيات والسلبيات التي تعرض لها الإعلام الأردني بسبب الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح السياسي ومكافحة الفساد، وما أحدثته التاثيرات الوافده من بلدان الربيع العربي إلى الأردن .

وفيما يلي تلك الشهادات كما قالها أصحابها:

١ محمد عمر[١٨٦]

هناك رأي عام يعتقد أن الثورات والربيع العربي أدت إلى رفع سقف الحريات الإعلامية في الأردن والعالم العربي، وينطبق هذا الأمر على الصحافة الورقية في الأردن وغيرها.

ويلاحظ أن ارتفاع السقف تجلى في المقالات التي يكتبها الكتاب الصحفيون"مقالات الراي الخاص " وليس في التغطيات الصحفية الإخبارية.

وظهرت محاولات من الإعلام الرسمي الأردني الحكومي "التلفزيون، وكالة الأنباء" للحاق بهذا الإرتفاع في السقف من خلال البرامج الحوارية، وعلى التلفزيون الأردني رأينا شخصيات معارضة تتحدث لم يكن لتظهر لولا الربيع العربي والحراك الشعبي الأردني، كما أن وكالة الأنباء الأردنية"بترا " قامت بتغطية أخبار الحراك الأردني بطريقة محايدة أحيانا.

---

(١٨٦) محمد عمر: صحفي وكاتب وباحث ومختص في الإعلام الالكتروني، وسجلت شهادته عبر الاتصال الهاتفي.

إن أكثر ارتفاع في سقف الحريات الإعلامية ظهر على شبكة الإنترنت والمواقع الإخبارية الإلكترونية، وقد تجاوز هذا السقف كل الخطوط الحمراء، بمعنى أنه حدث خرق واضح لكل السقوف بسبب الربيع العربي.

ولكن يجب أن ننظر إلى الجوانب السلبية الأخرى التي رافقت هذا الإرتفاع في السقوف، ففي ظل التنافس على الخبر والمعلومة وعلى القاريء تم التجاوز على شروط المهنية والموضوعية الصحفية وظهر ذلك واضحاً في المواقع الإلكترونية، ولذلك جاء تعديل المادة ٢٣ من القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد من قبل الحكومة، والآن يجري الحديث عن قانون جديد تعمل الحكومة على إعداده يستهدف المواقع الإلكترونية الإخبارية.

أيضاً ومع الربيع العربي والحراك الشعبي الأردني المطالب بالإصلاح برزت ظاهرة جديدة تتمثل بارتفاع الإنتهاكات بحق الصحفيين، ولعل أبرز ما في هذه الظاهرة"الإفلات من العقاب"، فالحكومة لم تحاسب أحدا من الذين قاموا بالإعتداء على الصحفيين، وكذلك الجهات الأمنية التي تلتزم الصمت حيال منتهكي حقوق الصحفيين وحريتهم.

وفي النهاية فإننا نلاحظ أنه كلما ارتفع سقف الحراك الشعبي في الأردن ارتفعت معه سقوف الحرية والنشر والتعبير من خلال الصحافة، وكلما انخفض الحراك الشعبي كلما أنخفض سقف الحريات الإعلامية.

٢ علاء الفزاع[١٨٧]

هناك ارتفاع كبير جداً في مستوى الحريات الصحفية وفي النشر الإلكتروني تحديداً، حيث استفادت الصحف الإلكترونية بالمجمل من أجواء الحرية والإندفاع والحماس، وحيث فقدت الأجهزة الأمنية المبادأة ولم تعد تستطيع السيطرة على كل الجبهات، ولكن في المقابل ارتفعت حدة الهجمات على الإعلام الإلكتروني والصحافة عموما، سواء من حيث الإعتداء على الصحفيين في الميدان أو إحالة بعضهم إلى أمن الدولة، أو محاولة تكميمهم بمزيد من التشريعات، كما نلحظ أخيراً هجمة مضادة من قبل الأجهزة الأمنية لمحاولة السيطرة على المواقع الإلكترونية.

ويمكن القول إن مستوى الرقابة الذاتية انخفض إلى حد كبير، وهذا ليس فقط في مجال الصحافة ولكن في مجمل المجتمع.

وفي الوقت الحالي يمكن القول أن التدخلات في أعلى مستوياتها، فالأجهزة الأمنية تقوم بهجوم مضاد الآن بعد أن أرعبها ما وصلت إليه الحريات الصحفية في الإعلام الإلكتروني، وبعض الجهات السياسية المعارضة التي برزت إلى الواجهة تقوم عبر مؤيديها بشن هجوم على من يحاولون انتقادها، وشركات كبرى تتعرض لخطر فتح ملفات الفساد فيها تحاول الضغط على المواقع الإلكترونية عن طريق الإعلانات الموجودة فيها والتي تشكل مصدر الدخل الوحيد لمعظم المواقع.

إن أجواء التجييش التي تعيشها البلاد بين الحكومة والأجهزة والمعارضين تجعل أية تغطية صحفية لا ترضي هذا الطرف أو ذاك عرضة للمضايقات أو الاتهام، ويؤسفني القول أن بعض المعارضين أشد قمعاً من الحكومة، ومع ذلك فإن الإتجاه العام حسبما أرى

(١٨٧) علاء الفزاع: شهادة مكتوبة، وهو صحفي وكاتب وناشر الكتروني.

هو إصرار الإعلاميين الإلكترونيين على كسب المزيد من مساحات الحرية.

٣ راكان السعايده[١٨٨]

التحدي الرئيسي الذي يواجه الإعلام الأردني في الظروف الراهنة هو قدرته على تكريس"المهنية " في تعاطيه مع كل التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

والمهنية، بفهمي، تعني التفاعل مع الرأي والرأي الآخر، والتفاعل مع كل وجهات النظر، من غير إقصاء أو تهميش أي من الآراء، وعكس حقائق الأرض كما هي من غير انحيازات من شأنها تشويه الحقائق وعدم عكسها على حقيقتها.

والمهنية تعني كذلك المراهنة على عقل القاريء في تحليل المعطيات التي يقدمها الإعلام بمهنية عالية واحترافية وجعل القاريء يختار إلى أي الآراء أو المواقف ينحاز، أما ممارسة الوصاية على عقل القاريء وتحديد ما يجب أن يُطلعه عليه الإعلام ففيه عدم احترام للعقول والقدرة على التفكير والاختيار.

بالمحصلة فإن المهنية بفمهومها الشامل تصل بنا إلى استقلالية الإعلام، ووقف الهيمنة عليه سواء من رأس المال أو السلطة السياسية أو الأمنية أو الإجتماعية.

وإذا طبقنا معيار المهنية والإحترافية على واقعنا الإعلامي الحالي سنجد الكثير من التشوهات والإنحرافات والإلتباسات وأغلبها ناتج بفعل تدخلات مختلفة المستويات في طبيعة الدور الذي يلعبه الإعلام ومخرجاته.

---

(١٨٨) راكان السعايده: شهادة مكتوبة، وهو صحفي في جريدة الرأي وعضو مجلس نقابة الصحفيين.

فحتى اللحظة، يبدو الإعلام الأردني غير متأكد من أن الإصلاح خيار نهائي، وهو متشكك من وصوله الإصلاح إلى حالة تكرس القانون والمؤسسية، لذلك لا يزال في أغلب تعاطيه مع تطورات الأحداث الوطنية ينحاز بشكل أكبر إلى وجهة نظر الدولة الرسمية مع مساحة محدودة لتعبيرات الحراك الشعبي على قاعدة حفظ خط الرجعة، لكن هذه السياسة الإعلامية لا تمثل الأصول المهنية التي تعني تكافؤ الفرص في الظهور الإعلامي بين كل المكونات الوطنية السياسية وغير السياسية.

لذلك فإن التحدي الحقيقي الذي يواجهه الإعلام هو فرض السياق المهني على أدائه وانتزاع استقلاليته في عمله، وإنهاء كل أشكال التدخلات والتأثيرات التي من شأنها إفقاده المصداقية وموثوقيته وجعله محل شك دائم.

ومهما حاول الإعلام الإلكتروني الجديد بوصفه أبرز التطورات على صعيد الوسائل الإعلامية أن يقدم نفسه في إطار إعلامي مهني مستقل وبسقف حرية عالي، فإن حقائق الأرض عند فحصها تكشف أن الأمر ليس كما يفترض لسبب بسيط وهو أن هذا الإعلام لم يفلت من دائرة التأثير بشقيه، تأثير رأس المال وتأثير السلطة السياسية.

فـ"بعض" المواقع انحاز لتحقيق مصالح شخصية بالإكراه وذلك عن طريق توظيف البعد التفاعلي مع أخباره لإجبار جهات على الخضوع لعقود إخضاع إعلانية بما تحمله هذه العقود من فائدة مادية لصاحب الموقع، وتغطية على انحرافات تلك الجهات بل وتزيينها أحيانا.

وبالتالي أنا مقتنع بأن الدور الذي يلعبه الإعلام الالكتروني على صعيد الحريات هو دور جزئي وانتقائي، ولا يؤكد على مهنية

حقيقية، تلك المهنية المفقودة في كثير من مجالات الإعلام.

باختصار شديد إن الإعلام يواجه تحدي غياب شروط المهنية الحقيقية، ولا يزال خاضعاً وغير مستقل بشكل حقيقي، وهو يشعر أن الإرتداد عن مسار الإصلاح في لحظة سياسية ما ممكن، وهو يخشى دفع ثمن ذلك حال تجاوز دوره المرسوم بفعل تأثيرات السلطة السياسية ورأس المال، وهذا كله أثر بوضوح على الكيفية غير المتوازنة في تفاعله مع تطورات الحراك.

وللإنصاف فقد استفاد الإعلام الأردني من الحراك الوطني والمحيط في تحسين بيئة عمله والإقتراب من مختلف الآراء، لكن ذلك بدون منهجية حقيقية تصل به إلى التطبيق الدقيق لمفهوم المهنية كما أفهمها.

٤ ربى كراسنه(١٨٩)

فيما شهد الشارع الأردني منذ بدء الربيع العربي حراكا شعبيا ضم مختلف الأطياف الحزبية والشبابية، فقد كشف عن انقسامات واضحة بين القوى والأطياف الحزبية وحتى الشبابية، ولعل الملف الأبرز الذي ظهرت حوله مثل تلك الإنقسامات هو الملف السوري.

وخيم الإنقسام بشكل جلي بين القوى اليسارية والقومية وبين الإسلاميين وصولا إلى حد حرب البيانات بينهم من جهة، ومن جهة اخرى برزت انقسامات واضحة بين القوى المشاركة في الحراك الشعبي وهو الأمر الذي انعكس على طبيعة الحراك وحتى شعاراته لدرجة أن وصل الأمر بظهور تحالفات وتكتلات مختلفة في الحراك.

ولم يكن الإعلام بعيدا عن تلك الإنقسامات فقد تأثر بشكل

(١٨٩) ربى كراسنه: شهادة مكتوبة، وهي صحفية مختصة في شؤون الأحزاب في جريدة العرب اليوم.

واضح بانقسامات تلك القوى حيث كان الملف السوري أيضاً هو الأبرز في تباين مواقف الإعلاميين حوله، لا بل وصل الأمر إلى تبادل الإتهامات بين الطرفين الأول وصف بأنه موالي للنظام السوري، والاخر معارض ومتبني للثورة الشعبية في سوريا.

وتبعه ملف المعلمين وإضرابهم للمطالبة بحقوقهم المشروعة حيث برز أيضاً انقسام كبير في المواقف حوله سواء بين الصحف المقروءة وبين الإذاعات والفضائيات.

وبالنسبة لتجربتي الشخصية فلم أشعر بتغير في طريقة التغطية الإعلامية من خلال الصحيفة التي أعمل بها، ولم أتعرض لضغوطات رسمية أو حتى أمنية.

ولكن ربما الربيع العربي فتح الباب أمامي واسعا لمعرفة مدى الإنقسامات الموجوده بين القوى الحزبية تحديدا والتي كان يفندها أصحابها عبر تصريحاتهم الإعلامية، لا بل كشفت لي التوجهات الحقيقية التي يعمل من خلالها أصحاب تلك القوى والتي طالما حاولوا إخفاءها في السنوات الماضية.

٥ ناصر قمَّش[١٩٠]

ثمة خيط رفيع يصعب تبين سواده من بياضه بين حرية التعبير وحرية التشهير في ظل اللحظة الملتبسة التي تعيشها الأمة العربية بسبب تداعيات الربيع العربي وما شهده من ثورة احتجاجات اجتاحت الدول العربية بما فيها الأردن.

وإن كانت هذه الإحتجاجات على اختلاف مقاصدها ومراميها قد ضاعفت من جرعة الجرأة لدى وسائل الإعلام المحلية الأردنية

(١٩٠) ناصر قمش: شهادة مكتوبة، وهو صحفي وناشر ورئيس تحرير وكالة الإصلاح نيوز الإلكترونية.

في التعاطي مع الشأن العام، إلا أنها أخذت بطريقها الكثير من الإعتبارات الأخلاقية التي ستحكم عمل هذه الوسائل وتؤطره.

وبالتفاصيل فإنه يمكن القول بأن هذه الإحتجاجات قد ساهمت في زحزحة الكثير من الخطوط الحمراء من مكانها، ومكنت وسائل الإعلام من رسم خرائط جديدة لمساحات الحرية والتعبير لم تكن متاحة لها في وقت سابق في تناول الشأن العام والقضايا التي تشغل المواطنين فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وقضايا الفساد المالي والإداري ومكافحة التمييز بسبب الدين أو العرق أو الإتجاه السياسي والمساهمة الفاعلة في تعزيز دور المجتمع المدني وتحسين أدائه.

إن ما يستحق النظر والتدقيق والتمحيص هو خروج بعض وسائل الإعلام عن مهمة نقل الخبر إلى التحريض على تبنيه وانتقالها من مربع الوظيفة المهنية إلى الوظيفة السياسية، وقد برز ذلك جليا من خلال حملات التحريض المباشرة ضد بعض الشخصيات والتركيز على اغتيال الشخصيات استنادا إلى شائعات وهمهمات المجالس العامة دون التدقيق أو الإستقصاء عن صحتها، وهو الأمر الذي أعطى مبررا لتكوين انطباعات سلبية على بعض وسائل الإعلام واستغلالها للمواقف المسبقة للجماهير وتعبئتها وتحشيدها.

وقد اعماها ذلك عن تمثل أبسط الأساسيات المهنية مثل احترام مبدأ الظهور المتكافيء لمختلف التيارات، وغياب البحث والمعاينة الحسية والبعد عن الوقائع والإثباتات الحية وتركز الرأي الشخصي والتداخل بين الاعلان والإعلام، الأمر الذي يستوجب معه الإعتراف بأن حرية التعبير في وسائل الإعلام المحلية قد أمطرتها غيوم الربيع العربي واستفادت منها، ولكنها بنفس الوقت لم تصل إلى مستوى النضج الذي يؤهلها للقيام بدور فاعل ومؤثر

فظلت مسكونة بحالة من الحيرة والتبعية والتشتت وضمور الإنتاج وشح الإبداع والإرتهان إلى اعتبارات إعلانية وتكتلات شللية.

والمتابع للمشهد الإعلاني لا يجد صعوبة في اكتشاف مدى تراجع نسبة المصداقية في بعض المنابر الإعلامية التي لا تتورع عن إطلاق العنان لتوصيفات نقدية جارحة لا تتعلق بالسياسات والرؤى، بل توجه نحو أشخاص أو جهات بعينها، كما أنها لا تتورع عن كيل التهم لكل من يحمل رأيا مغايرا، وكأن الحقيقة أصبحت ملكا لها وحدها، ووحدها فقط.

٦ وائل جرايشه(١٩١)

لا بُد من الإشارة ابتداءً إلى أن الحراك انطلق من منطقة مهمَّشة هي لواء ذيبان أحد أهم معاقل تجمع عشائر بني حميدة الممتدة في ثلاث محافظات هي"مأدبا، الكرك، الطفيلة " وقد كانت أسبابه اقتصادية تتعلق بالمعيشة.

أسوق هذه المقدمة لأقول إن الأردنيين وتحديداً المواطنين البسطاء تزداد وتيرة حديثهم ونبرة نقدهم إن كان الأمر يتعلق بظرفهم المعيشي ويتطرقون للأمر بتجرد تام دون حواجز.

كان للحراك أثرٌ بالغٌ في رفع سقف الحريات في الأردن بشكل ملحوظ وظل التناسب طردياً بين وتيرة الحراك والحريات العامة في البلاد والصحافة على وجه الخصوص وكلما ارتفعت سقوف الشعارات أصبح الإعلام في"بحبوحة " أكبر، وما كان مُحرماً قبل أسابيع غدا جائزاً.

المنفعة التي سبَّبها الحراك كانت متبادلة، فبينما كان الحراك

(١٩١) وائل جرايشه: شهادة مكتوبة، وهو صحفي مختص في الشؤون البرلمانية وكالة عمون الأخبارية.

الشعبي بحاجة ماسة إلى الإعلام لكي يقوى ويتسع ويبقى عينه للرأي العام والمحافظ عليه ارتقى الإعلام بمستواه وزادت الحريات والنقد عبره.

سلط الإعلام الضوء على الحراك وفي هذه الأثناء طفى على سطح الصحافة أسماء جديدة، وأفرز الشارع قيادات مهمة أصبحت فيما بعد رموزاً استبدلت تلك القديمة التي خفت صوتها.

الإعلام كان محط أنظار المتابعين والمراقبين كما أنه كان عرضة للنقد من قبل المجتمع خلال لقاءات الصحفيين مع المواطنين في المناسبات الإجتماعية والعامة، وبدأ المجتمع يفرز الإعلام بين المحايد وغيره والمحرض أحيانا.

كان للإعلام الإلكتروني الأثر الأهم في الحراك الشعبي حيث تعامل منذ اللحظات الأولى بمرونة بالغة مع قيادات الشارع الجديدة التي أنتجتها الإعتصامات والمسيرات والندوات التي تأطرت ضمن منطوق الداعين للإصلاح السياسي ومكافحة الفساد.

في هذه الأثناء أصاب بعض وسائل الإعلام التقليدية"عسر هضم " في عملية تقبل ما يحصل في الشارع خاصة وأن تلك الوسائل كانت تفسر"الرزانة " بالإبتعاد عن تسليط الضوء بشكل أكبر مما تستحقه تلك الحراكات، وتعتبر ذلك"تبهيراً " له أو"تحريضاً " لا يمكن أن يصدر من وسائل"محترمة ".

الإعلام الإلكتروني ظل ينشر أخبار الإعتصامات التي كانت تصل في اليوم الواحد أحيانا إلى العشرات، وبالإستعانة بمندوبيها تعمل تلك الوسائل على تغطية ضمن وسعها ودون ذلك كان يساهم المعتصمون والمشاركون في النشاط الإصلاحي بإرسال مقتطفات عن نشاطهم إلى وسيلة الإعلام الإلكترونية مرفقة بصور لكي يتم نشرها.

طوال شهور الحراك استمر التواصل بين النشطاء وازدادت وتيرته وأخذت العلاقة بين الطرفين بطريقة أكثر جدية ومهنية وصراحة حيث أن الثقة والمصداقية كانتا المصدران الأساسيان لبناء تلك العلاقات التي تمتنت.

تطورت وسائل الإعلام الإلكترونية مع"الربيع الأردني" في نقل نشاطات الحراك مُستخدمة الأدوات الحديثة والتي تسمى بـ "الملتيميديا" والتي تعني أن يغطي الصحفي الخبر مشتملا على نقل مجرياته كتابياً والتصوير الفوتوغرافي ومشغلات الصوت والفيديو أيضاً.

وبما أن الحراك الشعبي والشبابي في المحافظات احتوى على فئات من الشرائح من ذوي الدخل المحدود والفئات البسيطة إجتماعياً فإن ذلك ساعد الإعلام الإلكتروني على دخول زبائن جدد، ففي البدايات مثلاً كان الإعلام الإلكتروني مُتابعا من قبل الطبقات العليا والمسؤولين في الدولة وهذا ما كان يحصل مع وكالة عمون عندما انطلقت أواسط العام ٢٠٠٦ حيث أن المواطنين لجأوا لها بعد أن شعروا أنها متابعة من قبل المسؤولين.

الهرم انقلب مع الحراك السياسي والشعبي في البلاد مطلع العام ٢٠١٠ حيث ازداد الزوار على الإعلام الإلكتروني الذي سعى لتغطية كل ما يجري دون استثناء، والمطالب تنوعت بشكل كبير من احتجاج واعتصام على"انقطاع مياه " في حي ما وصولا إلى المطالبة بإصلاح النظام .

الإستفادة إذن والمنفعة كانت متبادلة فالطرفين كانا بحاجة للآخر، وكما أن السقف ارتفع في الشارع ففد انعكس ذلك على الإعلام بشكل عام وتحديداً الالكتروني منه.

ما لا يمكن نشره وسقفه مرتفع جداً وحاد وجد طريقه في وسائل الإعلام المجتمعية التي أصبحت شبكاتها تستقطب"زبائن " كثر مثل"فيس بوك " و"تويتر " وإلى حد بسيط"جوجل بلص ".

٧ فيصل الشبول[١٩٢]

لم يؤثر الحراك الشعبي الأردني كثيراً على سقف المنتج الإعلامي الرسمي لسبب بسيط وهو أن الإعلام الرسمي انعكاس طبيعي للموقف الرسمي الأردني تجاه الحراك الشعبي أولاً، وتجاه الإعلام ثانياً.

الموقف الرسمي لم ينفتح كثيراً على الإعلام في ظل الحراك الشعبي، ولذلك بقي الإعلام الرسمي يدور في إطار ما يصدر عن الجانب الرسمي، إلا أن ذلك لا يعني أن تاثيرات الحراك الشعبي الأردني لم تؤثر ولو قليلاً في الخطاب الإعلامي الرسمي، وقد ظهر ذلك جليا فيما ينتجه الإعلام الرسمي.

أتوقع في المستقبل القريب جداً أن نشهد انفتاحا أوسع بكثير للإعلام الرسمي مما كان عليه سابقاً، وأعتقد أن الإعلام الرسمي سيخرج في وقت قريب جداً من الحالة التي يعيشها الآن لأنه مضطر لرفع سقفه والإنفتاح أكثر وهو ما يدفع بالجانب الرسمي لإتخاذ هذه الخطوات الإنفتاحية وبالتالي فإن الإعلام الرسمي يتوجب عليه هو الآخر الإنفتاح أكثر وبسقف أكثر ارتفاعاً مما كان عليه سابقاً.

---

(١٩٢) فيصل الشبول: تم تسجيل شهادته عبر الإتصال الهاتفي، وهو صحفي وكاتب وناشر ومدير وكالة الأنباء الأردنية"بترا ".

٨ محمد النجار[١٩٣]

لا شك أن الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي ساهم بإحداث نقلة نوعية في الإعلام الأردني، فقد سقطت كل الخطوط الحمراء، وتخلى الصحفيون عن الشرطي الذي يعيش في داخل كل منهم، وأصبحنا كصحفيين وإعلاميين نتحدث بوضوح ومباشرة بالأسماء الحقيقية عن الملك، والأجهزة الأمنية والمخابرات وغير ذلك.

كنا في السابق نستخدم كلمات ومصطلحات مواربه وغير مباشرة، أما اليوم فقد تحولنا لتسمية الأشياء بمسمياتها مباشرة.

وساهم الحراك أيضاً في إعادة الإعلام لتسليط الأضواء مباشرة على قضايا الناس الأساسية، وكنا في السابق وفي بعض القضايا نضطر للإلتفاف عليها، ولذلك فقد أعادنا الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي إلى قضايا المواطنين الأساسية والحديث عنها بشكل مباشر وبدون مواربه.

ومن أبرز النتائج التي ترتبت على الحراك الشعبي أن المواطنين قاموا بأنفسهم بفرز الإعلام المنحاز للسلطة أو الإعلام المنحاز لهم ولمطالبهم ولهمومهم، وأعتقد أن المواطنين نجحوا في ذلك وأصبح أمام الإعلام الأردني تحديات تفرض نفسها عليه من أبرزها أن الإعلامي الأردني أصبح مدفوعا الآن إما أن يكون مع الناس أو لا يكون.

وأظهر الحراك الشعبي بعض المشكلات التي تتعلق بعمل الصحفيين أنفسهم، فعلى الصحفي أن يكون موضوعيا في نقله للأحداث ولست شخصياً مع من يدعو للحياد في القضايا الوطنية

(١٩٣) محمد النجار: سجلت شهادته عبر الإتصال الهاتفي، وهو كاتب وصحفي يعمل مراسلا للجزيرة نت في عمان.

المحلية، وقد لاحظنا أن بعض الصحفيين وأثناء تغطيتهم لنشاطات الحراك بدلا من أن يقوموا بمهمتهم يتحولون إلى متظاهرين.

لقد بات من الواضح أن الإعلام الأردني يعيش حالة إرباك حقيقية فيما يتعلق بالموضوعية التي غابت أحيانا كثيرة، ولكن يجب التأكيد على أن أهم المكاسب التي حققها الإعلام الأردني بسبب الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي هي ارتفاع سقف الحريات، واختفاء التدخلات الأمنية المباشرة التي لجات إلى أساليب أخرى على نحو الإتصالات غير المباشرة أو استخدام بلطجية للتاثير على الإعلاميين وإرهابهم.

أيضاً فإن نقابة الصحفيين الأردنيين لم تستفد بالمطلق من الحراك الشعبي وما وفره من مناخ واسع لرفع سقف الحريات الإعلامية، وأعتقد أن الربيع الأردني لم يصل حتى الآن لنقابة الصحفيين.

ويجب علينا كإعلاميين أردنيين التساؤل عن مصير التقرير المتعلق بالاعتداء على الصحفيين في ساحة النخيل في منتصف شهر تموز الماضي، فقد تسلمت النقابة نسخة منه لكنها لم تحرك ساكنا تجاهه وأبقته في أدراجها بينما كان من المفترض أن ترفعه إلى القضاء.

٩ المهندس خالد رمضان[١٩٤]

أنظر إلى العملية الإصلاحية والحراك الشعبي كمواطن باعتبارها حزمة واحده وأنها هي الأصل والمسار، ولذلك فإن تقييمي سيتكيء على هذا السند.

أنا أومن بأن الناس غادروا مواقع عدم معرفتهم بحقوقهم وعدم معرفتهم بذاتهم إلى الوعي على هذه الحقوق لكننا حتى الأن لم نصل بعد إلى تفاهمات واضحة.

إن العملية الإعلامية في الأردن تحاول الآن كسر القيود التي تمأسست وانغلقت المؤسسات الإعلامية عليها منذ عقود مضت، فقد كان هذا الإعلام أسيرا للمؤسسة التي كانت محكومة بطريقة أو بأخرى للمؤسسة الأمنية والسياسية .

ولذلك تظهر حالة مغادرة الناس لجهلهم بحقوقهم في الإعلام الأردني فيما بعد الحراك الشعبي، والشباب الذين يشكلون العماد السياسي للحراك الشعبي لم يتقدموا حتى الآن بخارطة واضحة باتجاه التغيير.

هذا الأمر يخلق لدى الحراك الشعبي الأردني حالة انفعالية تجاه الإعلام، وينظرون إليه بأنه يقوم فقط بدور نشر الاخبار ولا يؤمنون بدوره السياسي والإجتماعي والإصلاحي.

نحن الآن ما زلنا في مرحلة البداية، ونحتاج لتعميق مفهوم الدولة المدنية"المواطنة" وأن يعمل الناس على إعادة اكتشاف حقوقهم.

أيضاً فإن الإعلام الأردني لا يزال في حالة عدم اتزان خاصة الإعلام الرسمي منه، وبالمقابل فإن ساحات العمل الإعلامية في

(١٩٤) المهندس خالد رمضان: سجلت شهادته عبر الاتصال الهاتفي، وهو ناشط نقابي وسياسي وناشط في الحراك الشعبي الأردني.

المناخات الفضائية"الفيس بوك، التويتر، اليوتيوب..الخ " أصبحت تنتج وعيا إعلاميا جديدا في البلد، لكن كل ذلك لا يلغي القيمة الإعلامية الموجودة التي يراها الناس"الصحف وغيرها " لكن لم يتم التقدم حتى الآن نحو تطوير وتعزيز دور الإعلام في هذا الجانب.

١٠ سامي الزبيدي[١٩٥]

قام الحراك الشعبي الأردني بالقاء حجر كبير في بركة الإعلام الأردني، عندما كان بعض الكتاب يكتب بسقوف منخفضه لم يجدوا لهم أي صدى لدى الشارع، أما الآن فالصورة اختلفت تماماً، فقد تحول الشارع إلى إنتاج خطاب لم يستطع الإعلام التساوق معه مما أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين خطاب الحراك الشعبي الأردني، وبين الخطاب الإعلامي مما أدى إلى:

١ دفع الإعلام الإلكتروني للدخول في سباق مع الشارع من أجل رفع السقف.

٢ خرجت الصحف المطبوعة من عزلتها قليلاً وأصبحت هناك هوامش أوسع من السابق ولكن بشكل لا يزال معقولاً.

لقد تأسست الشرعية للإعلامي بسبب الحراك الشعبي، ولم يعد مقبولاً من الإعلامي التأشير فقط على مواقع الخلل بل أصبح مطالبا بتقديم رؤية تحليلية بعد أن وضع الحراك الشعبي أصابعه على كل القضايا المطروحة، وهو ما يدفع بالإعلامي الآن للتوجه إلى التحليل وإنتاج تصورات مستقبلية ذات طابع تحليلي، ولكن للأسف فإن الإعلام الأردني لم ينجح بالوصول إلى هذه المرحلة.

(١٩٥) سامي الزبيدي: سجلت شهادته عبر الإتصال الهاتفي، والزبيدي صحفي وكاتب مقالة في جريدة الرأي وناشر وكالة عمان بوست.

إن الإعلام الأردني الآن في مأزق حقيقي لأنه يسابق الشارع ولا يستطيع اللحاق به أو يقوده، وإن حالة الإعلام الأردني التي خلقها الحراك الشعبي سيؤدي بالإعلام إلى إعادة صياغة المشهد الإعلامي الأردني في إطار خطاب إعلامي تحرري لا سقوف له، وإنتاج أصوات إعلامية جديدة أو دفع الأصوات الموجودة لإنتاج حالة تحليلية جديدة تؤسس وتؤطر لنقاش عام أكثر إنفتاحا.

١١ د. فاخر دعاس[١٩٦]

لا يختلف اثنان في الأردن على أن سقف الحريات الإعلامية والصحفية قد ارتفع كثيراً بفضل الحراك الشعبي الأردني ووصل هذا الأمر إلى الإعلام الرسمي الحكومي.

وبعقد أي مقارنه بسيطة بين الإعلام الرسمي الأردني سنة ٢٠١٠ بسنة ٢٠١١ سيجد بلا شك اختلافاً كبيراً بينهما، فقد اضطر الإعلام الرسمي لرفع سقفه ولو قليلاً، والشواهد على ذلك كثيرة جداً.

إن تأثيرات الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي على الإعلام الأردني ظهرت بوضوح في ارتفاع منسوب الحرية، لكن هذه الحرية لم يصاحبها ارتفاع في مهنية الإعلام، فقد تأثرت المهنية الإعلامية كثيراً.

كذلك يجب علينا ملاحظة أن ارتفاع منسوب الحريات العامة والحريات الإعلامية بسبب تأثيرات الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي في عام ٢٠١١ وحتى الآن ليست بالمستوى المطلوب الذي يجب أن يتماهى مع الحراك وسقف مطالبه وشعاراته، ولو

(١٩٦) د. فاخر دعاس: سجلت شهادته عبر الاتصال الهاتفي، ودعاس نقابي وكاتب وعضو المكتب السياسي في حزب الوحده الشعبية ورئيس حملة"ذبحتونا ".

حدث هذا السقف المرتفع في الإعلام قبل أحداث الربيع لوجب علينا وصفه بالرائع والمرتفع وبأنه قفزة نوعية في الحريات العامة والحريات الصحفية، وهذا يعني أن الحريات العامة والإعلامية الآن ليست بالمستوى المطلوب ولا تتناسب مع فضاء الحريات الذي أشاعه الربيع العربي والحراك الشعبي الأردني.

وعلينا الإعتراف أيضاً بأن الأجهزة الأمنية لا تزال صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في الإعلام، لكنها الآن تحاول مجاراة الوضع مما يعني أن الدولة لا تزال غير مقتنعة بمنح حريات أوسع للإعلام، ولكنها وحتى لا تصطدم بالواقع اضطرت إلى التخفيف من قبضتها.

وما زال ارتباط الإعلام الرسمي بالأجهزة الأمنية موجود، والأسوأ من ذلك أن الإحتواء الناعم للإعلاميين لا يزال قائما ولكن بدرجة أقل.

لا بد من الإعتراف مقابل ذلك أن الإعلام لعب دوراً كبيراً في إظهار الحراك الشعبي، وقام بفتح ملفات الفساد، وكان للمواقع الإلكترونية الدور الأكبر في ذلك وكذلك الفضائيات.

إن خلاصة ما توصلت اليه هذه الدراسة ينسجم تماماً مع المعطيات والتداعيات التي تتحرك على الأرض، فقد بدا الإعلام الأردني متأثراً إلى حد كبير جداً بأحداث الربيع العربي وبنشاطات وبدعوات الحراك الشعبي الأردني المطالب بالإصلاحات السياسية والإقتصادية ومحاربة الفساد.

سجلت الصحافة الأردنية وتحديدا الصحافة الإلكترونية قفزة حقيقية إيجابية تجاه انتزاع حريتها والتحليق في فضائها الأوسع، وبالرغم من أن سقف التعبير والنشر قد ارتفع كثيراً في الصحافة الإلكترونية قياساً بما كان عليه الوضع قبل أحداث الربيع العربي وتاثيراته المحلية على الأردن، فإن الصحافة الورقية وجدت نفسها مدفوعة هي الأخرى لمجاراة الصحافة الإلكتروينة المحلية أولاً، والصحافة العربية ثانياً، مما دفعها ولو قليلاً للتجرؤ على النشر والمساس أحيانا بالخطوط الحمراء والتجاوز عليها تماماً.

أكدت هذه الدراسة أن الإعلام العربي بكل تجلياته لم يكن صانعا للثورات العربية وإنما ناقلا لأحداثها ومتأثرا بها، وكان لوسائل الإعلام الجديد والإعلام الإجتماعي دوراً مهما في نقل الأخبار والأحداث والمعلومات، وقد أدت الثورات العربية والربيع العربي إلى ارتفاع حقيقي في منسوب أعداد المواطنين العرب الذين يستخدمون شبكة الإنترت ومواقع التواصل الإجتماعي أو الإعلام البديل، وقد شهد الأردن قفزة نوعية في عدد مستخدمي الفيس بوك والإنترنت في مرحلة الثورات العربية.

لقد ظهر المشهد الإعلامي في الأردن وكأنه تتقاسمه الكثير من حالات الشد والجذب، ففي الوقت الذي كانت المسيرات فيه تتعرض للكثير من الإعتداءات سواء من الشرطة أو من"الزعران أو البلطجية "، فقد كان الصحفيون يتلقون الكثير من تلك الإعتداءات، ويتعرضون للضرب على نحو"ساحة النخيل"، واعتصام دوار الداخلية، وحتى مسيرة الأغوار وغيرها من الإحتجاجات الأخرى التي كان الصحفيون يقومون فيها بدورهم المهني والوظيفي فيما كانوا يتلقون الإعتداءات والضرب.

وفي الجهة المقابلة فقد كانت الحكومات هي الأخرى تواصل عملها باتجاه تشديد القوانين على الإعلام على نحو الإستراتيجية الإعلامية، والمادة ٢٣ من القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد، عدا عن التسريبات الأخرى المتعلقة بنوايا الحكومات إصدار قانون خاص بالصحافة الإلكترونية يستهدف تشديد الرقابة عليها إلى جانب تعديل قانون المطبوعات.

وبدت خارطة الإعلام الأردني في ظلال الربيع العربي تتجاذبها العديد من التراجعات والتطورات المتناقضه، ففي الوقت الذي كان الصحفيون فيه يتعرضون للإعتداء من قبل أجهزة الأمن والبلطجية والزعران، فقد كانت الحكومات المتعاقبة تغض الطرف عن معاقبة المعتدين، وتذهب بعيدا في التستر على الجناة في إطار ما يسمى"الإفلات من العقاب ".

كل هذه المعطيات مجتمعة كانت تقف تماماً وراء تراجع مكانة الأردن في تقرير منظمة"مراسلون بلا حدود" حين كشفت عن فقدانه ثماني مراتب على مستوى العالم ليصبح في مرتبة ١٢٨ عالميا بعد أن كان في عام ٢٠١٠ في المرتبة ١٢٠، وهو تصنيف في

غاية الأهمية لكونه يكشف لكل مراقب وباحث عن تأثيرات الربيع العربي على الأردن وعلى حرية الإعلام فيه ومستقبلها.

وأضافت الدراسة في نتائجها أن الحراك الشعبي دفع بالإعلام الأردني دفعا ليتساوق معه تماماً ويرتفع كثيراً في سقف تغطياته لمطالب الحراك الإصلاحية، وهو ما أدى بالنتيجة إلى التأثير على الإعلام الرسمي الذي حاول هو الآخر وعلى استحياء أن يرفع ولو قليلاً من سقف حريته وخطابه الإعلامي.

وأظهرت الدراسة أن أبرز التحديات التي تواجه الإعلام الأردني مستقبلا تتعلق بمدى المهنية والمصداقية ومدى قدرة الإعلام الأردني على إقناع المواطن بمصداقيته وموضوعيته، إلى جانب تحدي الموقف الحكومي الذي ظهر وكأنه يريد محاصرة الإعلام الأردني من خلال العديد من القوانين والتشريعات التي أصدرها، وقبل ذلك تخلي الحكومات تماماً عن الإستراتيجية الإعلامية.

وخلصت الدراسة إلى أن أبرز التحديات الأخرى التي تواجه الإعلام الأردني مستقبلا تتمثل بما يلي:

١. الحيادية والمصداقية والنزاهة.

٢. القدرة على إقناع المتلقي العربي بأن ما يقرأه وما يراه صحيح تماماً ولم يخضع للتشويه.

٣. الحد تماماً من التدخلات الخارجية الأمنية والسلطوية في الإعلام، وإعادة صياغة العلاقة بين الأمني والإعلامي.

٤. تحدي ملكية وسائل الإعلام ومساهمات الحكومات في وسائل الإعلام، ثم تحدي ملكية رأس المال الخاص لوسائل الإعلام في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

٥. التخلص من رواسب الأنظمة السابقة وسياساتها القائمة على مبدأ المنع والإحتجاز.

٦. كيفية التخلص من سياسة الرقابة الذاتية التي تعوَّد الصحفيون والإعلاميون العرب بفرضها على أنفسهم في ظل الأنظمة العربية القمعية.

٧. كيفية الإستفادة من مُناخ الحريات والديمقراطية في تعزيز الإعلام الأكثر ديمقراطية وحرية.

وخلصت الدراسة إلى أن بعض تلك التحديات والتخوفات بدأت تشكل هاجسا حقيقياً لدى الإعلاميين والمراقبين، ففي الدول العربية التي شهدت تغييرا لأنظمتها السياسية بدت تدخل فيما يشبه الفوضى الإعلامية، لتضيف إلى المشهد السياسي تخوفات جديدة تتعلق هذه المرة بالخوف من الوقوع مجددا في فخ السلطات الجديدة التي لا ترغب بوجود إعلام حر إلى جانبها.

وتضيف الدراسة أنه من الواضح تماماً أن حالة الحريات العامة والإعلامية في الأردن والعالم العربي شهدت انفراجا كبيراً وواسعا بسبب الحراك الشعبي والربيع العربي، لكنها بالمقابل أدت بالحكومات إلى اللجوء للدفاع عن نفسها وحماية وجودها سواء من خلال اللجوء إلى سن قوانين وتشريعات جديدة للضغط على حرية التعبير والإعلام، أو باستخدام القوة في التعامل مع الحراكات الشعبية والإحتجاجات المطالبه بالإصلاح السياسي، إلى جانب بروز ظاهرة البلطجية والزعران الذين يقومون بالإعتداء على الإعلاميين ويفلتون من العقاب تماماً.

وخلصت الدراسة إلى أن ظاهرة"الإفلات من العقاب " هي التي عززت بدون شك من تنامي ظاهرة البلطجية والزعران،

وبالرغم من تعهدات الحكومة الأردنية والأمن العام بتقديم هؤلاء للمحاكمه إلا أنه لم تسجل أية قضية حقيقية أمام القضاء، مما عزز أولاً من تنامي هذه الظاهرة الخطيرة، كما عزز من مبدأ"الإفلات من العقاب " وهو ما أدى بالنتيجة المطلقة إلى تقديم دعم حكومي مباشر وغير مباشر ظهر وكأنه مقصود لحماية البلطجية في مواجهة المتظاهرين والمحتجين والصحفيين.

وكشفت الدراسة أن جميع تلك المعطيات أدت بالنتيجة إلى ارتفاع واضح في عدد الإنتهاكات التي تعرض الإعلاميون الأردنيون لها، وبحسب إحصائية مركز حماية وحرية الصحفيين فإنه تلقى"٧٨ " شكوى وبلاغ سواء بشكل مباشر أو من خلال الإتصال بالإعلاميين أو من خلال الطلب إليهم تعبئة استمارة المعلومات المتعلقة بالشكاوى والإنتهاكات، وأن المركز رصد أيضاً"٥٢ " حالة رصدها المركز في عام ٢٠١١، وقد تبين له أن"١٠٦ " منها تنطوي على إنتهاك يتعلق بحق أو أكثر من حقوق الإعلاميين أو بالحريات الإعلامية، وتتنوع المشكلات الواردة في الشكاوى وازدياد الإدعاءات المتعلقة بانتهاكات جسيمة وواسعة النطاق ".

وتوقفت الدراسة أيضاً أمام تقرير آخر أصدره مركز القدس للدراسات السياسية في نهاية شهر شباط من العام الجاري أوضح فيه أن عدد الإنتهاكات للحريات الصحافية في المملكة خلال العام الماضي ٢٠١١ بلغت نحو ٨٧ انتهاكا شملت مختلف صنوف الإنتهاكات، منها انتهاكات لم تكن معهودة في السابق، مثل الإعتداءات الجسدية على الصحافيين، كما شهد دخول جهات جديدة إلى حلبة المنتهكين للحريات الإعلامية بحيث لم يعد الأمر مقتصرا على الإنتهاكات التي تمارسها جهات رسمية.

واستعانت الدراسة بشهادات عدد من الإعلاميين والصحفيين والناشطين السياسيين وخلصت إلى عدة نتائج من أبرزها:

١ - ارتفاع سقف الحريات الإعلامية بسبب تأثيرات الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي.

٢ - دفع الحراك الشعبي الأردني الإعلام ووسائطه المختلفة للتماهي معه ومع مطالبه، ولذلك اضطر الإعلام لمجاراة الحراك الشعبي الذي رفع من سقف مطالبه السياسية والإصلاحية وانتقاداته المباشرة للحكم وللدولة.

٣- دفع الحراك الشعبي بالإعلام الرسمي للرفع قليلاً من سقف حريته لكنه بقي مشدودا تماماً للجانب الرسمي لكونه يعبر عن الموقف الرسمي ويحمل خطابه ويقوم بترويجه.

٤- سجلت المواقع الإلكترونية"الصحافة الإلكترونية " قفزة نوعية كبيرة جداً في رفع سقف الحريات الإعلامية تماهيا منها مع الحراك الشعبي الذي تحول لمادة إخبارية دسمة في الصحافة الإلكترونية.

٥ - برزت ظاهرة المنافسة على تغطية أخبار ونشاطات الحراك الشعبي مما أدى بالإعلام الإلكتروني للوقوع في مصيدة الموضوعية والمهنية التي تأثرت كثيراً في سياق المنافسة على الخبر والتغطيات.

٦- أدى الحراك الشعبي إلى حصول الإعلام والإعلاميين الأردنيين على نوع من التحرر من القبضة الأمنية وتدخلاتها المباشرة في عمل الإعلاميين والصحفيين واختفت كثيراً ظاهرة التدخل الأمني المباشر.

٧ اضطرت الأجهزة الأمنية للتراجع خطوات للخلف لإفساح المجال أمام الإعلام والحراك الشعبي لعمل كل منهما في خدمة

الآخر، وقد هدفت الأجهزة الأمنية من هذا التراجع منح مساحة أوسع من الحريات الإعلامية والإحتجاجية حتى لا تقع في مواجهة مباشرة مع الطرفين.

٨ أدى الحراك الشعبي وأداء الإعلام تجاهه لوقوع الإعلاميين والصحفيين في مصيدة اعتداءات الزعران والبلطجية عليهم وفي حوادث عديدة متكررة إلى جانب اعتداء قوات الأمن عليهم، في الوقت الذي برزت فيه ظاهرة"التهديد بالوكالة" بمعنى أن الإعلاميين صاروا يتلقون تهديدات من مواطنين بشكل مباشر وليس من الأمن.

٩ - انكشاف دور نقابة الصحفيين الذي لم يرقى تماماً إلى معطيات الأحداث الداخلية، وما شهده الإعلام الأردني من تطورات جديدة، وفي إحدى الشهادات فإن"الربيع الأردني" لم يصل إلى نقابة الصحفيين ".

١٠ - إن من أبرز ما شهده الصحفيون في ظل الحراك الشعبي الأردني هو ارتفاع الإنتهاكات بحقهم، مقابل تكريس مبدأ الدولة القائم على قاعدة " الإفلات من العقاب " فلم تسجل أية حادثة قامت الحكومة فيها بإحالة أحد المنتهكين لحقوق الصحفيين إلى القضاء، ولعل أبرز شاهد على ذلك تقرير الأمن عن أحداث ساحة النخيل الذي قدم إلى نقابة الصحفيين ومع ذلك فإن النقابة احتفظت به ولم تقم باحالته إلى القضاء.

١١- انخفاض مستوى الرقابة الذاتية لدى الصحفيين بفعل الإحتجاجات الأردنية والربيع العربي.

التوصيات

وأمام هذه المعطيات فقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

١. تفعيل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وإدخال تعديلات جوهرية عليه تضمن انسيابا أكثر للمعلومات من مصادرها إلى الإعلاميين بدون تعقيدات.

٢. عدم تراخي الأجهزة الأمنية في ملاحقة المعتدين على الإعلاميين"رجال أمن أو بلطجية أو غيرهم، والمسارعة في تقديمهم إلى القضاء والتخلي عن تطبيق سياسة"الإفلات من العقاب ".

٣. التوصل لتفاهمات حقيقية وجادة بين الأمن العام ونقابة الصحفيين لوضع ترتيبات ميدانية تكفل للإعلاميين القيام بمهماتهم وحمايتهم من المعتدين سواء من رجال الأمن او البلطجية.

٤. العمل على تحقيق مبدأ إنصاف الإعلاميين ضحايا الإنتهاكات وتعويضهم ماديا ومعنويا.

٥. تعديل التشريعات المتعلقة بالإعلام والحريات العامة بحيث تكفل سقفا أوسع لحرية التعبير والنشر.

٦. معاقبة كل صحفي وإعلامي يثبت عليه تورطه في أي اعتداء يتم على زملائه الإعلاميين.

٧. عقد ورشات عمل ومؤتمرات مشتركة بين الإعلاميين والأجهزة الأمنية لتدريبهم على حقوق الإنسان وكيفية التعامل مع الإعلاميين في الميدان أثناء تغطية الإحتجاجات والتظاهرات،

وتدريب الإعلاميين على كيفية تغطية الأحداث الساخنة وكيفية تعاملهم مع رجال الأمن في الميدان.

٨. تفعيل دور نقابة الصحفيين تجاه الدفاع عن حقوق الإعلاميين والعمل على حمايتهم من الإنتهاكات، ومتابعة قضايا الإنتهاكات أمام المحاكم النظامية.

٩. وقف سياسة الإحتواء الناعم التي تمارسها الحكومة والأجهزة الأمنية تجاه الصحفيين والإعلاميين، والكف عن التدخل المباشر في أعمالهم.

١٠. ضرورة التزام الإعلامي بالحيادية والموضوعية والمصداقية في نقله للأحداث.

١١. التنسيق الدائم والمتواصل بين مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والحريات العامة وبين الإعلاميين والأجهزة الأمنية لضمان مناخ أكثر امانا بالنسبة للاعلاميين.

١٢. فتح باب المنافسة لشركات الإنترنت وتعزيز التنافس مما سيساهم في تخفيض كلفة الإتصالات وخدمات الإنترنت على المواطنين.

المصادر والمراجع

١ - "اعتصام دوار الداخلية وتداعياته بين التحشيد الإعلامي والمهنية" تقرير نشر بتاريخ ٢٠١١ /٤/٤ موقع عين على الإعلام متوفر على رابط:

٢ - احمد ابو خليل رصد التغطية الإعلامية لأحداث يوم الجمعة في ميدان جمال عبد الناصر"دوار الداخلية" متوفر على رابط:
http://www.eyeonmediajo.net

٣ - "الإعتداء على الصحافيين في ساحة النخيل" تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين عن الإعتداء متوفر على رابط:http://www.cdfj.org

٤ - "الإعلام الإجتماعي العربي الثالث" كليّة دبي للإدارة الحكومية متوفر على رابط: http://www.dsg.fohmics.net/en/Publication

٥ - "الإنتفاضات العربية..الإعلام شاهد ملك ورهان السلطة " تقرير منظمة مراسلون بلا حدود، متوفر على رابط المنظمة:
http://www.rsf.org/rapport/rapport_arabe.pdf

٦ - "الإنتهاكات الواقعة على الصحفيين في الأردن لعام ٢٠١١ " مركز القدس للدراسات السياسية متوفر على رابط:http://www.jmm.jo/news

الجزيرة نت: http://aljazeera.net/NR/exeres

٧ - الدستور الأردني المعدل سنة ٢٠١٣.

٨ - بيان استقالة طاهر العدوان من الحكومة جريدة "العرب اليوم" عدد(٢٢ /٦ / ٢٠١١) .

٩ - "تصنيف مضطرب بفعل قمع الحركات الاحتجاجية "منشورات منظمة مراسلون بلا حدود متوفر على رابط:http://arabia.reporters-sans

١٠- تقرير شركة (تكنو وايرلس) المصرية المتخصصة في التسويق الإلكتروني وشبكات الهاتف المحمول عن أثر الفيس بوك والتويتر على الثورات العربية متوفر على رابط: http://www.awad-ali.net/t13160-topic

١١- جريدة الرأي الأردنية على موقعها: http://alrai.com

١٢ -جريدة العرب اليوم: http://www.alarabalyawm.net

١٣ - "جمعة الكرامة وحرية الإعلام" في عيون الصحافة العالمية والعربية" تقرير نشر بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٣ متوفر على موقع رؤيا نيوز:
http://www.royanews.com/index

١٤ - رنا الصباغ"أمل وخوف على الإعلام في زمن الثورات العربية " جريدة العرب اليوم عدد ٢٠١١/١٢/٤.
١٥ - ريز خان دور وسائل الإعلام الإلكتروني في الثورات العربية ندوة عقدت في نادي الصحافة الوطني في واشنطن دي.سي"٢٨ فبراير/شباط ٢٠١١" تفاصيل الندوة متوفرة على موقع شبكة الصحفيين الدوليين: http://ijnet.org/ar/stories
١٦ - سامر الياس"الإعلام الليبي بعد الثورة: صحافة خاصة وفضاء مفتوح إلى الأمام " متوفر على رابط روسيا اليوم:
http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68608/
١٧ - سوسن زايده ونور العمد"مسيرة حق العوده ..مسلسل الإعتداء على الصحفيين يُخجل الحكومة ولا يحركها " تقرير نشر بتاريخ ١٦ /٥/ ٢٠١١ موقع عين على الإعلام متوفر على رابط: http://www.eyeonmediajo.net
١٨ - "شبكة اجتماعية واحدة، ذات رسالة متمردة " دراسة صادرة عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، للاطلاع على التقرير كاملاً أنظر موقع المظمة.
http://www.anhri.net/?p=1051
١٩ - شبلي تلحمي "استطلاع الرأي العربي لعام ٢٠١١ " معهد بروكنغز متوفر على رابط:http://www.information- international.com/info
٢٠ - شبكة الصحفيين الدوليين: http://ijnet.org/ar/stories/91738
٢١ - شذى ظافر الجندي "الإعلام العربي والثورات العربية" الحوار المتمدن العدد ٣٣١٦ بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٥ وعلى موقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=252111
٢٢ - "شهادات صحفيين تعرضوا للضرب في اعتصام دوار الداخلية" تقرير نشر بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٧ موقع عين على الإعلام متوفر على رابط: http://www.eyeonmediajo.net/?p=3392
٢٣- عبد الباقي خليفه"الإعلام التونسي بعد الثورة.. زيادة في الكم ومراوحة في النوعية " جريدة الشرق الاوسط عدد رقم ١١٨٩٥ بتاريخ ٢٣ /٢٠١١/٦ وعلى رابط:http://www.aawsat.com/details.asp?section
٢٤ - علاء فروخ"صحافيون أردنيون: "اعتداء الجمعة" نقطة سوداء في سجل الحكومة" جريدة الغد العدد الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٦ او على رابط :
http://www.alghad.com/index.php/article/423113.html
٢٥- فاضل عبد الحميد"الإعلام الليبي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع " جريدة الوطن الليبية: http://www.alwatanlibya.com/more

٢٦- كارولين عاكوم "صحافة المواطن.. محرك إعلام الثورات العربية المغلقة" جريدة الشرق الأوسط عدد رقم "١١٨٣٢ " بتاريخ ٢١ /٢٠١١/٤.

٢٧ - كريستيان اسبينوزا"ثمان نصائح لصحفيي الوسائط المتعددة ثماني نصائح لإستخدام الـ"آي فون"في التغطيات الصحفية" متوفر على موقع شبكة الصحفيين الدوليين: http://ijnet.org/ar/stories

٢٨- لاري كنغ مقابلة صحفية مع فضائية العربية، يمكن مراجعتها على موقع العربية. نت:20/11/http://www.alarabiya.net/articles/2011

٢٩ - محمد النجار تقرير"مسيرات بجمعة "حرية الإعلام" بالأردن " على موقع الجزيرة نت وعلى رابط:http://www.aljazeera.net

٣٠ - محمد النجار تقرير "ثورة مصر" تهيمن على مسيرات الأردن موقع الجزيرة نت على رابط:http://www.aljazeera.net

٣١ - محمد عمر / موقع عين على الإعلام متوفر على رابط:
http://www.eyeonmediajo.net

٣٢ - مركز حماية وحرية الصحفيين: http://www.cdfj.org/look/articlel

٣٣ - مدونة الزعيم: http://blog.za3emm.com

٣٤ - معاذ فريحات: تقرير عن استخدام الفيس بوك في الأردن جريدة "العرب اليوم " العدد الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٦ متوفر على رابط:
http://www.alarabalyawm.net

٣٥ - موسوعة "ويكيبيديا الحره" :http://ar.wikipedia.org/wiki

٣٦ - موقع: http://www.darmm.com/vb/showthread.php?t=30032

٣٧ - موقع السي أن أن بالعربي:http://arabic.cnn.com

٣٨ - موقع بي بي سي عربي :http://www.bbc.co.uk/arabic

٣٩ - موقع الحوار المتمدن:http://www.ahewar.org

٤٠ - موقع المبادرة العربية لإنترنت حر http://old.openarab.net/ar

٤١ - موقع المحرر: http://www.almuharrir.net/local

٤٢ - موقع سكايز: https://skeyes.wordpress.com

٤٣ - موقع زاد الأردن :http://jordanzad.com/index .php

٤٤ - موقع كل الأردن:http://www.allofjo.net

٤٥ - موقع عين على الإعلام:http://www.eyeonmediajo.net/?p=4553

٤٦ - موقع مكتب التربية العربي لدول الخليج: http://www.abegs.org

٤٧ - موقع منظمة هيومن رايتس ووتش: http://www.hrw.org/ar

٤٨ - موقع وطن:http://www.watnnews.net/NewsDetails.

٤٩ - موقع وكالة الأردن اليوم الإخبارية على رابط: http://www.news-jo.com

٥٠ - نور العمد"عشرات البلطجية يهاجمون مسيرة وسط البلد بالعصي والحجارة و وقوع ٨ اصابات" متوفر على رابط:http://ar.ammannet. "هل يتحمل "الأمن العام" المسؤولية الكاملة للرعاية المنظمة لـ "بلطجية" المظاهرات ؟" تقرير نشرته وكالة عمون بتاريخ ١٩/ ١/ ٢٠١١ متوفرعلى رابط:
http://www.ammonnews.net/article

٥٢ - "واقع الصحافة وحالة الحريات الإعلامية في الأردن٢٠١١" استطلاع رأي مركز القدس للدراسات السياسية.

٥٣ - وكالة خبرني: http://www.khaberni.com

٥٤- وليد حسني زهره"صناعة الثورات.. الإعلام في الربيع العربي ناقل أم محرض..؟" إعداد وتحرير منشورات مركز حماية وحرية الصحفيين عمان سنة ٢٠١٣ .

٥٥- وليد حسني زهره" بعد ٢٧ سنة.. العدوان يستعيد ليلى شرف " عمان نت متوفر على رابط:http://ar.ammannet.net/?p=112185

شهادات الصحفيين

١ - محمد عمر : صحفي وباحث ومختص في الإعلام الالكتروني.

٢ - ناصر قمش : رئيس تحرير وكالة الإصلاح نيوز الإلكترونية .

٣ - ربى كراسنه : صحفية في جريدة العرب اليوم مختصة في تغطية الأحزاب .

٤ - راكان السعايده : صحفي في جريدة الرأي عضو مجلس نقابة الصحفيين.

٥ - وائل جرايشه: صحفي مختص في الشؤون البرلمانية وكالة عمون الأخبارية.

٦ - علاء الفزاع : صحفي وناشر الكتروني.

٧ - سامي الزبيدي كاتب مقالة في جريدة الرأي وناشر موقع عمان بوست.

٨ - المهندس خالد رمضان ناشط في الحراك الشعبي الأردني.

٩ - محمد النجار صحفي مراسل الجزيرة نت في عمان.

١٠ - فيصل الشبول مدير وكالة الأنباء الأردنية"بترا"

١١ - د. فاخر دعاس - عضو المكتب السياسي في حزب الوحده الشعبية ورئيس حملة"ذبحتونا".

"حيرة الشاهد...."

عنوان لهذا الكتاب، حاولت فيه التوقف قليلا أمام حيرة الإعلامي "الشاهد" وهو يقف وجها لوجه على مفترق طرق تتداخل فيه الإتجاهات والأسهم والأدلة، فتنبثق الحيرة في موقف من يبحث عن الدليل وسط المتاهة..

وهو ينبيء عن حيرة "المواطن الشاهد"، وقد تسربت إلى عقله ومخيلته كل صور الكون، وملايين الأحرف والكلمات وهو يتابع عن بعد او عن قرب متسمِّرا أمام تلفازه كل ما يجري في ساحات "الربيع العربي"، يبحث هو الآخر عن دليل وسط المتاهة .

وهو يختزل "حيرة السياسي"، وحيرة المراقب، وحيرة المسؤول، وحيرة الخائف، وحيرة المترقب، وهو يتابع ويرى بأم عينيه سلسلة تحولات كبرى ضربت بسرعة لم يتوقعها أحد في عمق الرواسخ من الأنظمة التي بقيت لعقود مضت بعيدة تماما عن توقعات "الثوري" بسقوطها بكل هذه السرعة الجارفة.

وهو كتاب في الأول والتالي وضعته في مناسبات، وفي ظروف متغيرة، ومُناخات متقلبة، كان كل الحاضرين فيها يبحثون عن "دليل وسط المتاهة" للخروج من الحيرة، وقسوتها .


دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع
P.O. Box 927651 Amman 11190 Jordan
Tel. +962 6 5606 263 - Fax + 962 6 5606 362
E-mail : wardbookjo@yahoo.com
www.wardbookjo.com


ISBN: 978-9957-565-59-6
9 789957 565596